جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإرهاب الدولي وتداعياته على سيادة الدول في المنطقة المغاربية

دراسة حالة الجزائر 2019/2001

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولـــية

إعداد الطالب :

- مختار قوني

إشراف الأستـاذة:

د. حفيظة عيـــاشي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: د . خيرة حلوي .....رئيسا

الأستاذ: د. حفيظة عياشي .....مشرفا ومقررا

الأستاذ: د . أحلام نواري .....مناقشا

السنة الجامعية:

1439هـ/1440 هـ - 2018 م / 2019 م

شكر وعرفان

أشكر الله الذي بنعمته تتم الصالحات و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى

عبارات الشكر و أرقى كلمات الامتنان إلى كل من ساهم في إثراء معارفي من أولى

خطواتي في التعليم إلى آخر خطواتي في الجامعة.

أتقدم بالشكر و التقدير الى كل من مد لي يد العون

في انجاز هذا العمل و أخص بالذكر الأستاذة الفاضلة عياشي حفيظة المشرفة على هذا العمل والتي تفضلت علي بصبرها و تفانيها و تواضعها

من أجل إنجاح هذا العمل

الى الأستاذ المحترم : بن زايد محمد رئيس قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

الى كل زملائي طلبة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

الى كل الطاقم الاداري ومسيري المكتبة.

قوني .م

إهـــــداء

إلى الذي رعاني و على الخير رباني الى الذي لم يدخر جهدا في توجيهي و تعليمي

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

أبي الفاضل ...

إلى التي حملتني كرها ووضعتني كرها إلى التي مهما فعلت فلن أرد لها قليل من جميل ما صنعت و جليل ما قدمت لأجلي إلى من كانت سندا لي طول المشوار

أمي الغالية ...

إلى كل أفراد عائلتي أهدي ثمرة عملي

قائمة المختصرات

1-باللغة العربية:

ص: صفحة

ط: طبعة

ع: عدد

ج: جزء

ص.ص: صفحات متتالية

ج: جريدة

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية

ب.ط: بدون طبعة

د.س: دون سنة نشر

م.ن: مرجع نفسه

م.س: مرجع سابق

2- باللغة الفرنسية:

N° = Numéro.
Op.cit = Ouvrage précité.
P = Page

مقـــــدمة

شهد المجتمع الدولي في الآونة الاخيرة عدة تحولات جذرية كان لها الأثر العميق في تشكيل العلاقات الدولية كما هو عليه في يومنا الحالي ، مما فرض وضع دولي جديد أثر في العلاقات الدولية و خصوصا في طريقة معالجة مختلف المشاكل و القضايا المطروحة .

الإرهاب بشكل عام ليس بالجديد ، فهو موجود منذ القدم ، لكنه مع مرور الزمن أصبح ظاهرة دولية تتعدى الحدود وتطال معظم الدول مهما كانت قوية من الناحية الأمنية ، و أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أثبتت صحة هذا الرأي ، حيث طالها الارهاب الدولي رغم انفرادها بكل مقومات مظاهر القوة على الساحة الدولية وكذا الاحتياطات و الإجراءات الامنية الا ان ذلك لم يمنع من تعرضها الى هجوم ارهابي من قبل مجموعة من الأشخاص .

هذا الحدث انعكس سلبا ليس فقط على الولايات المتحدة الامريكية ، و إنما على معظم دول العالم من ناحية الأمن و الاستقرار ، و من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها فأضحت ظاهرة الارهاب من أخطر الأحداث السلبية التي شدت اهتمام العالم فلم يعد أي مجتمع من المجتمعات بمنأى عنها حيث اضحت هذه الظاهرة في تطور مستمر ، و اتخذت صورا و أشكالا جديدة تشكل تهديدا حقيقيا لسيادة الدول .

أصبحت الظاهرة الارهابية ظاهرة خطيرة تهدد الحياة اليومية للإنسان في اي مكان كما أن هذه الظاهرة لم تعد مرتبطة بإقليم أو دولة ما و في ظل تصاعد خطر الاعمال الإرهابية أدرك المجتمع الدولي أنه خطر استراتيجي يهدد سيادة جميع الدول ، بما في ذلك الدول التي كانت تعتقد انها بمنأى عن العمليات الارهابية ، فالإرهاب عمل لا إنساني و لا أخلاقي يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان و جميع القيم ، و تهديدا للمصالح الحيوية لدى المجتمع الدولي .

تعتبر الظاهرة الارهابية ظاهرة خارقة للدول و القارات مما أحدث خللا و تهديدا مباشرا لسيادة الدول حيث تعاظمت مخاطر الإرهاب الدولي بشكل كبير و ملفت للنظر حيث توجد اكثر من 370 منظمة ارهابية تنشط في غالبية دول العالم حيث تحول من ارهاب داخلي يمارس داخل اقليم الدولة الى ارهاب دولي تطور لدرجة استعمال وزرع القنابل و الرسائل الجرثومية و الأسلحة البيولوجية .

المنطقة المغاربية كغيرها من المناطق و الأقاليم التي لم تسلم من خطر الارهاب و الذب اصبح يشكل تهديدا أمنيا و الذي يصطلح عليه بالتهديدات اللاتماثلية أو اللاتناسقية ، بالإضافة الى كل هذا فان الارهاب الدولي أصبح يهدد و يخترق سيادة الدول هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و حلفائهم بمثابة شرطي العالم و أعلنت ما يسمى الحرب ضد الإرهاب .

و خلال حربها ضد الارهاب استعملت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الوسائل من أجل تحقيق أهدافها من خلال استخدام القوة ضد دول كاملة السيادة منتهكة بذلك لسيادة هذه الدول .

أهمية الدراسة العلمية و العملية :

ترجع انطلاقا من أهمية قضية الارهاب الدولي حيث يعتبر من أهم القضايا السياسية و الأمنية التي تواجه الدول المغاربية و التي تتطلب تضافر الجهود للتصدي له ، الى جانب ضرورة دراسة و تحليل هذه الظاهرة مع الوقوف على أسبابها وتداعياتها في على الشؤون الداخلية و ذلك باختراق اقليمها و القيام بجرائم ضد مواطنيها ، او من خلال تدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية بذريعة الحرب على الارهاب والذي يعد تهديدا لدول المنطقة المغاربية و يمس بسيادتها .

1 الأهمية العلمية : تهتم هذه الدراسة بموضوع الإرهاب الدولي كقضية كبرى ضمن الدراسات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و هذا ما يربط التهديد الإرهابي في العديد من القضايا و الإشكاليات في المنطقة المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، وذلك من خلال تحليل كافة مستويات هذه الظاهرة و اليات مواجهتها .

2 الأهمية العملية : تعتبر المنطقة المغاربية بعد جيواستراتيجي ، حتى و إن اخترنا الجزائر نموذجا ، فهذه الدراسة تقتضي معرفة الأوضاع الأمنية ، كما تزداد أهمية هذا الموضوع من خلال معاناة الجزائر من الظاهرة الإرهابية و كذلك حجم الضغوطات الدولية التي تعرضت لها وذلك من خلال رفضها للقواعد العسكرية الأمريكية من أجل التدخل في دول الجوار و التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي من شأنها المساس بسيادة هذه الدول .

مبررات اختيار الموضوع :

مبررات ذاتية :

رغبة الطالب في دراسة موضوع الإرهاب الدولي وميوله للبحث و التحليل خصوصا مع المستجدات الدولية كون أن الإرهاب الدولي حديث الساعة ، بالإضافة أن الارهاب أخذ بعدا دوليا رغم ما يكتنفه من غموض و تعقيد حول الجهات المحركة للإرهاب الدولي ، أما من ناحية أخرى معرفة انعكاسات الإرهاب الدولي على سيادة الدول المغاربية .

مبررات موضوعية :

تعود دوافع اختيار الموضوع ، كون أن الإرهاب الدولي اصبح حديث العام و الخاص ، وشغلت تفكير مختلف الفئات و الأعمار و كافة المستويات العلمية ، و كونه تهديدا يمس استقرار الفرد و المجتمع و كيان الدول ككل ، كل هذا كفيل ليضفي الطابع المعرفي أهمية دراسة موضوع الارهاب الدولي .

إشكالية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع الإرهاب الدولي و تداعياته على سيادة الدول في المنطقة المغاربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة و على هذا الأساس ارتأينا إلى طرح الإشكالية على النحو التالي :

إلى أي مدى يمكن القول أن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا لسيادة الدول المغاربية ؟ وماهية انعكاسات و اثار مكافحته على سيادة الدولة الوطنية ؟

وتبرز عن هذه المشكل البحثية مجموعة من التساؤلات هي :

. ماهية المقاربات المعرفية التي يمكن من خلالها دراسة الإرهاب الدولي و السيادة ؟

. ماهي انعكاسات الإرهاب الدولي على سيادة دول المنطقة المغاربية .؟

. ماهو واقع سيادة الدولة الوطنية في ظل مكافحة الارهاب الدولي ؟

مجالات الدراسة :

أ – المجال المكاني : ترتكز هذه الدراسة على ظاهرة الارهاب الدولي وتداعياته على سيادة الدول في المنطقة المغاربية و قمنا بتسليط الضوء على الجزائر كنموذج .

ب – المجال الزماني : تحدد هذه الدراسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كون أن ظاهرة الارهاب تطورت بعد هذه الأحداث و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الرأي العام بالإضافة الى ما يسمى أمننة الظاهرة بفعل الخطاب الأمني أي جعِل الظاهرة مؤمننة .

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض العلمية حول تحليل ظاهرة الارهاب الدولي ومدى تأثيرها على سيادة الدول المغاربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، كما أن هذه الفروض تعتبر الضوابط الأساسية التي تحدد مسار البحث ووجهات الدراسة التي تعتمد على العديد من المتغيرات في هذه الدراسة .

الفرضية الرئيسية :

كلما زادت حدة و خطر الارهاب الدولي كلما أثر ذلك على سيادة الدول وكلما زادت تدخلات القوى الكبرى في المنطقة يؤثر على سيادة دول المنطقة المغاربية .

وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الثانوية التالية :

1 – ظهور مصطلح الارهاب الدولي في حقل الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرجا حاسما في تاريخ تطور أشكال الإرهاب .

2 – مواجهة الأعمال الارهابية بعد الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001 أثرت بشكل كبير على سيادة الدول .

3 – يتعلق مفهوم الإرهاب الدولي بمدى تعدد فواعله و طبيعته وتعامل الدول مع الإرهاب الدولي مرتبط بتصورات القوى الدولية الكبرى .و كلما زادت النزاعات الدولية تصاعد نشاط الإرهاب الدولي وكلما زادت ذريعة محاربته من طرف القوى الكبرى كلما أثر ذلك على سيادة الدول ؟

الإطار المنهجي للدراسة :

منهج دارسة الحالة: وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما و نحن في هذه الحالة يكون موضوع الدراسة الاحاطة بأثر الارهاب الدولي على سيادة الجزائر وكيفية محاربته .

المنهج التحليلي : تظهر أهمية هذا المنهج من خلال التحليلات السياسية والأمنية والاقتصادية لمصادر التهديدات الجماعات الارهابية ، لفهم لماذا تتواجد هذه التهديدات الإرهابية بهذه المنطقة دون غيرها.

المنهج التاريخي : من خلال هذا المنهج يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع وبداياته ومختلف المحطات التاريخية والأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا لتتبع مسار التطور التاريخي الذي مر ويمر عليه مفهوم الإرهاب في العصور القديمة إلى غاية التطورات التي جاءت بها أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المنهج المقارن : تظهر أهمية المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين الأطر النظرية و المفاهيمية للمقاربات التفسيرية التي عالجت مفهوم الارهاب و الارهاب الدولي ، كما ستتم المقارنة بين متغيري الإرهاب الدولي و السيادة لتحديد العلاقة بينهما .

أدبيات الدراسة :

لدينا مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع حيث تناولت العديد من الدراسات السياسية و القانونية موضوع الارهاب الدولي بإسهاب كبير من حيث المفهوم و التاريخ و الأنواع و الأسباب اضافة الى التأثيرات التي يخلفها لدى الدول كما تناولت الكثير من الدراسات مفهوم و مبدأ السيادة ومن هذه الدراسات كتاب الإرهاب الدولي في ضل المتغيرات الدولية للدكتور أحمد سويدان و كتاب الأستاذ مسعد عبد الرحمان زيدان بعنوان الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام .

صعوبات الدراسة :

تمحورت الصعوبات التي واجهتنا نظرا لضيق الوقت و قلة المراجع و المعلومات المتعلقة بالموضوع مع عدم اتسامها بالدقة في بعض الأحيان ، خصوصا الآراء و التحليلات المتضاربة بين الباحثين حول موضوع

الإرهاب الدولي و مبدأ السيادة لذلك لجئنا الى تبني الأفكار التي تنصب في الموضوع .

تبرير خطة الدراسة : قسمنا الدراسة الى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يتعلق بالجانب النظري لمفهوم الإرهاب الدولي و السيادة ، و الذي يتضمن ثلاثة مباحث تطرقنا في الأول إلى التعريفات المختلفة للإرهاب الدولي و أسبابه و كذا التطور التاريخي للظاهرة و يتناول المبحث الثاني أشكال الإرهاب الدولي و المصطلحات المشابهة له ، أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه الى مفهوم السيادة و كذا المبادئ و الخصائص المرتبطة بها وواقع سيادة الدول في ظل مكافحة الإرهاب الدولي .

الفصل الثاني : يتعلق بالإرهاب الدولي و انعكاساته على المنطقة المغاربية حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تم التركيز فيه على البيئة الأمنية للمنطقة المغاربية و الركائز النظرية لبناء نظام أمني يضمن السيادة المغاربية ، البحث الثاني خصص لمصادر التهديدات الأمنية و تداعياتها على المنطقة المغاربية ، أما في المبحث الثالث تم تسليط الضوء على التحولات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001 و انعكاساتها على المنطقة المغاربية .

الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر حيث تم تسليط الضوء على مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية من خلال دراسة جيوستراتيجية للجزائر ، أما في المبحث الثاني خصصناه للإرهاب الدولي و تداعياته على السيادة الوطنية أما في المبحث الثالث و الاخير تناولنا فيه الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب الدولي .

الخاتمة : حوصلة شاملة للموضوع و إجابة للإشكالية المطروحة ، وصولا إلى مجموعة من النتائج و المقترحات .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لأثر مكافحة الارهاب الدولي على سيادة الدول

يعد الإرهاب الدولي من بين المصطلحات الأكثر شيوعا لما يعتريه من ممارسات للعنف حيث شكل في دراسته عدة إشكالات حول تعريفه كمفهوم نتجاوز من خلاله النقاش النظري إلى نقاش يرتبط بمجموعة من الخلفيات و الأسباب التي تقف وراءه ، و أدت موجة الإرهاب التي انتشرت في عالمنا اليوم في السنوات الأخيرة إلى تباين الآراء و الاجتهادات فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الارهابية كبنية قابلة للتفكيك و إعادة التركيب قصد الوصول الى المقاربة العلمية الشاملة و الإرهاب أحد الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع الدولي و استقرار العلاقات الدولية و بث الرعب و الخوف في نفوس الأبرياء حيث تعتبر هجمات الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية الصدمة التي أصابت العالم و التي أثبتت فشل الأجهزة الأمنية بما فيها جهاز المخابرات الأمريكية .

و عليه نستعرض الدراسة في هذا الفصل بالبناء المعرفي لدراسة الإرهاب الدولي والسيادة ، و الذي يتضمن ثلاثة مباحث يتطرق في الأول إلى التعريفات المختلفة للإرهاب الدولي و أسبابه و كذا التطور التاريخي للظاهرة و يتناول المبحث الثاني أشكال الإرهاب الدولي و الإرهاب و المصطلحات المشابهة له و كذا المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب الدولي ، أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مفهوم السيادة و كذا المبادئ و الخصائص المرتبطة بها وواقع سيادة الدول في ظل مكافحة الإرهاب الدولي .

المبحث الأول : الإرهاب الدولي و نشأته .

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإرهاب الدولي و عن صورته في الماضي و صيرورته التاريخية و مدى اختلافها عن صورته حاليا و عن تأثره بالبيئة الدولية و ما يعتريها من قيم و أفكار و تطور ظاهرة الإرهاب .

المطلب الأول : تعريف الإرهاب الدولي .

لقد عانى المجتمع الانساني من عديد المخاطر التي قوضت أمنه و استقراره كالحروب و الاستعمار و التمييز العنصري ، و لكن اليوم أصبح يعاني من خطر الإرهاب الذي أضحى منتشرا في العديد من دول العالم ، حيث أن أكثر من واحد و خمسين دولة كانت مسرحا لعمليات إرهابية أزهقت كثيرا من الأرواح و روعت المدنيين العزل [1].

الفرع الأول : تعريف الإرهاب لغة .

يجب علينا أن نشير في البداية الى أن مصطلح الارهاب لم يرد في معاجم اللغة العربية و لكنه ورد بالفعل " رهب" " يرهب " أي خاف و فزع و تشتق من الفعل المزيد " أرهب " و يقال أرهب فلان فلانا أي قام بإخافته ، وقد تكرر لفظ الإرهاب في القرآن الكريم بمعان متعددة تفيد الرهبة و الخشية من الله عز و جل.

و كلمة رعب ظهرت لأول مرة في اللغة الفرنسية سنة 1355 على يد الراهب الفرنسي أبار سوير و أصلها اللاتيني ، تيرور TERROR " [2]

و لها ما يقابلها في جميع اللغات الهندية و الأوروبية وهي تعني في الأصل خوفا أو قلقا متناهيا يساوي تهديدا غير متوقع بصورة واسعة و قد أخذت معنى جديد في نهاية القرن 19 م بعد إعدام " روبسبيرspir roper و اتهامه بالإرهاب .

و في المعاجم الإنجليزية و الفرنسية ورد لفظ الإرهاب بما يفيد أنه وسيلة لنشر الذعر و الخوف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية و يتكون من مقطعين " TERROR" و " ISME " و هذا المقطع الأخير يدل على التنظيم المحكم الذي تتسم به جرائم الإرهاب ، و الإرهابي " LE TERORISTE " هو من يلجأ الى

---

[1] عبد الرحمان أبو بكر ياسين ، **الإرهاب باستخدام المتفجرات** ، (الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ب ط ، س 1991، ص 106.

[2] تاهي عبد القادر، **الإرهاب الدولي و آليات مكافحته** ، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، 2015 - 2016 ص 11 .

العنف لإقامة سلطته و الحكم الإرهابي هو الأسلوب الذي تعمد إليه بعض الحكومات أو الجماعات المتطرفة فكريا و دينيا لتحقيق أهداف إيديولوجية معينة . [1]

ويتضح من خلال المعاجم والقواميس العربية و الأجنبية أن جوهر الإرهاب هو الرعب فأصل الكلمة "إرهاب " إرعاب و لكنه جاء مخالفا لمعنى الكلمة المتعارف عليها في اللغة العربية و الذي يفيد معنى الخوف المشوب بالإحترام و التوقير حيث أن مصطلح الإرهاب يعد من بين المصطلحات الحديثة الإستعمال في اللغة العربية ووردت بمعنى الرعب و الخوف. [2]

الفرع الثاني : تعريف الإرهاب إصطلاحا .

نتطرق في هذا الفرع إلى التعريف على المستوى الإيتيمولوجي و إلى التعريفات على المستوى الفقهي ، حيث تعد محاولة الوصول لتعريف محدد للإرهاب الدولي من أصعب الموضوعات نظرا لما يكتنفه هذا التعريف من فراغ في محتواه القانوني الثابت و المحدد ، إذ أن مصطلح الإرهاب قد تطور و تغير معناه منذ استخدامه ، كما أن التدخلات السياسية قد أثرت أيضا على تحديد مفهومه ، و اليوم تستهدف العمليات الإرهابية بث الرعب في نفوس الدول كافة ، مما حدا بالأمم المتحدة عام 1972 إلى إضافة لفظ دولي لمصطلح الإرهاب مع إنشاء لجنة متخصصة بدراسة الدوافع و الأسباب الكامنة وراء العمليات الإرهابية . [3]

الإرهاب الذي يعنينا في هذا المجال هو الإرهاب الدولي و هو الذي تقوم به الدول أو منظمة إرهابية واحدة أو أكثر ، وقد يرتكب ضد الأفراد أو فئات معينة و قد يرتكب ضد دول أخرى من أجل الانتقام أو إحداث إضرابات داخلية بها .

و قد عرف أحد الفقهاء الإرهاب بأنه العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف معين بينما عرفه آخر بمفهومين أحدهما واسع و الثاني ضيق و بالنسبة للمفهوم الواسع فيقصد بالإرهاب كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها و التعبير عنها ما يثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام ، أما بالنسبة للمفهوم الضيق فالإرهاب يعني الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف الرعب ، كعنصر شخصي ذلك باستخدام و سائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي .

و يتناول فقيه آخر بالنظر لطبيعته الدولية ، فيعرفه بأنه عمل يتسم بالعنف يصدر عن جماعة غالبا ما تكون ذات طبيعة دولية لتحقيق غاية سياسية مما يجعل هذه

---

[1] عبد الرحمان أبو بكر ياسين ، مرجع سابق ، ص 106 .

[2] جاد عبد الرحمن واصل ، **إرهاب الدولة** ، (مصر : دار الجامعة الجديدة ، د ط) ، 2008 ، ص4.

[3] شعير أحمد ، **أثر الارهاب الدولي على الأمن المغاربي** ، دراسة حالة الجزائر ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية) ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ، س ج 2015 - 2016 ص 16 .

الأفعال مؤثرة و من شأنها نشر الخوف و الرعب و ذلك عن طريق استخدام المتفجرات لتدمير خطوط السكك الحديدية و تحطيم السدود ، و تسميم المياه المستخدمة للشرب ، و نشر الأمراض المعدية بما يؤدي لخلق حالة من الفوضى .

و قد عرف أحد فقهاء الإرهاب الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح و الممتلكات العامة للقانون بالمعنى الذي تتخذه المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، و هو ما يطلق عليه أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي ، و هو الإرهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية في أحد عناصره و مكوناته ، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء أشخاص أو أشياء أو أماكن ، أو يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية .

قد جاء في الموسوعة السياسية أن الإرهاب هو استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد به ، كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف بغية تحقيق هدف سياسي .

أما في معجم الوجيز : أن وصف الإرهابيون يطلق على اللذين يملكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق مطامعهم و أهدافهم السياسية ، في حين تعرفها دول عدم الانحياز الإرهاب الدولي بأنه " ما يشير إلى أعمال العنف وغيرها من أعمال القهر التي تقوم بها النظم الاستعمارية والعنصرية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحريرها ، ومن حقها تقرير مصيرها بنفسها " [1]

في حين يعرف الدكتور عبد العزيز سرحان الإرهاب الدولي بأنه "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة ، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية. [2]

كما يعرف الإرهاب بأنه " ظاهرة دولية معقدة وجريمة خطرة ضد الشعوب والحكومات ، ويقوض دعائم الأمن و الاستقرار ويعطل مشروعات التنمية والإزهار ويسبب أضرار فادحة على كل المستويات . [3]

ففي هذا التعريف تم التركيز على الجانب الدولي للظاهرة اللإرهابية و اعتباره جريمة تنتهك ضد الأفراد و الممتلكات و يؤثر بشكل كبير على الأمن بكل أشكاله في

---

[1] أحمد فلاح العموش ، **مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرون** ، (السعودية : مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2006)،ص 19 .

[2] عبد الرحمان المرغني ، قراءة لمفهوم الإرهاب في ظل المغالطات و التناقضات الدولية ، **مجلة الدراسات** ع 18 ، س 2004 ، ص16 .

[3] علي بن فايز ، **الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض** ، (الرياض : أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2001) ، ص 20 .

حين أن هناك من يعرف الإرهاب الدولي بأنه الأعمال الإرهابية التي تتخطى حدود الدول ، و تأتي صفة الدولية سواء لاعتبارات المكان أو التخلص أو المصلحة المستهدفة ، و تتميز بتعدد المشاركين فيها من مدبرين و مخططين و منفذين ينتمون الى جنسيات مختلفة تجمعهم إيديولوجية واحدة سياسية أو دينية ، فتنتشر خلاياها عبر العالم مما أدى إلى الصعوبة في تعقبها [1]، ويعرف BELLA الإرهاب بأنه صفة تطلق على الأعمال غير المشروعة التي تمس المجتمع وتصيب أفراده بالفزع والترويع .[2]

وعرفت قرارات الأمم المتحدة الإرهاب بأنه : "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة ، أو تهدد الحريات الأساسية ، أو تنتهك كرامة الإنسان ". أما خبراء الأمم المتحدة ، فقد عرفوا الإرهاب على أنه : "إستراتيجية عنف محرم دوليا ، تحفزها بواعث إيديولوجية ، تتوخى إحداث الرعب داخل المجتمع لتحقيق الوصول إلى السلطة ".

أولا : التعريف على المستوى الإيتمولوجي:

من الناحية العلمية و الأكاديمية لا يوجد إجماع حول تعريف الإرهاب إذ تختلف التعاريف من توجه الى آخر ، حيث تعود أولى المحاولات العلمية للتعريف بالإرهاب إلى عام 1930 حيث عرف (هاردمان) HERDMAN في مقال له بموسوعة العلوم الإجتماعية الإرهاب بأنه المنهج أو النظرية الكامنة وراء المنهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية .

وتوالت بعد هذه المحاولة الفكرية العديد من المحاولات الجادة التي ساهمت بشكل كبير

في توضيح المفهوم و تقريبه للأذهان ، و يلاحظ (أرنولد)ARLOND أن الظاهرة الارهابية و صفها أسهل من تعريفها أما (ألكس شميد) ALEX CHEMID في كتابه الشهير (الإرهابي السياسي) فقد أعطى تعريفا للإرهاب من قبل الخبراء و الباحثين في كافة مجالات و خلص الى وجود عدة عناصر مشتركة بين هذه التعريفات .

---

[1] بن نعوم نادية ، **جرائم تبييض الأموال و علاقتها بتمويل الارهاب** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص علم الاجرام) كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة السنة الجامعية ، 2014 – 2015) ، ص 33 .

[2] سهيل حسين الفتلاوي ، مفهوم الإرهاب و تعريفه و قرارات مجلس الأمن بخصوص 11 سبتمبر ، **المجلة القطرية للعلوم السياسية** ع 2 ، 2002) ، ص 43 .

1. لا يكفي تعريف واحد لحصر جميع استخدامات المصطلح.
2. العديد من التعريفات المختلفة تشترك في عوامل عامة.
3. معنى الارهاب مستمد من الضحية المستهدفة.

تجدر الاشارة الى أن التعريف الاصطلاحي للإرهاب يواجه خلافات عميقة نظرا للتفسيرات المختلفة ، و المتفق عليه أن مصطلح الارهاب أوجدته الدول الغربية و استعملته في الحقبة الاستعمارية بوصف المقاومين و الحركات التحررية . [1]

و قد استخدم بطريقة انتقائية و هو ما يؤكده الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا (J .DERRIDA) بقوله " كلما ازداد المفهوم غموضا كلما أصبح عرضة للتطويع الانتهازي ... فقد أمكن الاشادة بإرهابيين باعتبارهم مكافحين من أجل الحرية ، في سياق المقاومة ضد الاحتلال السوفياتي في أفغانستان على سبيل المثال و جرى التنديد بهم باعتبارهم إرهابيين .[2]

و يعرف (ايريك موريس) IREQUE MOURISSE الإرهاب بأنه التهديد باستخدم العنف غير عادي أو غير مألوف لتحقيق غايات سياسية ، و أفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي ، أما أحمد جلال عز الدين فيعرف الإرهاب بأنه عنف منظم و متصل قصد خلق حالة من التهديد العام الموجه الى الدولة أو جماعة سياسية و الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية ، و يكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما في هذا التعريف أضفى البعد الانساني على ظاهرة الإرهاب الدولي و اعتباره جريمة ضد الإنسانية من جهة و خرق للقواعد الانسانية من الجهة الاخرى ، كما يرى الدكتور " عبد الوهاب حامد " بأن الإرهاب مذهب يعتمد للوصول إلى أهدافه على الذعر والإخافة و هذا المذهب ذو شقين ، شق اجتماعي يرمي على القضاء على نظام الطبقات القائمة بمجموعات و تحت مختلف أشكاله فيكون النظام الاجتماعي بمجموعه هدفا مباشرا له والشق السياسي يهدف الى تغيير أوضاع الحكم رأسا على عقب و لا يتردد في ضرب ممثلي الدولة لضرب الدولة ذاتها . [3]

يرى الدكتور أحمد نبيل حلمي أن ظاهرة الإرهاب جريمة إنسانية دولية مخالفة للقواعد و تقاليد النظام الدولي العام و القواعد الإنسانية وهي الاستخدام الغير مشروع

---

[1] بودن زكرياء ، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الجزائري و استراتيجيات مواجهتها**(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة خيضر بسكرة ، 2014 – 2015 ص 54 .

[2] هارون فرغلي ، **الإرهاب العولمي وانهيار الامراطورية الأمريكية** ، (دار الوافي للطباعة والنشر 2006) ص 23 .

[3] هداج رضا ، **مقاومة الإرهاب في القانون الدولي** (مذكرة لنيل شهادة ماجيستيرفي القانون الدولي و العلاقات الدولية ، 2009_ 2010) ، جامعة الجزائر (1) كلية الحقوق ، بن عكنون ، ص 96 .

للعنف أو التهديد بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنها الرعب للبشر أو يهدد حريات أساسية

يكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما[1] فهذا التعريف ركز على البعد الإنساني في تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي و ذلك من خلال أنه تم اعتباره جريمة ضد الإنسانية هذا من جهة و من جهة أخرى باعتباره مخالفة للقواعد القانونية .

ثانيا : المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب بين الصعوبة و الاختلاف .

نستخلص باستقراء بعض التعاريف الفقهية للإرهاب أنها ركزت على المعيار المادي الذي يعتمد على طبيعة العمل الإرهابي كأساس لتعريف الإرهاب و المعيار الموضوعي الذي يعتمد على الغاية من العمل الإرهابي كأساس لتعريف الإرهاب

1. **المعيار المادي لتعريف الإرهاب :** يقوم الأساس المادي في تعريف الإرهاب على السلوك المكون للجريمة ، أو الفعل الإجرامي ، أو الأفعال المكونة لها و طبقا لذلك يعرف الإرهاب بأنه عمل أو مجموعة من الأفعال المعنية التي تهدف إلى تحقيق هدف معين .

و قد افتقد هذا المفهوم إلى تعريف الإرهاب بالاستناد إلى تعداد الجرائم التي تعد إرهابية دون البحث في الغرض و الهدف من العمل الإرهابي ، ومن ثم ذهب أنصار هذا الأسلوب إلى الاكتفاء بتعداد الأعمال ، كالقتل ، الاغتيال و الاختطاف ، و احتجاز الرهائن و أعمال القرصنة .

و من أنصار هذا الفريق نجد الفقيه ليمكن " LEMKIN" الذي يعرف الإرهاب أنه تخويف للناس بمساهمة أعمال العنف ، [2] حيث يرى الفقيه ليمكن أن الإرهاب يقع بمجرد إخافة العامة بواسطة العنف دون النظر الى الغرض أو الهدف من ذلك سواء أتحقق ذلك أم لم يتحقق ، و عليه فإن الفعل الإرهابي قد وقع بشكل تام وهو إرهاب العامة و إخافتهم كرد فعل من أفعال العنف والتدمير التي يرتكبها الإرهابيون . [3]

ما يعاب على هذا التعريف هو أنه قام بتجاوز أهم عنصر أساسي وهو الهدف السياسي كما أن التحديد الحصري لجرائم معينة على أنها إرهابية يؤدي الى فصل بعض الجرائم من دائرة الإرهاب لا شيئ سوى أنها لم تذكر في ضمن هذا النوع من الجرائم متجاوزين عما قد يجلبه التطور العلمي و التكنولوجي من صدور جديد للجرائم الإرهابية .

---

[1] بودن زكرياء ، مرجع سابق ، ص 54 .

[2] نبيل أحمد حلمي ، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام** (القاهرة : دار النهضة العربية 1998) ، ص 2 .

[3] شعير أحمد ، مرجع سابق ، ص 14 .

أما الفقيه سوتيل (SOTTIL) فيعرف الإرهاب الدولي على أنه " عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف معين " [1]

و يعرفه الفقيه جورج لفاسير (G .LAFASSIR)على أنه " الاستخدام العمدي المنظم لوسائل من شأنها اثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف .

كما عرفه الفقيه جيفانوفيتش (GIVANOVITCH) على أنه " مجموع الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بتهديد أيا كان ، و تتمخض عن الإحساس بالخوف بأي صورة . " [2]

انطلاقا من هذا يمكن القول أن التعريفات السابقة و صفت العمل الإرهابي و لم تعرف الجريمة الإرهابية .

2. **المعيار الموضوعي لتعريف الإرهاب :** يرى أنصار هذا المعيار أن كل تعريف للإرهاب يجب أن يتسم بالنظرة الموضوعية و الاهتمام و التركيز على الغاية و الهدف الذي يسعى إليه مرتكبو الأعمال الإرهابية ، و يقرر أنصار هذا المعيار أن ما يميز العمل الإرهابي أنه ذو آثار غير تميزية ، إذ أنه قد يقع ضد ضحايا بالصدفة على متن طائرة أو في منشأة وقعت عليها عملية إرهابية ، فالإرهاب وفقا لهذا الاتجاه لا يهتم بتحديد أشخاص ضحاياه بقدر ما تهمه النتائج و الآثار التي تحدثها أفعاله ، و من بين أنصار هذا الاتجاه نجد الفقيه فيجينه " VIGINA " الذي يعرف الإرهاب بأنه " استخدام العنف كأداة لتحيق أهداف سياسية ".

فمن خلال استقراء هذا التعريف نجد أنه ركز على الأهداف السياسية ، نذكر كذلك الفقيه ريمون أرون حيث يعرف الإرهاب بأنه " فعل العنف الذي تتجاوز أهميته تأثيراته السيكولوجية أهمية نتائجه المادية البحتة ".

هناك عدة تعريفات للإرهاب اعتمدت على المعيار الموضوعي نذكر منها تعريف الأستاذ أحمد جلال عز الدين الذي يرى أن الارهاب هو " عنف منظم و متصل يقصد حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو لجماعة سياسية و الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية ".[3]

يرى الأستاذ جلال عز الدين أن مفهوم الإرهاب لابد أن يشمل على ما يلي :

---

[1] منتصر سعيد حمودة ، **الإرهاب الدولي ،جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام و الفقه الإسلامي** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة 2006) ، ص 41 .

[2] محمد عوض الهزايمة ، **قضايا دولية ، تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى** (عمان : جامعة العلوم التطبيقية ، ط 1 2005)، ص 49 .

[3] شعير أحمد ، نفس المرجع ، ص 16 .

أ. العنف أو التهديد به .
ب. التنظيم المتصل بالعنف .
ت. الهدف السياسي للإرهاب .
ث. استخدامه بديل للقوة التقليدية

إذا الإرهاب هو أي عنف عشوائي يستهدف حياة الناس و سلامتهم و ممتلكاتهم بغية الإخلال بأمن المجتمع بهدف حمل جهة ما على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

نذكر أيضا تعريف الفقيه شريف بسيوني الذي يرى أن " الإرهاب استراتيجية عنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية أيديولوجية ترمي إلى إحداث رعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين من أجل الوصول إلى السلطة أو الدعاية لمصلحة ، أو مطلب بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون لمصالحهم الشخصية أو لمصلحة دولة من الدول" ، [1] فالملاحظ على هذا التعريف أنه يشترط لاعتبار الفعل إرهابا أن يكون الباعث إليه عقائديا أو إيديولوجيا في حين أن الإرهابي قد يكون مأجور في الكثير من الأحيان دون أن تقف وراء إتيانه الفعل ، أسباب عقائدية بكونه موجه لشريحة خاصة داخل المجتمع وبخلاف ذلك نرى أن الإرهاب في كثير من الأحيان قد يطول كل المجتمع دون تحديد.

للإشارة فإن أصحاب الاتجاه الموضوعي ركزوا على الجانب السياسي كهدف من أهداف العمليات الإرهابية وأغفلوا الجوانب الأخرى للظاهرة كالعناصر القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية و فوق كل ذلك نجد أنهم عرفوا الإرهاب بصفة عامة و لم يعرفوا الجريمة الإرهابية مثلهم مثل أصحاب الاتجاه المادي. [2]

و تجدر الإشارة إلى أن الشريعة الإسلاميةٌ تعد أول تشر يع متكامل صور الجرائم الإرهابية و وضع لها شروطها و أركانها بما يتُفق والاتجاه الحديثٌ في تعريف الظاهرة وتعتبر الحرابة إحدى صور هذا التشريعٌ لما فيها من خروج عن سلطان الدولة ، و قطع للطر قٌ و قتل و ترويعٌ للآمنينٌ فضلا عن الاعتداءات على الأموال و الأعراض ، و قد جاء على لسان الملك فهد بن عبد العز يزٌ رحمه الله أن الإرهاب في المصطلح السياسي الإعلامي المعاصر هو في حقيٌقة الأمر إفساد في الأرض و ديٌننا يحٌرم ذلك و هو ليسٌ له وطن و لا دينٌ و لا جنسية ، لذا فمن الطبيعي التعاون من أجل اجتثاث جذوره تفاديا لشروره وهذا ما كنا وما زلنا نطالب به ونلح في طلب التعاون لمعالجته حتى لا يسٌتفحل خطره" .[3]

مما سبق يمكن تعريف الارهاب الدولي بأنه الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره و مكوناته ، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء

[1] علي يوسف الشكري ، **الإرهاب الدولي** ، (الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط1 2008) ، ص55 .
[2] نفس المرجع ، ص 22 .
[3] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 14 .

أشخاص أو أشياء أو أماكن أو يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية ، وتتعدد أساليب الإرهاب الدولي منها أخذ الرهائن ، وخطف الطائرات ، والاعتداء على الشخصيات الدولية ، والاعتداء على أراضي الغير دون وجه حق ، كما هو حاصل في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ولبنان ومرتفعات الجولان السورية من قبل الكيان الصهيوني الغاصب وكما في العراق وأفغانستان المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية ويمكن تسمية هذا الإرهاب بإرهاب الدولة .[1]

وفي القرن العشرين تغير مفهوم الظاهرة الإرهابية ليمتد نطاقها من مجرد الاعتداء على أشخاص محددين إلى بث الرعب والخوف في كافة دول وهيئات المجتمع الدولي ، وهو ما دفع بالعديد من هذه الهيئات والمنظمات الدولية إلى إقرار اتفاقيات ومعاهدات و اعلانات تتضمن أحكامًا تجريمية للظاهرة الإرهابية ، ومهما يكن من أمر فلقد كان لتطور الظاهرة الإرهابية تأثيرا كبيرا على منطقة الساحل وشمال إفريقيا خاصة بالنسبة لدول المغرب العربي ، وهو ما يحتم علينا دراسة مفهوم هذه الظاهرة ، وأسباب تناميها في هذه الدول .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب الدولي .

عند تحليل المسار التطوري للظاهرة الإرهابية و البحث في جذورها نجدها انتقلت من أعمال التطرف و العنف القومي و الديني و المغالاة السياسية و المذهبية و العرقية ووسائل بسيطة إلى إرهاب يسعى إلى أن يكون منظما و نسقيا و مرتبطا بالكثير من المظاهر المتزامنة معه ، خاصة أن الإرهاب الدولي أصبح إرهابا استباقيا حيث استفاد من المعطيات التكنولوجية و التقنية ليغير هو كذلك أساليبه و أنماطه وفقا لتسارعية و شمولية العولمة .[2]

الإرهاب الذي نراه و نطالع أخباره في جميعٌ وسائل الإعلام ليسٌ ظاهرة حديثٌة فالتاريخٌ البشري مليء بأحداث العنف و القتل و التخريب منذ بداياتهٌ الأولى و تعتبر "قصة قابيلٌ و هابيل " المذكورة في القرآن الكريم شاهدة على ذلك فالحقيقٌة المؤكدة أن للإرهاب جذور عميقٌة في التاريخٌ و إن اتخاذ الثورة الفرنسية للتفرقة بينٌ عصرينٌ للإرهاب يأتي باعتبارها حدثا هاما فُصل بين تاريخ قد يم للظاهرة عرفت فيه بالرهبة والفزع و آخر حديث شهد فيه ظهور مصطلح الإرهاب و تطور أشكاله وصوره .[3]

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 17 .
[2] المكان نفسه .
[3] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 15 .

الفرع الأول : الإرهاب قبل قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 .

في هذه المرحلة ظهرت أشكال جديدة من العنف المنظم الذي يسعى الى تحقيق أهداف سياسية من قبل جماعات أهمها جماعة السيكاري [1] ، و التي قامت بشن هجومات عنيفة و واسعة من الحرائق و التدميرٌ و القتل ضد الرومان عندما كانت فلسطينٌ جزءا من الإمبراطوريةٌ الرومانيةٌ ، و نُظر معظم الباحثين إلى أن هذه الحركة تعد أول و أخطر مثال لعصابات الإرهاب في الشرق و رغم كل ما قامت به إلا أنها لم تستطع تحقيقٌ هدفها المتمثل في إعادة بناء هيكٌل اليهُود المعروف " بالمعبد الثان " و الذي دمر على أيدٌي الرومان سنة 70 م.

و في جانب آخر عرف التاريخ الإسلامي عددا من حوادث العنف على أيدي أفراد لدوافع أغلبها سياسية كقتل الخلفاء الراشدين ، ثم تطور الأمر إلى جماعات نشطة أهمها(الخوارج) و تبنيهٌا مبدأ التحكيم لله فقط لا للأشخاص بعد معركة صفين بين علي ومعاويةٌ.

و في مطلع القرن الحادي عشر للميلاد ظهرت " جماعة الحشاشين " [2] و التي ابتكرت أسلوب الاغتيال كبديل عن الحروب التقليدية لقلة عددها و ضعف إمكانياٌتها إلا أن القاسم المشترك بينها و بين جماعة السيكاري اليهودية هو قيامها على أسس دينية فإنه من الواضح اختلاف الأسلوب الذي اتبعته كل منهما حيثٌ اقتصرت الأولى على اغتيال الحكام و هو ما يعرف اليوم بالإجرام السياسي في حين ابتكرت جماعة السيكاري أساليب إرهابية مثل تسميم مصادر المياه و تدمير المباني و حرقها.

الفرع الثاني : الإرهاب بعد قيام الثورة الفرنسية .

نتطرق في هذا الفرع إلى الإرهاب قبل الحرب العالمية الثانية و إلى الإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية .

مصطلح الإرهاب وليد الثورة الفرنسية و ذلك مع قيام الدكتاتوريةٌ الثورية المتطرفة و هو ما يبرر استخدام هذا التاريخ كفاصل بين عهدين للإرهاب . [3]

أولا: الإرهاب قبل الحرب العالمية الثانية .

ظهر مصطلح الإرهاب في قاموس الأكاديمية الفرنسية لأول مرة سنة 1829ليصف عهد الرعب الذي كان سائدا بعد قيام الثورة الفرنسية و الممتد من 10

---

[1] جماعة السيكاري حركة يهودية إشتهرت بعمليات إجرامية مستخدمة سيوف قصيرة تسمى السيكا " و منها جاء إسمها " السيكاري " .

[2] حركة شيعية تنتسب إلى الطائفة الإسماعيلية في إيران .

[3] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 17 .

أوت 1792إلى27 جويلية 1794 و هو تاريخُ حكم روبسبير " Robes pierre " و الذي وصفه خصومه بالإرهاب " le terroriste " نظرا للأعمال البشعة التي قام بها في سبيلٌ تحقيقٌ المبادئ الثوريةٌ التي كان يؤمن بها إيمٌانا عميقا .

فخلال هذه المرحلة احتكرت السلطة حق اللجوء إلى الأساليب الإرهابية و بدعم من جميعٌ المؤسسات الرسميةٌ و الأجهزة السياسية و العسكرية حتى أصبح بالإمكان القول أن هذه الفترة تعد إحدى الصور الواقعية لإرهاب الدولة حيث تم النص على المحاكم الاستثنائية كما تم إلغاء كل ضمانات المحاكمة العادلة بل نفذ حكم الإعدام دون محاكمة. [1]

1. مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية وبدايات القرن العشرينٌ:

بدأ الإرهاب يتٌحول من عمل تحتكره السلطات الحاكمة إلى عمل شائع تمارسه الأفراد والجماعات السياسية و قد ظهرت حركتان إيديولوجيتان كانتا مبعث معظم العمليات الإرهابية في العديد من الدول الأوربية حتى نهاية القرن التاسع عشر و هما الحركة الفوضوية و الحركة العدمية كما ظهرت بعض الحركات الأخرى تمثل كل منها صورة للصراع السياسي الذي استخدمت فيه أساليب القتل و التخريب مثلما حدث في ايرلندا مقدونيا ، صربيا و أرمينيا و زادت حوادث الإغتيال السياسي حيث اغتيل القيصر الروسي في 1881 والرئيس الفرنسي كانو " Cnot " سنة 1894 و رئيس الحكومة الإسباني كانوفا في 1897 و إمبراطورة النمسا إليزٌابيث في 1898 .

2. بداية القرن العشرين وحتى قيأم الحرب العالمية الأولى :

مع نهايةٌ القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين و إثر انهيار " منظمة إرادة الشعب "في روسيا تكون " الحزب الاشتراكي الثوري "و الذي اعتمد على الإرهاب كمنهج وحيد لتحقيق الحرية حيث قام بتنفيذ مجموعة من الاغتيالات في الفترة الممتدة بين1902 و 1910 كان أبرزها اغتيال وزير الداخلية الروسي " بلهيف " باعتباره أحد رموز النظام القيصٌري و بذلك أصبح الإرهاب ذو ارتباط وثيقٌ بالفكر الإيديولوجي الثوري [2] و سريعٌا ما انعكس أثره على الكثير من الحركات الإرهابية في العالم لما تقوم به من أنشطة ضد أنظمة الحكم و استهداف رموز السلطة و الشخصيات البارزة .

---

[1] محمد مؤنس محب الدين ، **الإرهاب في القانون الجنائي** ، دراسة قانونية مقارنة ، (مصر : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1983) ، ص 28 .

[2] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ،19 .

3. مرحلة ما بين الحربينٌ العالميتين 1918 – 1939.

شهدت هذه الحقبة تطورا ملحوظا سواء من حيث تنفيذٌ العملياٌت الإرهابية أو زيادة حجمها وتنوع صورها إلى أخذ و احتجاز الرهائن و اختطاف الشخصيات البارزة إضافة إلى تحو يلٌ مسارات الطائرات مما فرض ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب و تعتبر حادثة ملك يوغسلافيا و وزير خارجية فرنسا سنة 1934من أهم العمليات و التي تمخضت عنها أولى لبنات التعاون الدولي حيث تم وضع اتفاقية جنيف سنة1937 في إطار عصبة الأمم خاصة بمنع الإرهاب و المعاقبة عليهٌ .

ثانيا : الإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية .

1 - المرحلة الممتدة من 1939 إلى 1990 :

أهم الأحداث الإرهابية المنظمة و الممنهجة وقعت في هذه الفترة هي تلك الأعمال التخريبية بفلسطين ، حيث قامت منظمات إرهابية يهٌودية تعرف ب " الهاجانا "و" القولدن زفاي ليوٌمي" بالهجوم على المطارات ، نسف الخطوط الحديدية ، نسف فندق الملك داوود بالقدس الذي كان مركزا لعمليات قيادة أركان الجيش البريطاني مما أرغم بريطانيا إلى تسليم فلسطين إلى جناح يهودي يمثله "بن قوريون " الذي أصبح أول رئيس لدولة إسرائيل بتاريخٌ 13 ماي 1948 .

لقد كانت الحرب العالمية الثانيةٌ نقطة تحول و خط فاصل بينٌ تاريخٌين للإرهاب تميزٌ الأول بالمحليةٌ و قلة الإمكانيات و الثاني إرهاب دولي لا يعرف الحدود يسٌتخدم أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا و وسائل الاتصال و أصبح وثيق الصلة بعصابات الإجرام المنظم مثل عصابات تجارة المخدرات و الأسلحة و تبييض الأموال بهدف تمويل أنشطته مما أعطاه القدرة على الاستمرار حتى أضحى الإرهاب كظاهرة إجرامية لا شٌكل تهد يدًا لدولة واحدة فحسب بل لنظام دول بأكمله ليكٌون بديلا عن الحرب الباردة و الحروب التقليدية .[1]

منذ بداية الستينات اتخذ الإرهاب بعدا جديدا مثيرا للقلق و الحيرة ،مما سرع في حركية تقنين الجريمة الإرهابية و وضع الاليات القانونية لمعالجتها فتم إبرام اتفاقية طوكيو سنة 1963 تتعلق بقمع الجرائم المرتكبة على متن الطائرات و اتفاقية لاهاي سنة 1970 ثم اتفاقية مونتريال في 1971 ، اتفاقية نيورك في 1973 و

[1] المكان نفسه .

الخاصة بحماية الشخصيات العامة الدولية ضد الاعتداءات و اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و خاصة ما تُعلق منها بالقرصنة البحرية سنة 1983 .[1]

2 - مرحلة ما بعد : 1990

شهد الإرهاب الدولي طيلة عقد التسعينات العد يدٌ من التطورات و التي تعود أساسا إلى تحولات النظام الدولي و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة عليه ، الأمر الذي لقي رفضا و تحفظا من طرف الكثير من الأطراف نتيجة لما تتسبب به تلك السياسة من تحيز كما تحولت أشكال الإرهاب الدولي عن استخدام العنف إلى الآعنف و هو ما [2]عرف بالتهديد النووي و الكميائي و غيرها من الأشكال التي لا تعتمد على العنف ، و إن كان عنصر الرعب و الرهبة يبقى القاسم المشترك بينهما ، و فيما يلي عرض لتطور و خصائص تلك الأشكال:

أ- الإرهاب التقليدي:

ويتميز هذا الشكل بحجم الدمار و الخسائر المادية و البشرية التي يتُسبب فيهُا و هو ما بدا واضحا في تفجيرات أوكلاهوما و سفارتي الولايات المتحدة الامريكية في كنيا تنزانيا سنة 1998 و كذا هجمات 11 سبتمبر 2001 و كثيرًا ما يكُون منفذو هذه العمليات الفنييُن ذوي الخبرة العالية في التعامل مع المتفجرات بل أنها تتطلب في بعض الأحيان المعرفة التكنولوجية أعلى من معرفة أجهزة الأمن المناوئة لها.

ب - الإرهاب النووي:

بات الخوف من الإرهاب النووي يتُخذ أبعادا خطيرة سيمًا مع ما تردد من أخبار عن إمكانية حصول جماعات إرهابيةٌ على " رؤوس نووية " من طرف مجموعات الاتحاد السوفيتي السابق في ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النوويةٌ عقب تفكك هذا الأخير و تشير التحليلات المطروحة إلى احتمال اكتساب أشكال أكثر بساطة أبرزها ما يعرف " بالقنبلة القذرة " و هي عبارة عن مواد نوويةٌ مشعة مُكن وضعها مع متفجرات تقليدية بحيث الانفجار يؤدي الى انتشار الاشعاع على مساحات شاسعة محدثا بذلك أضرار بشرية و مادية معتبرة .[3]

---

[1] أوصايفية مفيدة ، **جرائم الإرهاب الدولي و حقوق الانسان** ، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء ، الدفعة الرابعة عشر ، 2006 ، ص08.

[2] الثقافة الأمنية ، **سلسلة محاضرات** ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، 1990 .

[3] أحمد ابراهيم محمود ، الارهاب الجديد ، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع 147 ، 2002 ص 48 .

ج - الإرهاب البيولوجي :

بعد انتشار ميكروب " الجمرة الخبيثُة " في بعض مدن الولايات المتحدة تم تسري بُـه من طرف بعض الجماعات إلى عدد من الدول الأخرى و تتنوع الأسلحة البيولوجية إلى ثلاثة أنواع وهي البكتيريا و الجمرة الخبيثة و الفيروسات و المتمثلة و السموم البكتيرية إلى أن استخدامه من طرف الجماعات الارهابية يبقى محدود كونها تحتاج إلى تكنولوجيات متقدمة .

د - الإرهاب الكيمائي :

يمُتاز هذا النوع بسهولة تصنيعه و استخدامه علاوة على ضخامة الخسائر المترتبة عنه و هو على نوعين الأول يشُمل المواد الموجهة ضد الأعصاب والثاني يشُمل المواد الموجهة ضد الإنزيمُات الموجودة داخل الجسم البشري .

ه - الإرهاب المعلوماتي:

و يتمثل في استخدام شبكات الاتصال و أجهزة الكمبيوتر و احداث خلل في قاعدة البيانات و اختراق الشبكات العنكبوتية ووسائل الاتصال من خلال الترويج لأفكار الجماعات الارهابية و بطلق على هذا النوع من الإرهاب بالتهديدات السبرانية من خلال تعطيل أنظمة الدفاع الجوي و تحويل الاموال من حساب إلى حساب أخر .[1]

تشكل اعتداءات 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة منعرجا حاسما ونقلة نوعية هامة في تاريخ تطور أشكال الإرهاب و بدت أقرب إلى ما يعرف " بالإرهاب الجد يدٌ "أكثر من كونها شكلا من أشكال الإرهاب التقليدٌي القد يمٌ، حيث أصبح يعُتمد على شبكات تنظيمية واسعة و تحركه الإ ديولوجيات ذات الأساس الديني المتشدد إضافة إلى كونه أكثر تصميما على استخدام أسلحة الدمار الشامل من أجل زيادة الاتجاه التصاعدي في نطاق و حجم العمليات الإرهابية و الآثار التدميرية المترتبة عنها.[2]

الإرهاب أصبح من الأشكال الرئيسية للصراع على الساحة الدولية ووصل الى حد تبني الرئيس الأمريكي "جورش بوش " موقفا يقوم على ان " مكافحة الإرهاب و محاسبة الدول التي ترعاه أصبح الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية " ، " إن اعداء الماضي كانو يحتاجون الى جيوش كبيرة و امكانيات صناعية هائلة لتهديد أمريكا أما

[1] تاهي عبد القادر، المرجع سابق ، ص21 .
[2] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 22 .

اليوم فان الشبكات المشبوهة من الأفراد بإمكانها إحداث الفوضى و المعاناة في عقر دارنا و بتكلفة أقل من شراء دبابة.." .[1]

المطلب الثالث : أسباب الارهاب الدولي .

نجد أسباب الظاهرة الإرهابية متعددة و متشعبة بحيث تساهم فيها الأسباب السياسية و الاقتصادية والاجتماعية من فقر و بطالة و فراغ أو عدم الإحساس بقيمة الإنسان في الوطن العربي ، و الضغوط السياسة بالإضافة إلى الفساد و تخلي الأنظمة الحاكمة عن المشروع المجتمعي لما بعد الاستقلال و فشلها في تحقيق التنمية المطلوبة .[2]

الفرع الأول : المسببات و الدوافع السياسية .

معظم العمليات الإرهابية وأعمال العنف تكمن و راءها دوافع سياسية مثلا للسيطرة الاستعمارية لبعض الدول و التفرقة العنصرية و الفصل العنصري و مقاومة الاحتلال ومن هذه الدوافع أن تحاول مجموعة تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية ، و من جانب أخر قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية و العنف ضد شعب معين للسيطرة عليه ولإجبار سكانه عن التخلي عن أرضيهم و الفرار منها سواء إلى مناطق أخرى في نفس الدولة أو إلى خارج حدود هذه الدولة و إذا كان للإرهاب أسبابه السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية داخل الدول العربية و الاسلامية و تغاضي الغرب عن التصرفات الحكومات الصديقة ، فإن الغطرسة الامريكية و التمييز الفاحش بين العرب و إسرائيل و مساندة هذه الأخيرة بالقوة و البطش سوف يفرز طبقة جديدة ممن تسميهم أمريكا بالإرهابين تحركهم دوافع الضيق من هذا المناخ .[3]

الفرع الثاني : المسببات و الدوافع الاقتصادية .

يعد الاقتصاد بتقلباته و ما يلحقها من تغيرات في المجتمعات الفقيرة ، من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم . وتبشر العولمة الي قد تجتاح العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات و الدول الغنية والدول الفقيرة ، و يتوقع بعض المفكرين و المحللين الاجتماعين زيادة

---

[1] مقتطف من خطاب الرئيس الأمريكي حول استراتيجية الأمن القومي ، البيت الأبيض ، واشنطن 17 سبتمبر 2002

أنس الطالبي ، **الإرهاب و اثره على السلم و الامن العالمي** ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : ب ط ، الرباط ، 2014) ، ص 02 .

[2] أنس الطالبي ، **الارهاب و اثره على السلم و الامن العالمي** ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : ب ط ، الرباط ، 2014) ، ص 02 .

[3] وقاف العياشي ، **مكافحة الارهاب بين السياسة و القانون** ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة 2006) ، ص 31

مكانة و نفوذ لرجال المال والأعمال ، بالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة [1] إذ يتوقع " وليام توك " مؤلف كتاب عالم جديد متغير أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للتغيرات الاقتصادية الخطيرة تعبيرا على سخط المجتمعات و الفئات المطحونة ، و يتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في القرن الواحد و العشرين ، في تحويل الأموال والأفكار و التعليمات بين مواقعهم ، من أقصى الأرض إلى أدناها ، بواسطة الأنظمة المصرفية العلمية و شبكات الإنترنت... ، و يأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجار والمال و غياب القيم و الأخلاق التي تحكم المجتمعات حيث تمارس الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث صور مختلفة للإرهاب الاقتصادي بهدف تحقيق أهدافها الذاتية ، فهي لا تتوانى عن أن تفرض رسوما عاليا و ضرائب مرتفعة على مواطنيها ، ليس بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية وخدمات اجتماعية ، إنما من أجل امتصاص ما لدى المواطنين وغالبيتهم من محدودي الدخل من سيولة أو مال ، فيما تستثني فئات الأغنياء و أصحاب النفوذ الاقتصادي و هم بذلك يساهمون في إفقار الشعب و جعل أفراده يشغلون أنفسهم بالبحث عن مصادر الرزق وكسب المعيشة دون أن يفكروا في الديمقراطية أو اقتسام الصورة و الموارد الطبيعة مع تلك الأنظمة أو أصحاب النفوذ الاقتصادي في البلاد.

أثارت العلاقة بين الفقر والإرهاب جدلا كبيرا بين المفكرين والباحثين بهدف التعرف على طبيعة وحقيقة مدى تأثيره في السلوك الإجرامي كما وكيفا ، فيعتقد الفقيه "دي توليو" أن الفقر ليس هو العامل الاجرامي الأساسي لارتكاب الجرائم ولكنه عامل مساعد للتكوين الإجرامي بينما يذهب الفقيه "كيتيليه " KITELEE إلى القول بأن الاعتبار الأساسي في توضيح أثر الفقر في الإرهاب ليس هو المستوى الاقتصادي للأفراد أو الشعوب ، بل هو مدى الإحساس بالقناعة أو الجشع ، وترتيبا على ما سبق فإن حاجة الأفراد إلى المال سواء عن جشع أو فقر قد تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم الإرهابية .

كما رأينا بأن الأسباب السياسية للإرهاب منها ما هو داخلي ، و منها ما هو خارجي فنفس الشأن بالنسبة للأسباب الاقتصادية ، يبقى الإرهاب الاقتصادي من صنيعة الدول الرأسمالية و صورة من نسيج الاستعمار العسكري و حلقة و امتداد لحركة الاستعمار المستبد القائمة على نهب خيرات دول العالم الثالث التي أضحت تعاني ويلات الضغوط الاقتصادية في يومنا هذا. [2]

[1] شعير أحمد ، مرجع سابق ، ص 22 .
[2] شعير أحمد ، مرجع سابق ، ص 23 .

الفرع الثالث : المسببات و الدوافع الاجتماعية .

هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر تأثيرا ثابتا على الفرد وتسهم بالتالي في تكوين شخصيته و سلوكياته والأسباب عديدة ومتنوعة ويمكن إرجاعها إلى الأسرة والمدرسة والعمل والأصدقاء ، وبصفة عامة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد وهناك من يرى أن الحضارة الحديثة سببا من الأسباب الاجتماعية للإجرام [1] ، وذلك اعتمادا على أن هذه الحضارة تؤدي إلى نمو العلاقات الاجتماعية وتعجل بإدماج الأفراد على اختلاف ثقافاتهم و بيئاتهم في مجال الحياة والاجتماعية ومن ثم يزداد إجرامهم نتيجة هذا التقدم الحضاري ، في حين أن هناك رأي آخر لا يقر بهذا الرأي وذلك لأن التقدم الحضاري لا يؤثر في درجة وحجم الإجرام سواء إيجابا أو سلبا ، وإنما يغير من نوع الجريمة وشكلها فحسب ، فبعد أن كان طابعها البطش والعنف ، أصبح هذا الطابع الغش والاحتيال ، وذلك لأن منطق التغيير الحضاري يرفض الاعتماد في حل المشاكل على القوة الجسدية وإنما يعتمد على القدرة الذهنية.

مما سبق ذكره فإن الإنسان أو الشخص يتأثر بمجتمعه الذي يعيش فيه كون أن الإنسان ابن بيئته أكثر منه ابن أبويه حيث أن هذا الإنسان يتأثر بكل ما يجده في مجتمعه ، إما على مستوى الأسرة أو المدرسة أو الشارع... هذا الأخير الذي يصقل مواهب الشخص في اعتماد السلوك الانحرافي لإشباع رغباته وحاجاته ، فطبيعة المجتمع هي معيار الحكم في بعض الأحيان على سلوكيات الأفراد كما أن الفقر والبطالة تعد أحد أهم الظواهر التي ترتبط بالفقر وتلعب دورا كبيرا في ارتكاب الجرائم الإرهابية. [2]

---

[1] عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر ، **الجريمة الارهابية** ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ط 2 مصر سنة 2005) ، ص 29 .

[2] عاطف عبد الفتاح عجوة **البطالة في العالم العربي و علاقتها بالجريمة** ، (الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، 1986) ص 35 .

المبحث الثاني : أشكال الإرهاب و تمييزه عن المفاهيم المشابهة له .

نتطرف في هذا المبحث إلى مختلف أشكال وصور الإرهاب من حيث مرتكبيه وسوف نركز كذلك على الإرهاب من حيث مرتكبيه بالإضافة الى معرفة الهدف من الارهاب ومعرفة نطاقه كذلك ركزنا في هذا المبحث على تمييز الارهاب عن المفاهيم المشابهة له وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الاول : أشكال الإرهاب

الفرع الأول : الإرهاب من حيث مرتكبيه.

ينقسم الإرهاب من حيث مرتكبيه إلى إرهاب الدولة الداخلي و الخارجي وإلى إرهاب الأفراد و الجماعات .

أولا : إرهاب الدولة .

الأنظمة الدكتاتورية استخدمت الرعب كأداة للقمع و التحكم في مصير شعوبها حتى أن هناك من يرى أن إرهاب الدولة هو الشكل الرئيسي للإرهاب و هو نوعان : [1]

1. إرهاب الدولة الداخلي :

يكون إرهاب الدولة الداخلي من خلال استعمال الدولة السلطوية أو العسكرية لوسائل العنف و القمع لبث الرعب في نفوس مواطنيها من أجل تحقيق أهداف سياسية أو تضييق الخناق على الجهة المعارضة للنظام السياسي القائم ، و تقييد الحريات الأساسية و التعسف في استعمال السلطة . [2]

2. إرهاب الدولة الخارجي :

يتم هذا الشكل من خلال قيام الدولة بغارات عسكرية ضد مدنيين لدولة أخرى .

ثانيا : إرهاب الأفراد والمجموعات.

يسمى هذا النوع من الإرهاب بالإرهاب الغير سلطوي لأنه يوجد ضد الدولة من طرف بعض العناصر المتمردة ضدها من أجل زعزعة النظام السياسي القائم و

---

[1] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 26 .

[2] جورج عزموني ، **الإرهاب بين صيانة القانون و غياب الإصرار الدولي** ، جريدة النهار ، ع الصادر في 20 جويلية 1996 .

إحداث تغيير كامل في التركيبة السياسية و الاجتماعية طبقا لمنظور إيديولوجي معين [1].

الفرع الثاني : الإرهاب من حيث الهدف منه .

كل حركة من الحركات الارهابية إلا ولها أهداف تميزها عن غيرها و يمكن أن نميز بين الاهداف الإيديولوجية ، و الاهداف الانفصالية و الأهداف الإجرامية و على هذا الاساس يمكن تقسيمها الى :

أولا : الإرهاب الإيديولوجي" العقائدي " .

و فيه يقاتل الإرهابيون من أجل تحقيق ايديولوجية يؤمنون بها مثل ما حدث عند قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 ، أو مثل ما حدث في أوربا من خلال فرض الولاء للكنيسة الكاثوليكية في روما .

ثانيا : الإرهاب الاثني .

و هو الإرهاب الذي يقوم على أسس عرقية هدفه الإنفصال عن الدولة الأم و في المقابل الإعتراف بالإستقلال لمجموعة أو جنس معين .

ثالثا : الارهاب الإجرامي .

و هذا النوع تحركه دوافع شخصية ، ويكون من خلال مجموعة من الأساليب مثل الابتزاز ، السطو ، أخذ الرهائن ، أي الاجرام الفردي المنظم و الذي يرفض البعض إلصاق تهمة الارهاب به . [2]

الفرع الثالث: من حيث نطاقه .

أولا: الإرهاب المحلي .

و هو الإرهاب الذي تمارسه التنظيمات ذات الأهداف المحدودة داخل نطاق الدولة ، و لا يتجاوز حدود الدولة الوطنية ، و لا يوقع ضحايا من الأجانب إلا أنه في الوقت الراهن أصبح صورة نادرة و ذلك نتيجة لتشابك المصالح الدولية إضافة الى التحالفات الإجرامية بين المنظمات الإرهابية عبر العالم بين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

---

[1] تاهي عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 27 .

[2] إمام حسنين عطاء الله ، **الإرهاب ، البنيان القانوني للجريمة** ، (الاسكندرية : ديوان المطبوعات الجامعية ب . ط 2004) ص 142 .

ثانيا : الإرهاب الدولي .

و هو الأعمال الإرهابية التي تتخطى الحدود الوطنية و لها الصفة الدولية سواء لاعتبارات المكان أو الشخص أو المصلحة المستهدفة و تتميز بتعدد المشاركين فيهُا على اختلاف جنسياتهم تجمعهم ايديولوجية دينية و سياسية واحدة ، لقد أصبح الإرهاب الدولي صورة حقيقية للتعبير عن الكراهية و الرفض الشديد للآخر ، كما أن هذه الجماعات الإرهابية تتميز بغموض الهدف السياسي و حسب تقرير " لجنة بريمر " التي شكلها " الكونجرس الأمريكي " لدراسة الظاهرة الإرهابية أن هدف هذه الجماعات الإرهابية هي الانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا . [1]

المطلب الثاني : الإرهاب والمصطلحات المشابهة له .

يتضارب مفهوم الإرهاب بالكثير من المفاهيم الأخرى التي تتداخل وتتقارب معه كالتطرف العنف السياسي ، والجريمة السياسية و الجريمة المنظمة لذا كان لا بد من الفصل ما بين الإرهاب وهذه المفاهيم.

الفرع الأول : التطرف و العنف السياسي .

نتطرق في هذا الفرع إلى التطرف و العنف السياسي حيث يعتبر المصطلحين من بين المصطلحات المشابهة للإرهاب .

أولا : التطرف.

كثيرا ما يرتبط التطرف بالغلو أو الإفراط في الشدة و المبالغة في موقف معين أوفكرة و عدم التسامح أو المرونة فيقال شخص متطرف في موقعه أو معتقده أو مذهبه السياسي أو الديني أو القومي ، والمتطرف في اللغة من تجاوز حد الاعتدال ، والتطرف معروف في كثير من دول العالم في القضايا الدينية والسياسية ، المذهبية والفكرية والقومية وغيرها والتطرف هو إجراء يائس من شخص أو جماعة ضد طرف آخر ،حيث أقترن التطرف بالعنف والأعمال الفعلية والإجرامية التي تفزع الناس وتهدد الأمن والأشخاص المدنيين وأقلقت أمن المجتمع أصبحت من الأعمال الإرهابية ، لذلك اعتبر التطرف هو المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية وهو أسلوب خطير ومدّمر للفرد وللجماعات ولكيان المجتمع والدّولة ولابدّ من مقاومته بطرق وأشكال متعددة . [2]

---

[1] أحمد ابراهيم محمود ، **الإرهاب الجديد ، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية** ، (مجلة السياسة الدولية ، ع 147 ، الأهرام ، 2002) ، ص 46 .

[2] عبد الله بن عبد العزيز اليوسف ، **الأنساق الإجتماعية و دورها في مقاومة الإرهاب و التطرف** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ط 1، 2006) ، ص 16 – 17 .

التطرف والغلو في الدّين منهي عنه في الشرع الحنيف وهناك النصوص الواضحة التي توضح موقف الشريعة الإسلامية من هذه الجريمة.

في قوله تعالى ": يا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ " [1]

وقوله تعالى ": قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كثيرا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ." [2]

ثانيا : العنف السياسي.

العنف هو فعل شديد وقاس يخالف مجرى طبيعة وجود الشيء أو كائن الذي يحصل أو عنده هذا الفعل ، في معجم العلوم الاجتماعية يعرف العنف فإنّه": استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير في إ رادة ما. " [3]

وفي سياق المقارنة بين العنف والإرهاب هناك من يرى أن العنف مفهوم واسع ويركز على استخدام القوة والقسوة ولكن ليس كل عنف إرهابا ،بينما تعد كل أنواع الإرهاب وأشكاله عنفا.

كما أن العنف يتخذ صورتان هما:

- العنف الموجّه من النظام السياسي ضد المواطنين ويسمى بالعنف الحكومي.
- العنف الموجّه من المواطنين إلى النظام ويسمى بالعنف الشعبي [4]

---

[1] سورة النساء الاية (171) .

[2] سورة المائدة الاية (77) .

[3] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، **المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة سعيدة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 1436 – 1437) ، ص 20 .

[4] نور الدين فوزي ، **العنف السياسي و أزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي** (مجلة العالم الاستراتيجي ،ع 1 مارس 2008) ، ص 17

الفرع الثاني : الجريمة المنظمة و الجريمة السياسية .

أولا : الجريمة المنظّمة .

تعرف الجريمة المنظمة بأنّها الأفعال الإجرامية التي يرتكبها عدد من الأشخاص المحترفين مستخدمين وسائل ومعدات علمية حديثة وأموالا طائلة بتخطيط مدروس وتنظيم عملي وذلك بقصد تحقيق أهداف اقتصادية . [1]

ويقصد بها بشكل عام هي الجريمة التي يرتكبها مجموعات أو منضمات أو عصابات إجرامية تتميز بقدر عالي من التنظيم وتهدف إلى تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية بطرق غير مشروعة [2] ، وتختلف الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم في كونها منظمة ويتم ارتكابها بالتعاون فيما بين الأفراد أو الجماعات المتخصصة وانتشرت بصورة كبيرة من حيث الشكل والمضمون مع بداية القرن العشرين وتسمى أيضا الجريمة المنظمة بالجريمة الاحترافية أو الجريمة المقنّنة والجريمة المخططة إذ تعتبر كلها مفاهيم تنصب تحت إطار السياق الإجرامي .

وعليه ينظر إلى الإرهاب والجريمة المنظمة على أنها شكلان من أشكال الجريمة وغالبا ما يكون اهتمام الجريمة المنظمة بالربح الاقتصادي بالطرق غير مشروعة مع التركيز على التجارة بالسلاح و المخدرات والبشر.

ثانيا : الجريمة السياسية .

عرف أحمد عطية الله الجريمة السياسية أنّها ": الجرائم التي يكون الباحث على ارتكابها سياسيا ، أو التي ترتكب لغرض سياسي أو بدافع سياسي ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية ك القتل والتخريب ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدّولة جريمة سياسية مادمت تهدد سلامتها الداخلية أو الخارجية وهي جرائم ترتبط عادة بالإضطربات السياسية [3]

وعرفها الفقيه الفرنسي مانويل الجريمة السياسية بأنّها": الجريمة التي تنطوي على معنى الاعتداء على نظام الدولة السياسي سواء من جهة الخارج أم جهة الداخل ."والجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو بدوافع سياسية ، ولو كانت تتضمن أفعال تعتبر من قبل

---

[1] عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي ، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية و النظام العنصري في جنوب إفريقيا** ، (القاهرة :مكتبة مدبولي 1997) ، ص 34 – 35 .

[2] يوسف كوران ، **جريمة الارهاب و المسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي و الدولي** ، (العراق : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2007) ، ص 26- 27 .

[3] نفس المرجع ، ص 65 .

الجرائم العادية كالتخريب أو القتل ، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدّولة جريمة سياسية لأنها تهدد سلامتها وهي عادة ما ترتبط بالاضطرابات السياسية .[1]

و بناءا على هذه التعاريف فإن كلا من الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية يعبران عن نقاط تداخل فيما بينهما وهي:

1. فعل عنيف: إن كلا من الجريمتين يستخدم فيهما المجرم وسائل عنيفة وقاسية.
2. لها دوافع أو توجه سياسي: بحيث تشترك الجريمتان في وجود عنصر سياسي في كل منهما ورغم أن وجود العنصر السياسي في الجريمة الإرهابية لا يكون واضحا بقدر ما هو موجود في الجريمة السياسية إلا أن الإرهابي عادة ما تحركه مثل وقيم وأهداف سياسية و إن كانت غامضة في الكثير من الأحيان [2]، إلا أن بعض الاتفاقيات حاولت إخراج الجرائم الإرهابية من دائرة الجرائم السياسية من حيث مدى الآثار المترتبة وتوقيع العقوبات وطرق تنفيذها.

الفرع الثالث : الإرهاب والمقاومة (الكفاح المسلح) .

عرفت هيئة الامم المتحدة الكفاح المسلح بأنه تلك الحركات التي تناضل من أجل الاستقلال ضد الاستعمار والاحتلال الأمني والحكومات العنصرية بغية الوصول إلى حق تقرير المصير لشعوبها."

فيما عرّفه المؤتمر الدبلوماسي المنعقد عام 1988 م بأنّه ": الحركات المسلحة التي تناضل وتحارب الاستعمار بغية الحصول على حق تقرير المصير مما أكد ميثاق الأمم المتحدة في المادة51 حق الدّفاع عن النفس بصورة فردية أو في إطار جماعي [3] ، ومن خلال الحديث عن مفهوم الكفاح المسلح يستوجب الأمر الحديث عن مفهوم حركة التحرير الوطني وتعرف على أنّها منظمات وطنية ذات بعد سياسي وعسكري وتظهر في الدول التي تكون خاضعة تحت السيطرة الأجنبية وتعدّ كفاحا مسلحا من أجل الحصول على حق تقرير المصير .[4]

---

[1] ابراهيم أبراش ، **العنف السياسي و الكفاح المشروع** ، (الرباط : مجلة الوحدة ، ع 67 أفريل 1990) ، ص ص 140 – 150 .

[2] يوسف كوران ، المرجع السابق ، ص 68 .

[3] نفس المرجع ، ص 78 – 79 .

[4] حسنين المحمدي بوادي ، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب و سندان الغرب** ، (الاسكندرية : دار الجامعي 2004) ، ص 80 – 81 .

المطلب الثالث : أساليب الإرهاب الدولي .

ينتهج الإرهاب في سبيل تحقيق أهدافه وسائل معينة تتناسب مع طبيعة أهدافه التي وجد من أجلها و من بين هذه الاساليب :

أولا : الاغتيال السياسي .

يستخدم الإرهاب السياسي الاغتيال كأحد أساليبه عن طريق استخدام العنف والتصفية الجسدية ، في حق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب الصراع السياسي ضد الخصوم ، ولكن يشترط من ورائه بث الرعب في نفوس القياديين السياسيين . [1]

ثانيا : إختطاف الأفراد وأخذ الرهائن .

تعد من الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعا في معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف العالم و هو أسلوب اختطاف الأفراد و احتجازهم كرهائن و هو يعني سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف و الاحتفاظ به في مكان يكون تحت سيطرة ورقابة المختطفين . [2]

ثالثا : إلقاء القنابل و زرع المتفجرات.

يعتبر أحد أقدم الأساليب الإرهابية و أوسعها انتشارا وذلك لعدة أسباب أهمها :

1. **سهولة الاستخدام :** حيث لا تحتاج عمليات زرع المتفجرات الى مهارات خاصة ، بل قليل من التدريب كاف للقيام بمثل هذا العمل .
2. **سهولة الحصول على المتفجرات** : و ذلك من خلال سرقتها من مصانع انتاجها أو من المعسكرات أو عن طريق صناعتها بأيدي مدربين ، خاصة بفضل التطور في وسائل الاتصال ، كما يمكن شرائها من طرف عصابات الاتجار بالسلاح .
3. **كفاءة الاستخدام :** غالبا ما تحقق عمليات التفجير و إلقاء القنابل درجة عالية من إصابة الأهداف و إلحاق أكبر قدر من الخسائر ، بالإضافة الى حالة الخوف و الرعب التي تحققها مثل هذه العمليات .
4. **درجة الأمان :** يحقق أسلوب زرع المتفجرات و إلقاء القنابل للإرهابيين درجة عالية من الأمان ، حيث يتمكن الارهابيون من النجاة بأنفسهم ، وذلك أن

---

[1] حسنين عطاء الله إمام ، **الإرهاب و البنيان القانوني للجريمة** ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2004) ، ص 180 .

[2] عروش ريم ، **الدور الأمني لحلف الشمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ، س ج ، 2014- 2015)، ص 37 .

المنظمـات الارهابيـة تتبـع أسلـوب زرع المتفجـرات الموقوتـة و التفجيـر يكـون عن بعد لاسلكيا .

خامسا : إختطاف الطائرات.

يقصد به الاستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء الـى التهديد المقنع باستخدام وسائل العنف و إجبار طاقمها على تغيير وجهة السير و التوجـه نحـو مطار اخر و ذلك من خلال عقد صفقة والحصول علـى تنـازلات مقابل الافراج عن المختطفين والطائرة [1] .

[1] بن الشيخ محمد صلاح الدين ، **السياسة الدفاعية للجزائر و أثرها في مكافحة الارهاب** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2014 – 2015 ، ص 31

المبحث الثالث : مفهوم السيادة و تأثرها بمكافحة الإرهاب الدولي .

يعتبر مبدأ السيادة منذ أن جاء به جان بودان عام 1576 حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث ، إذ نصت عليه و أقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية .وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور نظرا لما وجه إليه من انتقادات فقهيه تمس صفة الإطلاق فيه ، ونظرا لما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية ، مما استلزم التمييز بين السيادة كمفهوم قانوني ، بمعنى الاعتراف للدول قانونا بحقها جميعا على قدم المساواة في أن تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات أو من سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية ، وبين السيادة كواقع سياسي ، بمعنى القدرة الفعلية للدولة على إنفاذ إرادتها في المجال الدولي.

وعلى الرغم من ذلك كله فقد ظل مفهوم السيادة كفكرة مجردة لفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية ومنزها عن أي انتقاص أو تشكيك ، غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغير بشكل ملموس ، وقد كان مرد ذلك إلى أمور عدة من بينها التدخل بحجة مكافحة الإرهاب وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم السيادة و المبادئ الدولية المرتبطة بها

تعد السيادة من بين الأفكار التي أسس عليها القانون الدولي المعاصر ، فهي وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع افراد و إقليم و هيئة منظمة حاكمة .

الفرع الأول : مفهوم السيادة .

نتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم السيادة لغة و إلى تعريف السيادة اصطلاحا .

أولا : مفهوم السيادة لغة

السيادة لغة مستمدة من الأصل سود بمعنى شرف عظيم ، وقد وردت في حديث قيس بن عاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اتقوا الله و سودو أكبركم " [1] .

يقال : فلان سَيِّد قومه إذا أُريد به الحال وسائد إذا أُريد به الاستقبال ، والجمع سَادَةٌ ، ويقال : سادهم سُوداً وسِيادةً وسيدوده : إستادهم ، كسادهم وسوَّدهم ، والمَسُودُ الذي ساده غيره والمُسَوَّدُ السَّيّدُ .

---

[1] أميرة حناشي ، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة** ، (رسالة ماجيستير في القانون العام ، فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية) ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، س ج ، 2007 _ 2008 ص 21 .

ويظهر أن مصطلح " السيادة " في اللغة العربية ورد متأخرا ، والأرجح أنه ظهر في مطلع القرن العشرين ، وذلك عندما بدأت الشعوب العربية تعي بوجودها ، وتطالب باستقلالها ، وهذا لا يعني أن العرب لم يعرفوا مفهوم "السيادة " قبل ذلك التاريخ ، فلقد كان مضمون " السيادة " معروفا ولكن كانت تستخدم مصطلحات أخرى للدلالة عليه ، مثل: " السلطان" ، أو" الحاكمية " إلى أن استقر الأمر منذ بداية القرن العشرين على الأقل ، على استخدام مصطلح " السيادة " بشكل واسع لدى الفقهاء العرب ، الذين تعددت تعريفاتهم الاصطلاحية له، وعليه فما ورد في القواميس العربية حول "السيادة " لا علاقة له بالمعنى الاصطلاحي للمفهوم المتمثل بكونه ممارسة حصرية للسلطة من قبل الحكومة في الدولة [1]

وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة أنها تدل على المُقدَّم على غيره جاهاً أو مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأياً وأمراً ، وهي تعني يسود أو يقود أو يسيطر ، وسيادة البلد رفعتها ، سلطتها ومجدها.

ثانيا : مفهوم السيادة اصطلاحا :

تعبر السيادة على كل من له السلطة كما أن السيادة أشمل من السلطة إذ أن السلطة هي ممارسة السيادة ، و أول من وضع تحديدا للسيادة هو الكاتب الفرنسي جان بودان " JAN . BODIN" في مؤلفه ستة كتب عن الجمهورية ، حيث أن السيادة في نظره تكمن في وضع القوانين أي سلطة التشريع [2] ، والسيادة بذلك عند بودان تعني توفر القدرة الكافية للدولة من أج ل إصدار القرارات و ضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع و الاستقلال عن كل سلطة خارجية لذلك فإن السيادة تعبر عن القوة .

و قد عرف أبو زيد فهمي السيادة على انها السلطة الأصلية التي تتبع سائر السلطات الأخرى منها ، و هي لا تتبع أيا منها لأنها أصلية ، فالسيادة تعتبر المميز الرئيسي للسلطة السياسية و استقلالية الدولة و عدم خضوعها لأي سلطة أجنبية .

و في نظر محمد طه بدوي هي مفهوم قانوني يتمثل به فقهاء القانون منذ أن ابتدعه جان بودان JEAN BODIN الفرنسي في مؤلفه المعنون " ستة كتب عن الجمهورية " عام 1576 م، إذ عرفها بأنها واقع سياسي معين وهي القدرة الفعلية على الإنفراد بإصدار القرار السياسي في داخل الدولة ، وعلى الاحتكار

[1] خالد تدمري ، **واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية** ، (دمشق : ب.ط ، 2010) ، ص 125 .
[2] أميرة حناشي ، المرجع السابق ، ص 22 .

الشرعي لأدوات القمع في الداخل وعلى رفض الامتثال لأية سلطة ثانية من الخارج [1].

كان جان بودان JEAN BODIN هو من وضع سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع لقوانين أي سلطة مطلقة ، و لا شك أن ذلك لا يتلاءم مع البيئة المعقدة التي يتعين على الدولة الحديثة أن تعمل في إطارها والتي تحتوي على أبعاد ذات تأثير سلبي على مفهوم السيادة بمعناها التقليدي وعلى رأس تلك الأبعاد الدور المتنامي للقانون الدولي والمنظمات الدولية [2]

وبحسب محمد السعيد الدقاق فإن : " الدولة ذات السيادة هي ذلك المجتمع السياسي الذي تجتمع لدى الهيئة الحاكمة فيه كافة مظاهر السلطة من داخلية وخارجية ، بحيث لا يعلو على سلطانها سلطان " . [3]

المطلب الثاني : انعكاسات الإرهاب الدولي على سيادة الدول .

ظهرت انعكاسات محاربة الارهاب بشكل واضح على السيادة الدولية ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث رفعت الولايات المتحدة الامريكية شعار مكافحة الإرهاب الدولي و نصبت نفسها محامي العالم من هذه الظاهرة ، حيث وضعت بنفسها الأوصاف و الأفعال التي تعتبر في نظرها من قبيل الإرهاب الدولي التي تتطلب المكافحة و شن الحروب عليها ، حيث ورد في تصريح لوزير الخارجية الأمريكي "كولن باول " بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 " نحن الان القوة الأعظم ، نحن الآعب الرئيس على المسرح الدولي ، و كل ما يجب أن نفكر به الان هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره و مصالحنا تشمل العالم كله " [4] فالولايات المتحدة الأمريكية وجدت لنفسها ذريعة التدخل في الشؤون الدولية بداعي مكافحة الارهاب الدولي ، وتنتهك الشؤون السيادية بغرض تحقيق أهدافها السياسية و الاستراتيجية الأمريكية كما صرح الرئيس جورج دبليو بوش بتاريخ 14 سبتمبر 2001 " مسؤوليتنا اتجاه التاريخ تتمثل في الرد على الهجمات الارهابية ، وتخليص العالم منها

و في الحرب على الارهاب انتهكت أمريكا حقوق الانسان و حرياته العامة و سيادة الدول ، و ضربت عرض الحائط كل المواثيق الدولية و القانون الدولي العام و قامت بقلب المفاهيم ، حيث اعتبرت أن المقاومة ضد المحتل ارهابا يجب محاربته و

---

[1] محمد طه بدوي ، **مدخل الى علم العلاقات الدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة و النشر)، ص 62 .

[2] Joseph Comlion and jim falk , << the end of soverei gnty >> , londn , elgar , ltd , 1991, p 28 .

[3] محمد سعيد الدقاق ، **القانون الدولي المصادر-الأشخاص** ،(بيروت ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1983) ، ص 397 .

[4] أمال بن صويلح ، **التعاون الدولي وقوانين مكافحة الارهاب الدولي** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجيسير في القانون الدولي العام تخصص العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية : جامعة منتوري قسنطينة ، س ج ، 2008 _ 2009) ، ص 130 .

القضاء عليه و تغاضت عن الارهاب الحقيقي الذي تقوم هي بممارسته بحق كافة الشعوب بدأ من الهنود الحمر ، مرورا بالفيتنام ، كمبوديا كوبا أفغنستان ، العراق ، و ما تقوم به الدولة الصهيونية من إرهاب دولة منظم بحق الشعب الفلسطيني و ذلك بذريعة الدفاع عن النفس و الذي يتعارض مع ميثاق هيئة الامم المتحدة و خصوصا المادة الثانية الفقرة الرابعة و المادة واحد وخمسون .[1]

المطلب الثالث : المستجدات الدولية وأثرها على السيادة .

أصبحت ظاهرة الإرهاب التي تطورت بشكل كبير سواء من حيث الانتشار أو من حيث الوسائل المستخدمة ، تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الدول ، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م ، التي كتبت الأحرف الأولى لمستقبل جديد في العالم ، وقد وضعت هذه الأحداث حجر الأساس لنظام عالمي جديد ، يقوم على مبدأ الصراع ما بين قطبين : قطب ظاهر تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، وقطب خفي وهو الإرهاب ، وبذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها ذريعة جديدة تسمى "مكافحة الإرهاب " استغلتها بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بغرض تحقيق أهدافها السياسية والإستراتيجية ، وبدأت فيما يسمى "الحرب الأمريكية على الإرهاب " ، والحرب على الإرهاب لها ثلاثة أبعاد ظاهرة ،[2] بعد قيادي ، إذ أنها حرب تخوضها الولايات المتحدة بشراسة كبيرة من أجل قيادة العالم على أساس الزعامة الأمريكية الأحادية ، وبعد انتقامي من حيث أنها تنطوي على الانتقام الأمريكي للمذلة والهوان الناتج عن هجمات 11 سبتمبر 2001 ، ولهذه الحرب أيضا بعد وقائي بسبب تحويل الحرب ضد القاعدة في أفغانستان إلى حرب وقائية أو استباقية.

ومن خلال ذلك اتبعت الإدارة الأمريكية خطة مدروسة للقضاء على الإرهاب ، وتتمثل هذه الخطة في التالي:

- التركيز على تلك المنظمات الإرهابية المنتشرة عالميا ، وعلى أي إرهابي أو أي دولة داعمة للإرهاب وداعمة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.
- التخلص من التهديد وإزاحته من قبل أن يصل الأراضي الأمريكية.
- شن"حرب الأفكار من خلال تشبيه الإرهاب بالرق والاستعباد والقرصنة والقتل الجماعي ، ومن خلال تأييد الحكومات " المعتدلة " خاصة في العالم

---

[1] إسماعيل الغزال ، **الإرهاب و القانون الدولي** ، (بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، ط 1 1990) ص ص 65 ، 66 .

[2] سامي جاد عبد الرحمن واصل ، **إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام**،(الإسكندرية : منشأة المعارف) 2003، ص20 .

الإسلامي ، وأخيرا من خلال استخدام دبلوماسية فعالة تعمل على تسهيل التدفق الحر للمعلومات والأفكار التي تنادي بالحرية.1

الإرهاب السياسي يأخذ بعدا دوليا و يسمى إرهاب دولي إذا تجاوز حدود الدولة الواحدة كأن يمارسه أفراد أو جماعات ضد أشخاص أو مصالح دولة غير التي ينتمون إليها أو ضد مصالح دولتهم المتواجدة خارج الدولة ، هذا ويلاحظ أن التوجه الأمريكي الأخير في محاربة الإرهاب أصبح يزيل الفوارق بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي من منطلق أن كل أنواع الإرهاب تهدد السلم والأمن العالميين ، وبالمفهوم الأمريكي تهدد المصالح الأمريكية ، ومن هنا لاحظنا إرسال الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى "الفلبين"،"اليمن"،"أندونيسيا"، "جورجيا"، وقبل ذلك إلى " لبنان " و " الصومال "

وتحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا "، الذي أطلقه الرئيس الأمريكي "جورج بوش "، عقب أحداث 11سبتمبر2001م ، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن كل دولة تعارض سياسة الاستعمار والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتغيير أنظمة الحكومات التي لا تتماشى مع هذه السياسة دولة إرهابية ، مع أنها في كافة المنتديات الدولية ترفض من حيث المبدأ فكرة وجود مفهوم إرهاب الدولة.

ومع إقدام المزيد من الدول على اقتراف هذه الجريمة ، تعالت الأصوات الدولية المنادية بإسباغ وصف الإرهاب عليها . كما تم إدراجها للمرة الأولى في مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها الذي تبنته لجنة القانون الدولي عام 1945 ، واعتبرت المادة السادسة من هذا المشروع مفهوم إرهاب الدولة بأنه قيام سلطات الدولة بأنشطة إرهابية أو بالتشجيع على القيام بأنشطة إرهابية داخل إقليم دولة أخرى أو تغاضي سلطات الدولة على أنشطة منظمة ترمي إلى القيام بأعمال إرهابية داخل إقليم أخرى [2] كما أشار إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970 إلى جريمة إرهاب الدولة يحث الدول على ضرورة الامتناع عن أي عمل قسري من شانه حرمان الشعوب من حقوقها الشرعية .

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، **النظام الدولي الجديد :الثابت والمتغير** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ط 3 ، 2006)،ص.ص 331. 333.

[2] علي يوسف الشكري ، **الإرهاب الدولي**، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط 1، 2008) ، ص 34 .

لقد أدى ظهور النظام العالمي الجديد إلى بروز زعزعة من التشنج و الحدة وبدأ يسود مناخ من التشاؤم والخوف الذي قد يكون من الأسباب الرئيسية لحدوث ظاهرة الإرهاب [1] ، وخاصة بعد أن بدأت الولايات المتحدة تسعى إلى فرض هيمنتها وسطوتها على العالم ، ومحاولة تدخلها السافر في الشؤون الداخلية للدول بصورة مباشرة وغير مباشرة وأحياناً بالقوة [2]، هذه الأحداث جعلت العالم يسير نحو أحداث إرهابية أكثر سخونة وأكثر خطورة قد تؤدي بالعلاقات الدولية إلى التأزم والتدهور و الانهيار .[3]

[1] علي يوسف الشكري ، المرجع السابق ، ص 119.

[2] ويصا صالح، **العدوان المسلح في القانون الدولي**،(أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة، 1975) ، ص 313.

[3] هايل عبد المولى ، **الإرهاب حقيقته – معناه** ، (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط1 2008) ، ص 240.

الفصل الثاني

الإرهاب الدولي وانعكاساته

على المنطقة المغاربية

يعد الإرهاب جريمة من أبشع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين وتقويض المكتسبات الحضارية في كثير من بلدان العالم ، كما يهدد الإرهاب الدولي السلام العالمي ، والأمن الإقليمي للأمم ومصالحها الحيوية ، وهي ظاهرة لها تفسيراتها لدى كل دولة أو مجتمع .

وتهدف المتغيرات التي استجدت على مفهوم السيادة والمتمثلة أساسا في التدخل باسم مكافحة الإرهاب ، إلى السيطرة على الدولة الوطنية وإخضاع قوانينها لحركتها وحريتها في العمل ، و وذريعة مكافحة الإرهاب ، ما هي إلا وسيلة استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كسلم للوصول إلى أهدافها وتحقيق مآربها الإستراتيجية ، وهي في سبيل تحقيق ما تصبو إليه تدمر الدول وخاصة منها العربية والإسلامية والنامية عن طريق الانتقاص من سيادتها ، وجعلها محدودة.

فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أقوى دولة في العالم في جميع المجالات ، تستغل هذه المتغيرات الدولية ، بدعوى نشر الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان ، ومكافحة الإرهاب والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وغيرها من المبادئ السامية التي يصبو إليها النظام الدولي الجديد ، فهي تسعى من خلاله إلى تقييد سيادة الدولة السائرة في طريق النمو ، وكذلك الدول الإسلامية والعربية لتسهيل عملية التحكم فيها.

المبحث الأول : البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي .

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالتهديدات الارهابية و العربي ككل بالإضافة إلى الدول المكونة لها و ذلك بذكر بعض المعطيات الأساسية المتعلقة بموقعها ووضعها الجغرافي .[1]

المطلب الأول : الموقع الجيواستراتيجي لمنطقة المغرب العربي .

منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا ، تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية ، حيث يفصلها البحر الأبيض المتوسط ، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى ، عند الانتداب الفرنسي للمغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 و احتلال الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا سياسيا و ثقافيا أكثر وضوحا و تميزا من السابق كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هده الدول ، و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة و امتدادها الثقافي العربي الإسلامي.

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عاملا هاما ، إذ يعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيواستراتيجية موسعة و مرتبطة بدءا بالبعد المتوسطي ، و امتداداته الأوروبية شمالا و البعد الإفريقي جنوبا ، و البعد الشرقي أوسطي شرقا امتداد إلى الخليج ، و أخيرا البعد الأطلسي غربا ، حيث تعتبر مهد الحضرات الثلاث و يقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة وسواحلها لا تبعد الكثير عن أوربا حوالي 16 كلم بين جبل طارق و السواحل الأوربية [2] .

تزخر المنطقة على موارد و ثروات باطنية هامة خاصة النفط و الغاز الطبيعي ، إذ تضم ثلثي الاحتياط العالمية من النفط و المتواجد في الجزائر و ليبيا كما يوجد الفوسفات في المغرب الأقصى و تختزن الجزائر حوالي 3.7 تريليون م 3 من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال و هو ما يوازي نحو من مجموع احتياطي الأوبك .

لقد ساهمت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط من مكانتها و للبحر المتوسط أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا ، حيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط شريان الحياة الاقتصادية للضفة الشمالية و الجنوبية

---

1 جمال عبد الناصر مانع ، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** ، (عنابة : دار النشر و التوزيع ، 2004) ، ص 22 .

2 اسماعيل زوقون ، **المغرب العربي و الصراع الدولي** (غرداية : مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات،ع 09 ، 2010) ص ، 229 .

حيث تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا فإلى جانب البعد الاقتصادي والسياسي و بعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة هناك أيضا البعد أو العامل الجغرافي ، بوضعه في سياق الإرث التاريخي المرتبط بالتاريخ الاستعماري الذي حكم علاقة فرنسا بدول المغرب العربي أكثر من قرن

يمثل الموقع الجغرافي للمغرب العربي الذي يكتسي مكانة من الأهمية بمكان جعل منه مرمى أو هدفا تتصارع عليه القوى الكبرى في العالم و تسعى إلى الحصول على امتيازات معينة على حساب منافسيها العرب ، إما بالجنوح إلى محاولة جلب مباركته تارة أو بالضغط تارة أخرى فالمغرب العربي يمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

من خلال تتبعنا المعطيات الاقتصادية فإننا نجدها تلعب دورا مهما بنسبة لدول المنطقة المغاربية و تلعب الظروف الطبيعية دورا أساسيا حيث تزداد لأهمية الفلاحية و السياحية و الفوسفات في المغرب و تونس ، أما الثروات الباطنية الموجودة في كل من ليبيا و الجزائر حيث تمولان أوربا بنسبة 36 و تغطي الجزائر لوحدها الحاجيات الغازية لأوربا ، بينما يعتبر الحديد أكبر مورد بنسبة لموريتانيا .[1]

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي المغاربي .

الأمن في إطاره الاقليمي ، يقصد به تكفل مجموعة من الدول و التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح و الاهداف المشتركة [2] ، إن ما يميز المدخل الإقليمي في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية هو الدقة و التشخيص ، إذ يركز على منطقة معينة وينتقل منهجيا وتسلسليا من الشمولية إلى الخصوصية وهو ما يسمح للباحثين في استنباط الأحكام والقواعد العامة والأهداف الدقيقة للسياسات الأمنية و بالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية ، دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

---

1 بلخيثر نجية ، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 83

2 قريب بلال ، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه ، التحديات و الرهانات** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية و علاقات دولية) ، جامعة الحاج لخظر كلية الحقوق و العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010 ، 2011) ، ص 30 .

أدى تضاعف عدد الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية فيما يعرف بنزاعات ما بعد الحرب الباردة ، إلى استحداث مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة ، وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي كما أن المقاربة الإقليمية للأمن تراعي بامتياز اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم ، خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسلح ، على عكس المقاربة العالمية التي لم تنجح في التعامل مع كل المناطق والعوامل فحسب منظمة الأمم المتحدة تناول مسائل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل وأنجع من تطبيق نهج عالمي على حالات متباينة ، ذلك أن مبدأ الأمن الإقليمي هو الذي يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمي على الأقل على الصعيد السياسي ، فتحقيق التكامل الكلي والوصول إلى الاندماج الذي تنشده النظرية الوظيفية الجديدة مثلا يكون من خلال المرور بالتعاون الأمني ، باعتباره قطاع جد هام وحساس في نفس الوقت بالنسبة لكل الوحدات السياسية ، فتحقيق التكامل على هذا المستوى يسمح للعملية التكاملية بالانتشار إلى مستويات عليا من الارتباط والتوحد .

انطلاقا من هذه الأهمية البالغة للمقاربة الإقليمية للأمن فإن بروز تهديدات جديدة على مختلف المستويات ،على المستوى الدولي والإقليمي ظهور ظاهرة الإرهاب التي تشكل خطر دوليا فالنزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم ، وكذا الأخطار الاجتماعية من فقر ومجاعة وأمية...الخ ، وعلى مستوى الدولة ، فإن تفاقم ظاهرة النزاعات الاثنية صار يهدد وجود الدولة المادي و ظهور التنظيمات الارهابية ذات البعد الدولي ، خاصة تلك الدول التي تعرف بالدول الفاشلة ، أدى كل ذلك إلى تعقد مفهوم الأمن ، ما نتج عنه إعادة النظر في المفهوم ، وهو ما انعكس على السيادة المغاربية .[1]

مفهوم الأمن الإقليمي هو الآخر من بين مفاهيم الأمن التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة ، فتنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه وهناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي ، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم .

يعرف الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ، ودفع التهديدات

1 قريب بلال، مرجع سابق ، ص 30.

الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الاطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام .[1]

من خلال هذا التعريف للأمن الإقليمي يمكننا استنباط وصياغة مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي على انه ما يتعلق بأمن الدول المغاربية المرتبطة ببعضها البعض ، إذ يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي ، وهذا ينطبق فقط على التحديات الأمنية الكبرى المشتركة في المنطقة المغاربية ، كالهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب الدولي في إطارها العام ، وظاهرة تبييض الأموال والتجارة غير الشرعية .

و من جهة أخرى يمكن للمشكلات الأمنية القطرية أن تكون عائقا أو بالأحرى هذا المفهوم لا يتوافق وطبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي المغاربي خاصة فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية ، فتحقيق أمن إقليمي مغاربي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي ، وهو ما حاولت الدول المغاربية العمل على تحقيقه من خلال غرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي وتبرز قضية الثقة بين دول المنطقة وقضية الإرادة السياسية المشتركة كنقطة مهمة في تحقيق تعاون أمني مشترك وفعال في كبح التهديدات الأمنية المختلفة.[2]

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي بمفهوم النظام المغاربي ، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي مغاربي الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى المغاربي ، إلى جانب خصائص التعاون الأمني بين دول المنطقة من جهة أخرى ، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن وتحدياته ، إذ تبرز أهمية فهم الفلسفة المغاربية الأمنية ومفهومها للتهديدات والتحديات و الأخطار ، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج ، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

---

[1] شاكري قويدر ، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية** ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية) ، جامعة الجزائر -3 - ، كلية الحقوق و العلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية ، 2010 – 2011 ص 47 .

[2] شاكري قويدر ، المرجع نفسه ، ص 47 .

المطلب الثالث : الركائز النظرية لنظام أمني يضمن السيادة المغربية .

من أجل قيام نظام أمني يضمن السيادة المغاربية يجب ضرورة إيجاد تسوية عملية وحاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم سواء كانت بين دولتين كقضية الصحراء الغربية بين الجزائر و المغرب أوداخلية كالنزاعات الداخلية في ليبيا وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم، ولابد من تخلي الدول المغاربية عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية إلا عن طريق التعاون و الشراكة المغاربية ، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، والتقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية ، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول المغاربية ، بوصفه جماعة إقليمية منظمة ، ولتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية، العمل على زيادة التفاعلات بين الدول المغاربية على كافة الأصعدة ، من خلال تشجيع التعاون والتكامل واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمعات المغاربية ، و اشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في دلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي. [1]

[1] شاكري قويدر ، المرجع السابق ، ص 47 .

المبحث الثاني : التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية .

نتطرق في هذا المبحث الى مصادر التهديدات الإقليمية في منطقة الساحل وسوف نستعرض كذلك تداعيات التدخل الفرنسي اما في المطلب الثاني نقوم بتسليط الضوء على مختلف مصادر التهديد الخارجية بالإضافة إلى انعكاسات العولمة ، أما في المطلب الثالث قمنا بدراسة التنافس الأوربي الأمريكي في المنطقة المغاربية و مدى تأثر سيادة الدول المغاربية في ظل التنافس الغربي . [1]

المطلب الأول : مصادر التهديدات الإقليمية في منطقة الساحل و تداعيات التدخل الفرنسي

ومن أهم العوامل الخارجية التي زادت من تفاقم الوضع في منطقة الساحل الأزمة الليبية التي انتهت بانهيار النظام ودخول البلاد في مرحلة من الفوضى الأمر الذي أدى بوصول الأسلحة بشتى أنواعها إلى جميع شرائح المجتمع ، مما سهل من عملية الاستيلاء عليها من طرف المنظمات الإرهابية وتهريبه إلى معقل هذه المنظمات بمنطقة الساحل و الصحراء ، إضافة إلى فرار العديد ممن كانوا مجندين لصالح النظام القذافي محملين بأحدث الأسلحة ، مما زاد من تقوية هذه الجماعات المسلحة في دول الساحل .

بالإضافة الى كل هذا وجود مجموعة من العوامل الداخلية التي زادت من تفاقم الوضع في مالي ، بداية بسقوط النظام الداخلي الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية ، وعدم قدرة الجيش في السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي وفرض منطقها بالقوة.

إن استفحال الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بتعدد تياراتها ، بفعل عوامل متعددة مكنته من الحصول على موارد مالية مهمة ، وأبرزها الفدية التي تعرضها الجماعات الإرهابية على الدول التي ينتمي إليها الرهائن والتي كانت محل اهتمام من طرف الجزائر في استصدار قرار أممي يمنع تقديم الفدية ولازالت تسعى إلى تجريمها وهو ما عبر عنه الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية خلال الندوة الدولية للشراكة والتنمية ومكافحة الإرهاب في دول منطقة الساحل المنعقدة في الجزائر و التي تسعى إلى إثراء

1 شاكري قويدر، مرجع السابق ، ص 47.

الترسانة الدولية بنص يجرم دفع الفدية باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل[1] .

تشير الإحصائيات أن موارد الجماعات الإرهابية قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية ، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات مروحية تحصلت عليه بفعل الأزمة الليبية .

هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنظمات التهريب التي هي كذلك على صلة بأطراف خارجية والتي تتخذ من المنطقة المغاربية كمناطق عبور ، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى نسبة 40 %من المخضرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ، ونسبة 27 % من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار، وهو ما يشكل مصدر من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة المغاربية [2] كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير تقارير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[3] ، هذه التهديدات المختلفة في منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية أثرت بدورها على دول الجوار وتعدتها إلى كل دول المنطقة المغاربية التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي ، فتعقد هذه التهديدات واستفحالها أدى إلى ردود أفعال متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية و الذي أدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الأجنبي الذي له تأثيرات مباشرة على أمن المنطقة المغاربية.

التدخل الفرنسي في منطقة الساحل يضفي أو يعطي الشرعية لنشاط المجموعات الإرهابية في إنشاء قواعد خلفية من أجل محاربة عدو أجنبي والذي سيؤدي إلى كسب المزيد من المؤيدين في مسعاهم لإطالة الحرب في

---

[1] عاطف قدادرة ، **ندوة محاربة الارهاب عرض الاستراتيجية الأمنية لبلدان المنطقة ، الساحل الأفريقي مهدد بالإنفجار بسبب الوضع في ليبيا ، جريدة الخبر الجزائرية** ، ع 6469 ، بتاريخ 09 . 08 . 2011 ، ص 05 .

[2] المكان نفسه .

[3] بوحنية قوى ، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الأفريقي على** الموقع الإلكتروني

http /studies.aljazeera.net/reports/12/12/2018 ; 15 :12 .

المنطقة مما يؤدي حتما بانسحاب الجماعات المسلحة من شمال مالي نحو الصحراء الكبرى الجزائرية وذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدودي الجزائري مع مالي والذي يتجاوز 1400 كم ، والتخطيط لعمليات إرهابية داخل الدول المغاربية وهو المسعى الذي يلتقي مع الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي تطمح لإبقاء قوات فرنسية في شمال مالي تحت مبرر الحفاظ على وحدة مالي وضمان تفعيل الحل السياسي المرتقب وهذا ما قد يشكل ضغط على الجزائر .

بعد أن نجحت فرنسا في إقصاء الانقلابي سانغو ورفاقه من تنازع السلطة مع الرئيس تراوري ، وبالتالي لن يعترض هذا الأخير ولا الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، إن هذا الوضع سيؤدي حتما بالجزائر إلى استنفار قوتها العسكرية في الجزائر على طول الحدود الجنوبية ، مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن هذه الميزانية ارتفعت سنة 2011 وتواصل الارتفاع سنتي2013 2012 .

المطلب الثاني : مصادر التهديدات الخارجية و انعكاسات العولمة .

تعرف العولمة على أنها: مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول و البشر ، ويعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المنتسبة التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكلها فالحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود في أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولاتية مثل المنظمات ، الشركات ، الأفراد الفاعلين من أمثال: بن لادن ، وجماعات الإرهاب الجريمة المنظمة ، التي تستفيد بشكل كبير من التقنيات المتطورة وتكنولوجيات الاتصال في عصر العولمة [1]وفي هذا السياق يقول جوزيف ناي: "حيث أن تطور التكنولوجيا والتدفق المعلوماتي الكبير سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصرا في نطاق سلطة الشرطة المحلية أو الوطنية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا ،[2] و اذا تصورنا أن جماعة منحرفة في مجتمع ما قد تمكنت من وضع يدها على مواد بيولوجية أونووية فسوف يصبح بوسع الإرهابيين أن يحصدوا أرواح الملايين، ففي القرن العشرين كان قتل هذه الأعداد الهائلة من البشر يتطلب من أف ا رد مثل " **هتلر**" أن يؤسسوا حكومات دكتاتورية ، أما الآن فمن خلال العولمة فقد

---

[1] أحمد برقوق ، "العولمة و اشكالية الأمن الانساني "، على الموقع الالكتروني:
www. Politics- ar .com /index.php/permalink/ 3060.html 01/03/2019 ; 10:14 .

2 -جوزيف ناي ، "مكافحة الارهاب الجديد "، على الموقع الالكتروني:
www. Project- syndicte .org/commentaires/ comentery- text.prp=1624.lang=m=ser ; 13/01/2019 ; 09 :00 .

أصبح من السهل أن نتصور جماعات إرهابية أو حتى أفراد يقتلون الملايين بدون مساعدات من الحكومات .

أدت العولمة إلى انتشار التهديدات بصورة كبيرة جدا ، فلم تعد تقتصر فقط على التهديد العسكري والذي يكون على الدولة بل تهديدات تؤثر على الدول والأفراد ، و بالتالي ظهور أبعاد أخرى للأمن وليس فقط البعد العسكري وظهور الفرد كمرجع أساسي للأمن وليس فقط الدولة ، وبالتالي العولمة هي التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني لأن التهديدات تتميز بأنها متحركة وذات طبيعة لا تماثلية وغير دولاتية كما أن للعولمة أثر في الجانب الاقتصادي التي تعني الانتقال لجعل الاقتصاد العالمي مرتبطا ومتشابكا من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول الاستثمارات المباشرة والتجارة....، مما يؤدي بالعالم للخضوع للسوق العالمية ، والذي يؤدي بدوره إلى اختراق الحدود القومية والانحسار في دور الدولة ، وهو ما يجعل الدول المغاربية أمام خيارين [1] خضوع واستسلام دول المنطقة المغاربية لتيار العولمة والوضع العالمي الراهن ، أي تحطم كل أمل التكامل على المستوى المغاربي ، سيؤدي ذلك لسلب جزء من سيادتها على اقتصادها الوطني من خلال تحكم الشركات المتعددة الجنسيات فيه بذل جهد كبير من اجل الاندماج والذي يؤدي إلى تخلي الأتباع عنها مما يمثل تحديا كبيرا للدول المغاربية وفي ظل وجود نظام البقاء فيه للأقوى على المنافسة والمساومة .

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي المغاربي في ظل التحولات الدولية وعولمة الاقتصاد هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ما يصحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت الضغوط ، فضلا عن تنامي المشاكل الاجتماعية ، إذ تعتبر أقطار المنطقة المغاربية من أكبر الأقطار العربية اعتمادا على الخارج ، يضاف الى هذا كله أن للعولمة تأثير على المنطقة المغاربية من خلال اختلاف النهج الاقتصادي المتبع ، الذي أدى إلى اختلاف الأنظمة التجارية والسياسات المالية وحتى النقدية مع عدم التنسيق في التعريفات الجمركية وتوحيدها ، زيادة على عدم قابلية عملات دول المنطقة على التبادل فيما بينها إلا عبر العملات الأجنبية [2] .

يجب الاشارة الى أن التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة و أضرارها خاصة التهديدات النابعة من دول المنطقة المغاربية ، فعن طريق العولمة وصلت هذه التهديدات إلى مناطق أخرى ولم تبقى في

---

[1] محمد الأمين ولد أحمد جدو ، أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، ع 268 ، 2000 ، ص 28 .

[2] محمد علي دهاش ، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي (مشورات اتحاد الكتاب ، دمشق ، 2004) ، ص 200 .

الوطن الأم وكذلك عن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إلى الدول المغاربية وبالتالي تبقى العولمة بمختلف حركياتها هي همزة الوصل بين مختلف الفواعل.

المطلب الثالث : تأثير التنافس الأوربي الأمريكي على المنطقة المغاربية .

تتسم العلاقات الأمريكية- الأوروبية بمزيج من التعاون والتحالف ومن التنافس في آن واحد في المنطقة المغاربية ، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على عناصر التنافس بين الطرفين ، حيث أن العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة ، إذ تعتبر أوروبا أن المنطقة المغاربية هي مجال حيوي بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية ، بينما تشكل المنطقة المغاربية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لابد من ملئه وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

تتجلى مظاهر التنافس الأمريكي الأوروبي في تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الغربي ، وهذا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء عهد القطبية الثنائية ، و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن انطلاقا من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المتمثلة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى وحيدة في العالم ، وذلك للحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود ، إذ حيث ما توجد المصالح الأمريكية ، فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي ولتكريس الهيمنة تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية ، القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم ، كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية ، بهدف إقناع الخصوم الحاليين أوروبا بأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يلعبوا دورا كبير[1].

و في مقابل هذا النظرة الأوروبية التي تحاول أن تجسد تواجدها باعتبارها الحليف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وقوة لها وزنها الإقليمي والعالمي وذلك عبر قوات الردع الأوروبية للتخلص من التبعية الأمريكية في مجال الأمن من أجل الوصول إلى نقطة التوازن في علاقاتها مع أمريكا وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية لشعورها بأن هناك من يتحداها مما كان له الأثر على بروز تنافس أوروبي أمريكي على المنطقة المغاربية نتيجة التباين بين أهداف ومصالح كل طرف .

[1] شعير أحمد ، ، **مرجع سابق** ، ص 71 .

يمثل المتوسط أحد العناصر المهمة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المنطقة المغاربية جزءا منه فقد سارعت الولايات المتحدة للتقرب من الدول المغاربية وشعوبها نظرا للاعتبارات التالية:

- تعتبر المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية كما أنها نقطة وصل أو بوابة مرور إلى الدول الإفريقية الغنية بالموارد الأولية وخاصة البترول بالإضافة إلى أنها سوق مغرية لتسويق سلعها ومنتجاتها.

- تعد المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مما دفع ببروز ظواهر جديدة في هذه المناطق وبروز ظاهرة التطرف الديني والحركات الأصولية المتشددة والتي تعتبر الآخر عدوا لها.

- التسرب الأمريكي لها والحد من دوره ، وخاصة بعد انتهاء أزمة لوكا ربي سنة 2004 ، وهذا نتيجة المصاعب التي واجهت مشروع الشراكة الأورو متوسطية ، وكان هذا كله بمثابة إشارة قوية للولايات المتحدة الأمريكية أن شمال إفريقيا هو فضاء استراتيجية [1] .

- مبادرة ايزنستات القاضية بإيجاد شركة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة المغرب ، تونس الجزائر ، مستغلا في ذلك العراقيل التي واجهت مشروع الشراكة الأورو متوسطية ، حيث شكل ذلك تحديا جديدا للسياسات الأوروبية في المنطقة وصور على أنه خيار بديل ومنافس لمشروع الشراكة الأورو متوسطية مع الدول المغاربية ، كونه يفصل بين الاقتصادي والسياسي ولا يعتبر الإصلاح السياسي الديمقراطي شرطا من شروط المشاركة مما زادا من إغراء الطرف المغاربي.

المشروعان هما عبارة عن تنافس خفي وغير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة وتهديد سيادتها تحت غطاء الحرب على الارهاب

يمكن إجمال الموضوعات الرئيسية التي يتم التنافس عليها بين الطرفين في ما يلي.

1. المصالح الاقتصادية وخاصة النفطية منها.
2. محاولة الهيمنة والسيطرة على مناطق النفوذ في المنطقة.
3. إرساء الثقافة واللغة الفرنسية/ الإنجليزية ، وأنماط الاستهلاك الغربي.

---

1 خير الدين العايب ، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية ، **مجلة شؤون الأوسط** ، ع 15 2004 ، ص 47 .

4. كسب الولاء السياسي من الأنظمة الغربية القائمة.

مما سبق يمكن الوقوف على الآثار المترتبة على المنطقة المغاربية وهي أن المشروعان يشتركان من حيث الهدف في محاربة انتشار ما يسمى بالأصولية الإسلامية ، تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي ، [1] إلا أنهما ينطلقان من مقولة خاطئة مفادها بأن الدين الإسلامي يشكل خطر إرهابيا على كل من أوروبا و إسرئيل والولايات المتحدة الأمريكية ، والحقيقة أن الدين الإسلامي بريء من هذه التهم والأوصاف.

يمكننا القول أن سياسة القطبين تجاه المنطقة المغاربية ، رغم اختلاف الطرق المستخدمة والتي تتأرجح بين القوة والردع من جانب ، والإغراء من جانب آخر إلا أنها تصب في الشكل الجديد للإمبريالية و الديمقراطية الشمولية والدكتاتورية وهي أشكال جديدة من الاستعمار تمارس على الدول النامية ومنها الدول العربية والمغاربية ، وذلك في إطار الدفاع عن النظام الدولي الجديد المنبثق عن الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين [2] ، مما يشكل تهديدا صارخا لسيادة الدول المغاربية حيث تعتبرها الولايات المتحد الامريكية معقلا للجماعات الارهابية ويجب محاربة الاسلام كونها مهددة للسلم و الامن الدوليين ومن جانب اخر فان سياسة الحرب على الارهاب هو تدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة و بالتالي خرق سيادة هذه الدول كما أن نشاط هذه الجماعات الارهابية داخل الدول المغاربية أصبحت تهدد سيادة هذه الدول وتختزق إقليمها . [3]

[1] شعير أحمد ، **مرجع سابق** ، ص 73 .
[2] المكان نفسه ، ص 73 .
[3] شعير أحمد ، نفس المرجع ، ص 74 .

المبحث الثالث : التحولات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001 و انعكاساتها على المنطقة المغاربية .

سوف نتطرق في هذا المبحث الى التحولات الدولية بعد 11 سبتمبر وانعكاساتها على المنطقة المغاربية حيث قمنا بالتطرف في المطلب الأول إلى أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، أما في المطلب الثاني ركزنا على تطور العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المنطقة المغاربية أما في المطلب الثالث قمنا بتسليط الضوء على الارهاب في المنطقة المغاربية حيث تعتبر الجزائر دولة و رائدة في خوض غمار مكافحة الارهاب و رغم التجاهل الدولي ، قامت الجزائر بوضع استراتيجية محكمة من أجل مكافحة الارهاب حيث أن اثر الارهاب تعدى المستوى الداخلي الى المستوى الخارجي

لقد أثر الارهاب على السياسة الخارجية اذ سبب نوعا من العزلة بعدما كانت الدبلوماسية الجزائرية فاعلة داخل المجتمع الدولي أصبحت الجزائر مهمشة بتهمة تصدير الارهاب، و مع تغير معالم السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، تبين أن الارهاب افة القرن و ان الجزائر رغم تجاهل المجتمع الدولي قاوم الارهاب بشجاعة و بمفردها ، و حاول العالم الاستفادة من خبرة الجزائر في مكافحة الارهاب سياسيا و قانونيا و عسكريا كتقنيات مكافحة حرب العصابات ، و بهذا عادت الجزائر وبقوة الى الساحة الدولية .

المطلب الأول : أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للولايات المتحد الأمريكية .

يأتي الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية ، باعتبارها محددا للأمن في المتوسط ، لتأمين مصالحها الحيوية وانطلاقا من أن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى علاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي ، وحرص الولايات المتحدة منذ التسعينيات على إقامة" سلام شامل "مع إسرائيل مما دفع واشنطن لتجاوز التقسيم القديم لمناطق النفوذ ، والذي بموجبه كانت المنطقة المغاربية منطقة نفوذ فرنسي [1] ، بل أكثر من ذلك انتقل إلى مرحلة التسابق مع حلفائها في المنطقة لكسب موقع هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة ، وهذا نتيجة بروز مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية ، ساهمت في ترقية الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالمنطقة المغاربية أهمها:

[1] شعير أحمد ، المرجع نفسه ، ص 100.

أثناء الأزمة الجزائرية كانت الولايات المتحدة في البداية متأثرة بالرؤى الفرنسية ، لكن ذلك لم يمنع الرئيس بوش الأب من التصريح بأن بلاده سوف تتعامل مع القوى التي سيفرضها الصندوق.لكن بعد وقف المسار الانتخابي وتفرغ الجيش لمهمة محاربة الإرهاب حيث وقعت الإدارة الأمريكية في حرج لسببين:

أ - دعم فرنسي لا مشروط للمؤسسة العسكرية الجزائرية حفاظا على مصالحها.

ب - تخوفها من قيام دولة إسلامية على شاكلة إيران افي ظل إمكانية قيام تحالفات في المنطقة أضف إلى ذلك أن الجزائر هي ثاني قوة عسكرية في المنطقة ، وهو ما زاد من قلق واشنطن على مصالحها في المنطقة ، المتمثلة أساسا في مرور ناقلات النفط العربي أضف إلى ذلك مسألة النفط الجزائري و الليبي ، وهنا برز الخلاف الفرنسي الأمريكي بشأن الأزمة الجزائرية ، في حين تبنت فرنسا الحل الاستئصالي بينما مالت الولايات المتحدة إلى الحل السلمي المرتكز على الحوار.

لقد أدت الأحداث التي وقعت في كوسوفو، البوسنة والهرسك ، الجزائر ، إلى تعزيز المكانة الواسعة للدين الإسلامي في السياسة ، فالأصولية الإسلامية كما ترى وجهة النظر الأمريكية قد صيغت في مقولات أخلاقية وأخرى سياسية مقابلة لها [1] وبعد أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية ، وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ما سماه" الحرب العادلة ضد الإرهاب"، سارعت الدول المغاربية إلى إعلان تأييدها للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها ، وبرزت العديد من معالم التعاون الأمني بين الولايات المتحدة و دول المنطقة المغاربية وقد تعززت أهمية المنطقة المغاربية بعد تحولات 11 سبتمبر 2001 ، من منطلق تحييد" الخطر"و"التهديد "بالنسبة للمصالح الغربية - الأوروبية الأمريكية- ، مما ضاعف من الاهتمام الإستراتيجي بهذه المنطقة كبؤرة تصدير محتملة لنشاط المجموعات الإرهابية ، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجهة الشمالية المتوسطية والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت فمنذ أحداث 11 سبتمبر تغيّر شكل الخطاب الأمريكي تُجاه دول المنطقة المغاربية التي أصبحت محل اهتمام مُتزايد في واشنطن، إلا أنه هناك رأي سائد مؤداه أن طموح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لا تحركه أهداف اقتصادية ويمكن الاستدلال على ذلك بضعف حجم تجارتها مع هذه الدول بنسبة تقدر

[1] شاكري قويدر ، المرجع السابق ، ص 103 .

2%فقط ، بل غايتها الربط بين مختلف سياسات دول المنطقة بمحور الأمن القومي الأمريكي ، مما يعني دخول هذه الدول ضمن منظومة التوسع العسكري الأمني والنفطي في الجزائر ، ليبيا [1].

تمثل المنطقة المغاربية نقطة الارتكاز الجغرافي التي تضم مصادر الطاقة في شمال إفريقيا حيث لاقت اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة مع أوروبا ، فمنذ اعتداءات 11 سبتمبر ضاعف المسئولون السياسيون والعسكريون الأمريكيون من زيارتهم إلى المنطقة لأجل إقناع دول المنطقة بمشاركة قواتها في المناورات العسكرية الأمريكية بالساحل الأطلسي تحت ما يسمى بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، مما يفسر استمرار الولايات المتحدة في البحث عن استراتيجيات عسكرية جديدة تتلاءم مع طبيعة التحديات التي تهدد أمنها .

المطلب الثاني : تطور العلاقات الامنية الأمريكية مع دول المنطقة المغاربية .

التطور الذي طرأ على العلاقات الأمنية الأمريكية – المغاربية بعد 11سبتمبر2001 مفاده طغيان الهواجس الأمنية في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة المغاربية ، والتي رأت في تعاظم مشكل الإرهاب ، خطرا يهدد مصالحها ، وازداد اهتمام الإدارة الأمريكية ، بالمنطقة المغاربية ، بعد تغلغل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ، في إطار الإستراتيجية الأمنية والعسكرية التي بلورتها واشنطن ، مما أدى إلى تراجع التركيز على قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان وغيرها ، وتأكيدا لهذا الاتجاه عقدت اتفاقيات أمنية ثنائية مع كل من المغرب والجزائر وتونس جعل هذه البلدان تخضع لخط التوصيات الأمريكية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والتنسيق الإستخباراتي ، بالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية والعسكرية للدول الثلاث الجزائر ، المغرب وتونس . [2]

ساهمت التحولات الاستراتيجية للمرحلة الجديدة في ترقية الدور الاستراتيجي للمنطقة المغاربية في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب ، وزيادة إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة المغاربية بأنها حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات

1هند بطلموس ، المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، على الموقع الالكتروني :
www. Project- syndicte .org/commentaires/ comentery- text.prp=1624.lang=m=ser ;
13/04/2019 ; 11 :00

[2] هند بطلموس نفس المرجع .

المسلحة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى ، مما جعل الدول المغاربية تعتبر من الأطراف الفاعلة المشاركة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي - الساحلي في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2003 والتي تضم كل من الجزئر، تونس المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، تشاد ، مالي و السينيغال ، وتنظيم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا ، من خلال تنظيم لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول ، وكانت أول قمة لمسئولي الدفاع في هذا الإطار عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت – ألمانيا - 2010 وتصنّف الجزائر كشريك رئيسي في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية-الإفريقية لمكافحة الإرهاب .

لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكيا صريحا وكان مدير وكالة المخابرات الأمريكية **جورج تينيت** أثناء أحداث 11 سبتمبر، قد قدم تقريرا وصف بالسري جدا للرئيس بوش مباشرة بعد الأحداث -قد م التقرير يوم 15 سبتمبر - 2001 بعنوان" من الإرهاب إلى الحرب" في مجال الإستراتيجية الأمريكية لضرب معاقل القاعدة ومكافحة الإرهاب " ، وكنتيجة لذلك ازدادت وبشكل ملفت زيارات كبار المسئولين الأمنيين الأمريكيين إلى المنطقة المغاربية ، ومن أبرزها زيارة مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت والذي قام بجولة زار خلالها كل من المغرب ، والجزائر وتونس سنة [1] 2004 ، ثم زيارة روبرت مولر رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي إلى كل من المغرب والجزائر يومي 06 و 07 فيفري 2006 ، وأهمها زيارة وزير الدفاع رامسفيلد إلى الدول المغاربية الثلاثة بين 11 و 13 فيفري . 2006 وبالطبع فإن موضوع الإرهاب والتنسيق والتعاون الأمني كان على رأس الاهتمام.

[1] جورج الراسي ، **" ماذا تريد واشنطن من المغرب العربي "**، على الموقع الاكتروني :

http://www.almustaqbal.com//storiesv.aspx.storyid=17791 17/04/2019 ; 11 :30

المطلب الثالث : الارهاب في المنطقة المغاربية .

تعد المنطقة المغاربية و الساحلية مهمة بالنسبة للرهانات الاستراتيجية الأمريكية حسب العديد من الدراسات و التحليلات ، التي تعتمد بالأساس على نظرية صعود و سقوط القوى الكبرى بالإشارة إلى الصعود الصيني[1] .

،:10 خريطة توضح الهجمات الإرهابية التي حدثت في منطقتي المغرب و الساحل الإفريقي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001

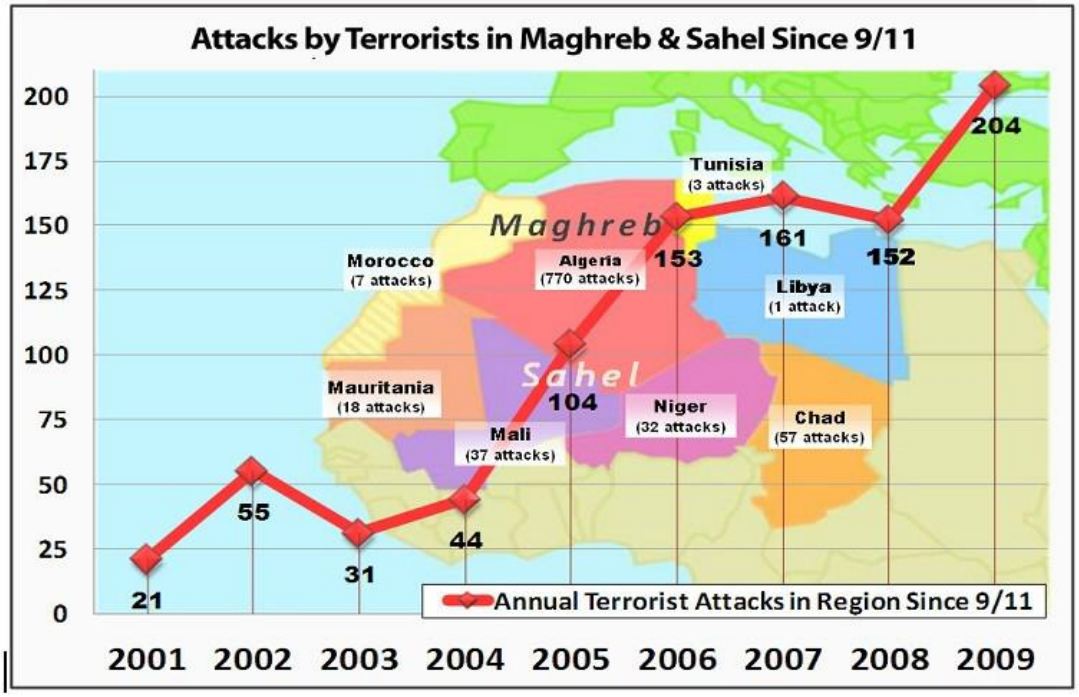

المصدر:

Yonah Alexander, Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat: .from Al- Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa. op.cit, p:02

من خلال الخريطة نلاحظ تزايد أرقام الهجمات الإرهابية في المنطقة إضافة إلى حوادث الخطف و نشير على سبيل المثال إلى مطالبة نفس التنظيم بفدية لا تقل عن 90 مليون اورو لتحرير الرهائن الفرنسيين الأربعة الذين اختطفهم التنظيم في 6 سبتمبر 2010 في أرلي ، حيث كانت المجموعة النووية الفرنسية اريفا تقوم بالتنقيب على اليورانيوم على الحدود المالية الجزائرية النيجيرية [2] وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية

---

[1] جورج الراسي ، نفس المرجع .

[2] مريم براهيمي ، **التعاون الأمني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة 2011 – 2012 ، ص 141 .

موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من طرف الجماعات الإرهابية ، التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر إستخباراتية أن لها علاقة بنفس الجماعة الإرهابية سالفة الذكر .

جاء هذا الهجوم قبل يوم واحد من بداية مناورات فلينتوك لنفس السنة كما حاولت الجماعة اغتيال بعض القادة الموريتانيين كذا الهجوم على السفارة الإسرائيلية في موريتانيا ، إضافة إلى قتل أربع سياح .فرنسيين في موريتانيا حيث تبدو هذه الدولة المنطقة المثالية للإنطاق في تنفيذ العمليات ،من خلل الأحداث سالفة الذكر أن المنطقة المهمة اقتصاديا و استراتيجيا للوليات المتحدة قد أصبحت محل تهديد والجماعات الإرهابية ، التي ارتبطت بتنظيم القاعدة الذي يعتبر أهم عدو بالنسبة للولايات المتحدة في الوقت الحالي بالنسبة للجزائر فقد أصبح تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، أهم جماعة إرهابية تابعة للقاعدة ناشطة و تعمل و تتلقى الدعم في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل[1] .

قامت هذه الجماعة بهجمات عالية المستوى على غرار التفجيرات التي قامت بها في العاصمة الجزائرية و التي استهدفت المجلس الدستوري و مبنى تابع للأمم المتحدة في ديسمبر2007 لكنها ترتكز على العمل في الجزائر ، حيث كان من المفروض أن تعمل في إطار عام كونها أصبحت تنظيم تابع للقاعدة فنشاطاتها أن تكون عابرة للحدود ، تعد هذه النقطة من أهم النقاط التي يبدو من خلالها انضمام الجماعة إلى تنظيم القاعدة غير مهم ، إضافة إلى أن نشاط قوات الأمن الجزائرية و التي تملك تجربة مهمة في مكافحة الإرهاب ، كان يمثل عائقا مهما أمام نشاط القاعدة في الجزائر.

[1] مريم براهمي المرجع السابق ، 141.

الفـــصل الثـــالث
الارهاب الدولي وانعكاساته على السيادة الوطنية

يعد الإرهاب ظاهرة مجتمعية عالمية و تاريخية سادت الحضارات المختلفة و بصور وأشكال متعددة متنوعة و ذلك لاختلاف الأهداف و الإيديولوجيات المتعلقة ببنية هذه الظاهرة و تطور وسائلها و أساليبها مع تطور الحياة الإنسانية واختلاف نظامها.

المنطقة المغاربية عامة و الجزائر خاصة كنموذج يعاني من تهديدات الإرهاب الدولي خاصة في الآونة الأخيرة ، يفرض علينا معرفة أهم تأثيرات الظاهرة الإرهابية على أمن الجزائر ، و كذا السياسات الأمنية المتخذة لمواجهة هذه الظاهرة وقد كان لأحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية عامة والجزائر خاصة مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني ، مهددة بذلك الأمن الجزائري و دول المنطقة المغربية ، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة .

مما لاشك فيه أن العولمة أثرت بشكل كبير من خلال مكافحة الارهاب الدولي حيث أن هذه الجماعات المتطرفة تستخدمها في تحركاتها و نشاطاتها من خلال الترويج الى الأفكار ، مستخدمة في ذلك المغالطات الخطابية و الاعتماد على العاطفة الدينية من أجل الإنظمام الى هذه الجماعات الارهابية .

لقد أثر التنافس الأوربي الأمريكي في المنطقة المغاربية و هذا كون فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية مخترقة بذلك سيادة دول المنطقة المغاربية ضاربة عرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية الناصة على احترام السيادة الدولية .

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية للجزائر

يـرتبط السـلوك التفـاعلي للـدول بموقعهـا الجغرافـي و أهميتـه ، كمـا هـو الخـال بالنسـبة لـدول المغـرب العربـي الواقعـة اساسـا فـي موقـع اسـتراتيجي هـام جعـل منهـا محـط أنظـار القـوى الكبـرى سـعيا مـن هاتـه الاخيـرة أن تمـدها بالسـبل الكفيلة المسهلة لعملية التنمية .

الجزائـر مـن فتـرة الـى أخـرى تقـوم بـإجراءات علـى الجانـب السياسـي و الاقتصـادي و الاجتمـاعي قصـد تعزيـز وجودهـا فـي المنطقـة ، ممـا تنجـر عنـه نوايـا قـد تسـاهم فـي ربـط العلاقـات مـع الوحـدات السياسـية المشـكلة لهـذا الصـرح الجغرافـي المغـاربي ، فانطلاقـا مـن رؤيتهـا الأمنيـة و السياسـية و الاقتصـادية والثقافيـة فهـب تحـاول دومـا الحفـاظ علـى اسـتراتيجياتها الراميـة إلـى اقامـة علاقـات تعـاون ، فـي المقابـل اللجـوء الـى حـل مشـاكل و أزمـات فـي المنطقـة ، ظـف إلـى ذلـك أن المنطقـة ليسـت بمعـزل عـن التهديـدات الإرهابيـة و التـي باتـت تخـرب النسـيج الاجتمـاعي و السياسـي لـدول المنطقـة بمـا فيهـا الجزائـر التي تحاول في كل مرة عبر سياساتها الخارجية وضع حد لهاته التهديدات .

المطلب الأول : الجزائر و دول الجوار الجغرافي المغاربي .

يقـع المغـرب العربـي شـمال افريقيـا و يطـل علـى البحـر الأبـيض المتوسـط ، ويجـد مـن الشـرق مصـر و السـودان مـن الجنـوب و دول السـاحل الصـحراوي وتكتسـي دول المغـرب العربـي مميـزات طبيغيـة متجانسـة ، و تتميـز التضـاريس كـا مـن الجزائـر و المغـرب و تـونس بوجـود سلسـلتين همـا : الأطلـس التلـي فـي الشـمال الصـحراوي فـي الجنـوب ، أمـا موريتانيـا و ليبيـا فيعتبـران دولتـان صـحراويتان أيضـا علـى مسـتوى المنـاخ فيتجـانس المجـال المغـاربي و يتميـز بـالتنوع فـي الوحـدة نظـرا لإتسـاعه الكبيـر ، و يسـيطر منـاخ البحـر الابـيض المتوسط في الشمال بينما يتميزالجنوب بالمناخ الصحراوي .[1]

تعـد منطقـة المغـرب العربـي ذات أهميـة خاصـة بالنسـبة لفرنسـا فـالى جانـب البعـد الاقتصـادي و السياسـي و بعـد التنـافس الـدولي الـذي يـرتبط بخصوصـية علاقـة فرنسـا بهـذه المنطقـة هنـاك أيضـا البعـد الجغرافـي بشـيئ مـن التفصـيل و يجـب أن نسـلط الضـوء علـى الجزائـر بإعتبـار أنهـا تمثـل جـوهر الدراسـة بالإضـافة الـى دول الجـوار الجغرافـي المغـاربي بمـا فيهـا تـونس المغـرب ، ليبيـا ، موريتانيا .

الفرع الأول : موقع الجزائر .

[1] عيـاش عائشـة ، **اشـكالية التنميـة السياسـية و الديمقراطيـة فـي دول المغـرب العربـي** ، (رسـالة ماجيسـتير غير منشورة) كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 2007 2008 ، ص ص 58 – 60 .

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية ، بين خطي طول 9 غرب غرينتش 12 شرقا بين دائرتي عرض 19 و 37 شمالا ، أما الامتداد الشرقي الغربي يتراوح مابين 1200 كلم على خط تندوف .

للعلم أن الجزائر تحيط بها دول الجوار الجغرافي و التي سنشير لها لاحقا في مقابل أن لديها حدود شرقية مع تونس على طول 982 كلم و المغرب الاقصى 1559 كلم و الصحراء الغربية 42 كلم [1]، للإشارة فإن الجزائر تمتلك موقع إستراتيجي له أهمية كبيرة و خصائص حيوية تنفرد بها ، فالجزائر جسر اتصال و محور التقاء بين أوربا و افريقيا و بين المغرب العربي و الشرق الاوسط ، و لهذا فأن موقع الجزائر الجغرافي يتميز بأبعاده الفاعلة و المؤثرة على الصعيد العالمي ، فبشيء من التفصيل البعد الأول يتمثل في البعد الهوياتي و الانتماء المغاربي ، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي و مركزه الاقتصادي و البشري ، أما البعد الثاني يتمثل في التفاعلات الاقتصادية و العلاقات الحضارية و البشرية في المتوسط [2].

الفرع الثاني : دول الجوار الجغرافي المغاربي .

نتطرق في هذا الفرع إلى دول الجوار الجغرافي و التي تشكل النظام الإقليمي المغاربي و الذي يظم كل من تونس ، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا .

أولا : تونس .

تقع تونس قي أقصى شمال القارة الافريقية ، على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، حيث تبعد عن مضيق صقلية ب 140 كلم ، يحدها من الشمال و الشرق البحر الأبيض المتوسط ز من الجنوب الشرقي ليبيا ، تنقسم تونس من الناحية الجغرافية الى إقليمين و هما :

1) اقليم الشمال : يقع الى الشمال من جبال الأطلس يشمل حوالي 1من 3 من مساحة تونس و بتركز فيه ما يقارب 70% من السكان ، يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب ، هذا الإقليم مستغل اقتصاديا بنسبة كبيرة بالإضافة إلى أكبر المدن التونسية تقع في اقليم الشمال ففي مدينة قفصة مثلا تستورد زراعة الفستق ، و في مدن الكاف سليان ، باجة ، تشتهر بإنتاج الحبوب لاسيما القمح ، أما بنزرت تشتهر بإنتاج البقول و الزيوت و في شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها أنواع الأسماك .

1محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** (رسالة ماجيستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 29 .

[2] المكان نفسه .

2) اقليم الجنوب : فهو يمثل السهل الشرقي أو الساحل و يمتد على طول صوب الجنوب ، يشتهر بأجود أنواع الزيتون حيث تمثل صادرات تونس من الزيتون المرتبة الأولى ، كذلك الأراضي الثلاثية : بها هضاب الإست بس تسود فيها تربية الحيوانات و المراعي الجافة و يساهم الانتاج الحيواني ب ثلث دخل الانتاج الزراعي بتونس و يعيش في هذا الإقليم حوالي ربع السكان في تونس الجنوبية حيث تنتشر بها بعض الوحدات حول شط الجريد و يعتبر خليج قابس من أهم مناطقها .[1]

أما بالنسبة للتوزيع السكاني فهو يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية و التي توجد بها كثافة سكانية مرتفعة و تتناقص في المناطق الداخلية و الجنوبية ، حيث تبدو شبه خالية ، يشهد المجال السكاني في تونس ارتفاع نسبة سكان الحضر و انخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية و النزوح الريفي نحو المدن .

ثانيا: ليبيا .

تقع جمهورية ليبيا في الوسط الشمالي من قارة افريقيا بين خطي عرض 33,18 وخطي طول 25,9 شرقا و يحدها من الشرق مصر و السودان ومن الغرب تونس و الجزائر و جنوبا تشاد و النيجر ، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط حيث تطل عليه بساحل طول حوالي 1900 كلم .

ثالثا: المغرب .

يتواجد المغرب في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الافريقية ، و هو بلد اسلامي لغته الرسمية العربية يخده شرقا الجزائر و جنوبا موريتانيا و الصحراء الغربية ، حيث تطل على البحر الابيض المتوسط في الشمال و المحيط الأطلسي في الغرب .

رابعا: موريتانيا .

جمهورية موريتانيا الإسلامية تقع شمال غرب افريقيا و على شاطئ المحيط الأطلسي ، يحدها من الشمال كل من الجزائر و المغرب ، و من الجنوب السنغال ، ومن الشرق و الجنوب مالي و هي نقطة وصل بين العالم العربي و الافريقي ، وتقع 07 شمالا و 2,16 غربا تبلغ مساحتها 130700 كلم ^{2} ، يبلغ عدد السكان بها حوالي 3281635 ، ذات حكم عسكري ، عاصمتها نواكشوط تتكون التضاريس في موريتانيا أساسا من السلاسل الجبلية و الأحواض الصخرية و السهول الرملية مساحات شاسعة ، تقع

[1] محمد بوضياف ، المرجع السابق ، ص 29 .

موريتانيا في منطقة الشمال خط الاستواء حيث تشهد نذره في الامطار و ترتفع درجة الحرارة فالمناخ عموما صحراوي حار في الصيف و جاف في معظم شهور السنة ، تنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة إلى مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو المنتمية الى ما يعرف بالعالم الثالث ، النشاط الزراعي يمثل أهم النشاطات الإقتصادية .

المطلب الثاني : مكانة الجزائر في منطقة المغرب العربي .

يمثل المغرب العربي منطقة جذب استراتيجي لما يحمله من مقومات سواء كانت طبيعية أو اقتصادية أو ثقافية أو حتى تاريخية ، حيث عرفت هاته المنطقة تكالب الحضارات القديمة ، فكما هو معروف أن المغرب العربي يقع شمال القارة الإفريقية فهو متكون من خمس دول تتفاعل فيما بينها سواء كتن هذا التفاعل تعاوني أو صراعيا ضف إلى ذلك أن الجزائر و ما تلعبه من أدوار فهاته المنطقة بات مسلط عليها الضوء في العديد من المناسبات المعرفية و الأكاديمية و السياسية.[1]

للجزائر مكانة جيوسياسية تسمح لها بأن تقيم علاقات مع الوحدات السياسية سواء الإقليمية منها و حتى الدولية ، و هذا راجع لما قام به النظام السياسي الجزائري من نشاطات بداية من عهد الالفية و الذي يركز بالأساس على المشاريع التنموية الرامية الى تحقيق التنمية و الأمن في الجزائر خصوصا و المغرب العربي عموما و عليه فهذا المسار لم بعرف استقرارا بسبب ظهور ما يسمى بالتهديدات الآتماثلية و على رأسها الارهاب الدولي ، حيث عرفت الدول المغاربية تهديدا خصوصا الجزائر حيث عرفت هاته الأخيرة الارهاب فهي تسعى قدما صوب مواجهة هاته التهديدات الارهابية و التي باتت الشغل الشاغل لمدركات النظام السياسي للجزائر و للمواطن ، و الفرد و دول الجوار و عليه و جب التنسيق بين الحكومات المغاربية قصد التفطن حتى لا تحدث هزات تعصف بالأمن و التنمية في المنطقة [2].

المطلب الثالث : مرتكزات العقيدة الأمنية و الإنفاق على التسلح

العقيدة الامنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها ، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هده العقيدة عبارة دعم أطروحات نظرية تتبناها الدول و صناع القرار فيها .

---

[1] عرابي عاشور ، **التهديدات الآتماثلية و أثرها على مسار التنمية في المغرب العربي** ،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2014 – 2015 ص 36 .

[2] عرابي عاشور ، المرجع نفسه ، ص 36 .

كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية إذا و صلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الدي يوفر تفسيرات معينة للواقع ، و يترتب على دلك تبني القوة النافدة في المجال الامني لهذه التفسيرات و الرؤى[1] ، حيث تستمد العقيدة الامنية الجزائرية توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هومن بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و الدبلوماسية ، و أن العقيدة الامنية للدولة يقصد بها مجموع الآ ا رء و الاعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة [2] بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الامنية للجزائر يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ و الجغرافيا والايديولوجيا كان لها تأثير و اضح على هده العقيدة مند الايام الاولى لاستقلال الجزائر.

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الاوروبي من خلال مؤسساته العسكرية و الادارية ، فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية ، فقد كان لثورة الجزائر بشكل عام في رسم المشهد السياسي و الاجتماعي الاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي فعملية بناء الدولة و بناء عقيدتها الامنية ، ورسم إلتزاماتها داخليا و خارجيا .

تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا لهذا الامن ، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة توسطها لعدة دول مغاربية ، و كدلك توسطها لكيانين ضخمين يتمثل الاول في الشمال يمثلهالاتحاد الاوروبي و الثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الافريقي إن هذا الموقع أو بعبارة أخرى هده النقطة الاستراتيجية أمنيا جعلت الامن الجزائري ينكشف على عدة جهات ، وعليه فإن عملية صباغة العقيدة الامنية الجزائرية ظلت تأخذ في الاعتبار هدا الانكشاف الامني مما قد يؤثر في السيادة الوطنية .

لقد ظل البعد الايديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الامنية للجزائر منذ الأيام الاولى للاستقلال ، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال ، و الاستعمار مصدار ذا قيمة لهذه العقيدة الامنية و ذلك لعدة عقود.

---

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 88 .

2 صالح زياني ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، **مجلة الفكر** ، ع 05 الجزائر ص 292 .

يمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الافكار يساعد على تحقيق الاهداف الدولة في مجال أمنها و الحفاظ على سيادتها .[1]

الفرع الأول : الشق العسكري .

في الشقّ العسكري لمنظومة الدرع الأمني الصحراوي أدركت القيادة الجزائرية مبكرا طبيعة عمليات مواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة في دول الجوار، باعتبارها مواجهة ضد تهديد لا تماثلي يهدد السيادة الوطنية و يستغل البيئة الطبيعية التي تتميز بتضاريسها الصعبة لذلك فهي بالأساس حرب استعلامات ومعلومات أكثر منها حرب مباشرة مع العدو إلى جانب أهمية عنصر الاستعلام والمعلومة الأمنية المسبقة لإجهاض مهددات الأمن الوطني على القيادة الجزائرية

فرض هذا النوع الجديد من الحروب اللاتماثلية الجزائرية ضرورة إعادة نشر قواتها العسكرية في الجنوب الاستراتيجي ، وذلك بالتنسيق مع باقي الأسلاك الأمنية ، كما تم تدعيم هذه القوات بالعنصر البشري واللوجيستيكي اللاّزم للتعامل السريع مع أي اختراق أمني للداخل الجزائري ، وفي نفس السياق أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة لعمليات التنسيق العسكري و الاستخباراتي مع دول الساحل ، حيث تَدْعَم الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان كما أبدت الإتزام بمسار نواقشط الذي تأسس سنة 2013 ، باعتباره آلية جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة ، ويجتمع هذا المسار دوريا على مستوى رؤساء مصالح الاستعلامات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل الصحراوي و تصبّ كل هذه الجهود في إطار تبادل المعلومات ، من أجل الرّفع من وتيرة التعاون الأمني والعسكري لمجابهة التهديدات الأمنية المشتركة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح...الخ.

وهذا ما أكد عليه المدير العام السابق للأمن الوطني في كلمة ألقاها بمناسبة الدورة 84 للجمعية العامة للإنتربول يقول طموحنا يتمثل في فتح عهد جديد من التقدم و التقاسم و التعاون بين المؤسسات الامنية من خلال و ضع مسار تبادل التجارب و تشجيع الاشكال الجديدة و المبتكرة للتعاون . [2]

---

[1] شعير أحمد مرجع سابق ، ص 89 .

1 الجزائر . الأنتربول المدير العام السابق للأمن الوطني يعرض التجربة الجوائرية في مكافحة الإرهاب نشر بتاريخ 03 . 11 . 2015 .

أولا : تأمين الحدود الجزائرية .

يقصد بالحدود الآمنة خط يقر بالإتفاق للحفاظ على أمن الدزل المتجاورة و يفرض من جانب واحد على دولة الجوار لتبرير توسعها الإقليمي و بالتالي لا ترتكز هذه الحدود فكرة الحق و القانون الدولي بل على دعاوى السلامالذي يمكن كل دولة في المنطقة العيش في أمان [1]

تعد مسألة حماية و مراقبة الحدود أمر جد حساس و حيوي للأمن القطري و الاقليمي لدولة الجزائر ، نظرا لتشعب التهديدات و مخاطر الارهاب الدولي العابر للحدود ، و مشاكل الهجرة و اللاجئين غير القانونية و المخدارت و تهريب الاسلحة و الجريمة المنظمة إضافة إلى تزايد حدة فشل دول جوار و تبعات انفلات الاوضاع الامنية في كل من ليبيا و مالي خصوصا : كل ذلك عقد الطرق و التدابير المتبعة في معالجة قضية أمن الحدود الجزائرية و فق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد و مراقبة و حماية شتى جبهات الحدود داخليا و إقليميا و العمل دوليا على تلطيف و ضبط المشكلات المستعصية . [2]

ثانيا : المراقبة الدقيقة للحدود .

يتم ذلك بمراقبة الحدود عبر مركز بالغ التطور في الجزائر العاصمة وذلك بمكافحة الارهاب حيث يخضع المركز لسرية قيادة الجيش الوطني الشعبي ، تأتيه معلومات من أجهزة الامن و المخابرات توجد له أدق المعلومات حول نشاط الجماعات الارهابية و خصوصا تهديد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) .

1) وضع أكثر من 50 ألف عسكري و دركي على الحدود .

و ذلك لمواجهة أي خطر على الحدود خصوصا بعد سيطرة جماعات مسلحة من داعش على تسرت الليبية .

2) درس تيقنتورين قبل 03 سنوات .

يتم ذلك بمراقبة الحدود على مدار الساعة ، بالإضافة إلى خطر(داعش) الذي يوجد بالجزائر حيث نجد جماعات ارهابية بشمال مالي التي تشكل مصدر خطر حقيقي على الجزائر .

---

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 92 .

[2] نور الدين دخان ، عيدون حامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية ، **دفاتر السياسة و القانون** ، الجوائر : جامعة محمد بوضياف ، المسيية ، ع 14 ، جانفي 2016 ، ص 171 .

3) التعزيزات الامنية .

تعزيز القوات البرية و الجوية نظرا لشساعة الصحراء الجزائرية لصد الجماعات المسلحة خصوصا على الحدود الجزائرية الليبية .[1]

4) تكثيف العمليات الاستطلاعية.

يجب أن تكون على الصعيد البري و الجوي لصد أي تقدم للجماعات المسلحة ومنعها من إختراق السيادة الوطنية .

5) غلق المعابر الحدودية الجزائرية و خصوصا الليبية .

يتجسد دلك بقرار جمهوري و اعتبار الحدود البرية الجزائرية الليبية شأن أمني لا يخص المدنيين خصوصا أن الحدود البرية الوحيدة المفتوحة هي الحدود الجزائرية التونسية.

6) وضع خطط التدخل السريع .

يتم ذلك لمواجهة عمليات التسلل من طرف الجيش ، و تعمل وحدات من الجيش و الدرك و باقي الفروع من القوات العسكرية لتأمين الحدود الطويلة .

7) تعزيز قدرات الجيش للتدخل السريع في الازمات الامنية و الانسانية

تعزيز الجيش الوطني من أجل التدخل و نقل قوات كبيرة إلى المناطق التي تتعرض للاعتداء أو تحتاج لتدخل القوات المسلحة إضافة لمخططات الطوارئ ، التي تسمح بالتدخل السريع و نقل قوات كبيرة لمواقع التهديد الارهابي .

8) امتلاك الجزائرلأسطول من الطائرات النقل الكبيرة و المتوسطة

و التي ساهمت و بادرت في مكافحة الارهاب باعتبار أن الجزائلر دولة رائدة في مجال مكافحة الارهاب و لها الخبرة الواسعة في هدا المجال .[2]

الفرع الثاني : الشق الدبلوماسي .

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر

---

[1] محمد بن أحمد ، الحدود الجزائرية تتحول الى مناطق عسكرية على الموقع الإلكتروني : www.elkhabark.com press article100755 . 19/02/2019 ; 00:00 .

[2] محمد بن أحمد ، المرجع السابق .

إلى موريتانيا مرورا بمالي استنادا الى العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي.

بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري ، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى ، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي ، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا كما أنه من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب ، حيث تنطوي الجزائر تحت 14 صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية و الجهوية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية.[1]

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر حركية ملحوظة نتيجة التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها ، و كثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام ، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب إلتزامها الصمت إزاء بعض القضايا ، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات.

تقوم المنظومة الأمنية في شقها السياسي على المنظور الدبلوماسي الجزائري في معالجة أزمات الدول المستمد من ثوابت الأمة ، ومن تعهداتها الدولية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطني ويستند هذا المنظور بدوره على تغليب لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية ، مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية ، والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية مبتكرة لتحقيق الأمن بالتنمية .لذلك تتطلب هذه الأخيرة الحلول التنموية إطلاق مشاريع إنمائية كبرى ، وبرامج واسعة لمكافحة الفقر .

[1] أزمات الساحل و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية على الموقع الإلكتروني :

https //www.djazairess .com/djazaimews/65427 04/04/2019 . 17:00

فالموقف الجزائري منذ بداية الأزمة الليبية في 17 فبراير 2011 كان ثابتا وواضحا وموضوعيا، والذي يقوم على الحوار السياسي بين الليبيين لحقن الدماء والاحتفاظ بالدولة الليبية ووحدتها، موضحا في السياق ذاته ، أن معالم المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية التي ظهرت في أوت 2014 ، تقوم على مبادئ ثابتة واحترام السيادة الليبية ووحدة الدولة وسلامتها وسيادتها وذلك بفتح حوار شامل لكل الفواعل الليبية المؤمنة بليبيا الواحدة الموحدة و النابذة للإرهاب وحسب منطق الحوار والمصالحة الوطنية المنتجة للسلم والاستقرار الدائمين من أجل بناء توافق سياسي يفضي لنهاية الأزمة.

بالنسبة للوضع في مالي ، فإن الجزائر استطاعت في الجولة الخامسة للحوار المالي ، أن تعقد اتفاقين في هذا المجال ويتعلق الاتفاق الأول بوقف الإقتتتال والإستفزاز ، أما الاتفاق الثاني فكان في 1 مارس 2015 وهو الاتفاق الشامل حيث تم الإمضاء عليه بالأحرف الأولى من طرف الحكومة المالية وعدد من الفواعل السياسية العسكرية من الشمال دون تحفظ ، مع إرجاء تنسيقية حركة الأزواد للتوقيع إلى حين ، استشارة قواعدها في مالي .[1]

نجاح مبادرة الوساطة الجزائرية تأكد من خلال إعلان مجلس الأمن الدولي عن ترحيبه بهذا الاتفاق واعتباره لبنة في بناء الأمن والسلم والمصالحة الوطنية في مالي ، مؤكدا أن الجزائر استطاعت بحنكتها الدبلوماسية أن تقود وفدا مركبا من عديد الدول والفواعل للوساطة وبشكل مكنها من بناء تصور مستقبلي لمالي موحدة ومستقرة وتبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية وتجفيف منابع تمويلها، وفي هذا الشأن تمكّنتدبلوماسية المنظمات الدولية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا من إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.

مع وجود" مخاطر "تحيط بالجزائر في كل حدودها تسعى الجزائر جاهدة إلى خلق" وضع أمني استثنائي" رغم الظروف الاقتصادية والمالية "المتذبذبة"، وذلك بدعوة الجميع "إلى التحلي بمستوى عال من اليقظة والوعي، ومرافقة المؤسسات الأمنية والجيش في الحفاظ على هذا الإستقرار ، من أجل التعامل مع الأزمات في الدول المجاورة تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق المتواجدين على أراضيها عبر جمعهم في قرى و مدن جنوبها و

[1] أمحند برقوق ، حل الأزمة في مالي ، على الموقع الإلكتروني :
www.annasronline.com ; 10/042019 ; 15 :14 .

ترقية معيشتهم و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى التنمية الداخلية .

في إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة لنداء الطوارق من خلال تقديم مساعدة هامة لهم و توفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة إلى بلدانهم في اطار من الأمن و الكرامة حسب التعبير الرسمي ، و هكذا قامت الجزائر و على نفقتها الخاصة ببناء مراكز عبور في المدن جانت ،عين قزام تين زاواتين و تيميمون و وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة ،غذاء ، التغطية الصحية وبناء مدارس للأطفال .

المراكز تمت تهيئتها من أجل تجنب الاختلاط بين الطوارق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين اللذين يلجؤون للجريمة المنظمة بجميع انواعها بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية .[1]

لقد قامت الجزائر بإنشاء الطريق العابر للصحراء الذي شكل همزة وصل بين الجزائر و جيرانها في الجنوب قدرت تكلفته 64 مليار دينار جزائري يسمح باستكمال المحور الاستراتيجي لتنمية الجنوب و تطوره ، و قدمت الجزائر هبة تقدر ب 10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني تنموي شامل حيث وقع الرئيس المالي أمادوتوماني على المرسوم التنفيذي لهذا المشروع تم تقديم هذا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشارع البنى التحتية و قطاع الصحة و التكوين المهني و توفيرالمياه الصالحة للشرب ، كما تم الاعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في اطار الخطة الخماسية 2010/ 2015 كما تم عقد إتفاق بين شركة سونطراك ومالي حول التنقيب عن البترول في حوض توديني و قبول الطوارق المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الاسلام السياسي الجزائريين .

يعد الأمن أهم مقومات تقدم و ازدهار الدول، فلا يمكن أن توجد تنمية في أي مجال من المجالات في ظل غياب أو عدم توفر الأمن ، حيث يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية فضلا عن إضفاء الشعور بالطمأنينة العامة الذي ينعكس إيجاباً على الأفراد والجماعات ، وبالتالي يستطيع الفرد التجديد والابتكار في عمله، ومن ثم ارتفاع مستوى الأداء و الذي يصب في مجمله على الوطن ككل والأمن كشعور وواقع لا يمكن تحقيقه وترسيخه في المجتمع إلا من خلال إعلام فاعل وقادر على الوصول لجميع أفراد المجتمع لتنبيههم بالظواهر السلبية وأساليب مواجهتها، وكيفية التعاون مع الأجهزة الأمنية

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 99

لمكافحة الجريمة واجتثاث جذورها من المجتمع أو على الأقل تهيئة البيئة غير المناسبة لانتشارها، من خلال تقليل العوامل الدافعة إلى إرتكاب السلوك الإجرامي ، فالجريمة كسلوك لا يمكن القضاء عليه في المجتمع لوجود عوامل متضافرة قد يكون المجتمع أحد أسبابها، مما يحتم استخدام وسائل الإعلام لمواجهة هده الظواهر السلبية في ضوء قدرة ومرونة الإعلام على إيصال الحقائق لجميع أفراد المجتمع وتحصينهم من أخطار الجريمة والانحراف .

الفرع الثالث : الأدوات الإعلامية لمكافحة الإرهاب .

الهدف من الاعلام بصفة عامة ، و الاعلام الأمني بصفة خاصة هو تصحيح الافكار والمفاهيم الخاطئة ، و تغيير الاتجاهات السلبية لدى أفراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الاثار السلبية الناجمة من ظواهر العنف التي تمس أمنهم و سلامتهم و دعوتهم للمساهمة في علاجها ، و لذا فإن من خلال هذه الدراسة سوف نستعين للكشف عن دور الاعلام الأمني في الوقاية من الجريمة الإرهابية من خلال مواجهة الظواهر الاجرامية و تحصين فكر المجتمع ضد الجريمة ومسبباتها[1] .

لقد شكل ظهور و سائل الاتصال الحديثة من صحافة و كالات أنباء ، إذاعة أنترنت تلفزيون ، أقمار صناعية .... طفرة كبيرة في الحياة البشرية ، حيث سهلت هذه الوسائل عملية الاتصال والتواصل بين الافراد و المجتمعات ، و بين الثقافات و الأمم جاعلة من العالم قرية كونية واحدة يتلاشى فيها البعد الزماني و المكاني كما لعبت هده الوسائل أدوارا هاما في تنمية المجتمعات و ترقيتها من كافة الجوانب الاجتماعية ، الثقافية ، التربوية نظرا لأدوارها ووظائفها المختلفة و التي منها : عملية التنشئة الاجتماعية[2]

يؤكد الاعلام الامني دوره و أهميته من خلال العمل على مساعدة العاملين في سلك الامن ومختلف المؤسسات والاجهزة العسكرية والامنية في القيام بواجبهم ورفع روحهم المعنوية إزاء ما يقومون به من أعمال في سبيل الحفاظ على سلامة و استقرار المجتمع. وعدم اختراء الإقليم السيادي الوطني .

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 99

[2] شعباني مالك ، **دور التلفزيون في التنشئة الإجتماعية** ،(مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة محمد خيضر، العددالسابع ، جانفي 2012) ، ص 214 .

المبحث الثاني : الإرهاب الدولي و تداعياته على السيادة .

نتطرق في هذا المبحث الى دراسة الارهاب الدولي و تداعياته على سيادة الدول المغاربية نتيجة لتطور نشاطه المحلي على الساحة الدولية وأصبح يشكل تهديدا على السيادة و يقوم بإختراق أقاليمها وتوجيه ظربات خاطفة أصابت المواطنين بالذعر و الاحساس بعدم الأمان ولهذا قمنا في هذا المبحث بتقديم نظرة شاملة حول انعكاسات 11 سبتمبر 2001 ، بالإضافة الى تسليط الضوء على مصادر تهديد السيادة الوطنية .

المطلب الأول : انعكاسات 11 سبتمبر 2001

لقد كان لنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية عامة و الجزائر خاصة مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني ، مهددة بذلك الأمن الجزائري، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة [1] ويعود تطورمثل هذه التشكيلات الإرهابية إلى عدة أسباب ، منها الاستبداد المحلي [2] التحدي الأجنبي للهوية العربية الإسلامية و إخفاقات الحركات القومية ، زد على ذلك سياسات بعض النظم السياسية التي أخطأت في التعامل مع الحركات الإسلامية ،هذه المتغيرات أدت إلى خلق نوع من توتر وشعور بالظلم والمهانة ، مما يؤدي في نهاية المطاف بالشروع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها نتيجة تعرض الكثير منهم إلى ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم ، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم إلى غيرذلك من الدوافع التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد.

في الجزائر هناك حركتان أساسيتان "الجماعة المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، فالأولى ذات بعد محلي ، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة[3] والتي نشأت سنة 1998 ، وكان أول من ترأسها عبد المجيد ديشو الذي قتل فخلفه نبيل صحراوي ، وبعد موته هو كذلك خلفه عبد المالك دروكال المعروف أبو مصعب عبد الودود.

---

[1] خالد ابراهيم المحجوبي ،**الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي و الإسلام العسكري** ، على الموقع الإلكتروني : www.ahewae.org/debat/show.art.aspaid200651 18/04 2019 ; 14:30 .

[2] محمد فهيم درويش ، **الجريمة في عصر العولمة** ، (القاهرة : الذهبي للطباعة والنشر ، ط 2 ، ، ص 53 . (2000

1 مقدم محمد ، **الأفغان الجزائريين من الجماعة الى القاعدة ، ملفات تحقيقات إرهابية** ، (الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2002) ، ص 78 .

اختلفت الآراء حول بداية العنف في هده المنطقة ، فهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهرةنتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة "هواري بومدين" وظاهرة الفساد السياسي، وماترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة ، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام.

أدى تفاقم وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري ، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب ، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو ، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المنطقة المغاربية [1] .

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح ، وتعتبر الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائر اخطر من الجماعة المسلحة ، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ، لتصبح بعد هذا التغيير ممثلا للقاعدة في شمال أفريقيا لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة بصفة رسمية في 2007/01/24 و لكي تستقطب المجاهدين من شمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحليةالتي تحاربهم .[2]

المطلب الثاني : مصادر تهديد السيادة الوطنية

من أهم العوامل الخارجية التي زادت من تفاقم الوضع في منطقة الساحل ، الأزمة الليبية التي انتهت بانهيار النظام ودخول البلاد في مرحلة من الفوضى، الأمر الذي أدى بوصول الأسلحة بشتى أنواعها إلى جميع شرائح المجتمع، مما سهل من عملية الاستيلاء عليه من طرف المنظمات الإرهابية وتهريبه إلى معقل هذه المنظمات بمنطقة الساحل و الصحراء ، إضافة إلى

---

[1] محمد سعيد أبو عامود ، **الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام و الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ع 113 ، 1993 ، ص 113 - 114 .

[2] دنيا الوطن ، الجماعة السلفية الجزائرية ، تغيير إسمها إلى قاعدة الجهاد في المغرب العربي ، على الموقع الإلكتروني: www.alwatanvoice.com/arabic/news/27/01/2007

فرار العديد ممن كانوا مجندين لصالح النظام القذافي محملين بأحدث الأسلحة مما زاد من تقوية هذه الجماعات المسلحة في دول الساحل.

إضافة إلى هذا وجود مجموعة من العوامل الداخلية التي زادت من تعقيد الوضع في مالي ، بداية بسقوط النظام الداخلي الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية ، وعدم قدرة الجيش السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي وفرض منطقها بالقوة.

استفحال الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بتعدد تياراتها ، بفعل عوامل متعددة مكنته من الحصول على موارد مالية مهمة، وأبرزها الفدية التي تعرضها الجماعات الإرهابية على الدول التي ينتمي إليها الرهائن والتي كانت محل اهتمام من طرف الجزائر في استصدار قرار أممي يمنع تقديم الفدية و لاتزال تسعى إلى تجريمها وهو ما عبر عنه الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية خلال الندوة الدولية للشراكة والتنمية ومكافحة الإرهاب في دول منطقة الساحل المنعقدة في الجزائر بتاريخ07. 09 . 2011.

الجزائر تسعى إلى إثراء الترسانة الدولية بنص يجرم دفع الفدية باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتمول الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل [1] حيث تشير الإحصائيات في هذا الصدد أن موارد الجماعات الإرهابية قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية ، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات مروحية تحصلت عليه بفعل الأزمة الليبية،كما أن هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنظمات التهريب التي هي كذلك على صلة بأطراف خارجية والتي تتخذ من المنطقة المغاربية كمناطق عبور.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى ما نسبته % 30 إلى 40 %من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ، ونسبة 27 % من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار، وهو ما يشكل مصدر من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة المغاربية [2] ، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير

---

[1] عاطف قدادرة ، ندوة محاربة الإرهاب تعرض الإستراتيجية الأمنيت لبلدان المنطقة ، الساحل الإفريقي مهدد إنفجار بسبب الوضع في ليبيا ، **جريدة الخبر الجزائرية** ، ع 6469 بتاريخ 2011.08.09 ، ص 05 .

[2] عمر فرحاني ، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على أمن المغرب العربي ، على الموقع الإلكتروني :

www.bouhania.com.news. 17/05/2019 ; 09 :00 .

تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للد راسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر هذه التهديدات المختلفة في منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية أثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل دول المنطقة المغاربية التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي ، فتعقد هذه التهديدات واستفحالها أدى إلى ردود أفعال متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية وأدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الأجنبي الذي له تأثيرات مباشرة على أمن المنطقة المغاربية.

التدخل الفرنسي في منطقة الساحل يضفي أو يعطي الشرعية لنشاط المجموعات الإرهابية في إنشاء قواعد خلفية من أجل محاربة عدو أجنبي والذي سيؤدي إلى كسب المزيد من المؤيدين في مسعاهم لإطالة الحرب في المنطقة ، مما يؤدي حتما بانسحاب الجماعات المسلحة من شمال مالي نحو الصحراء الكبرى الجزائرية وذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدودي الجزائري مع مالي والذي يتجاوز 1400 كم ، والتخطيط لعمليات إرهابية داخل الدول المغاربية وهو ما حدث بالفعل في الجزائر من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعدة تيقنتورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل عملية الاختطاف، وهو المسعى الذي يلتقي مع الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي تطمح لإبقاء قوات فرنسية في شمال مالي تحت مبرر الحفاظ على وحدة مالي وضمان تفعيل الحل السياسي المرتقب وهذا ما قد يشكل ضغط على الجزائر .

بعد أن نجحت فرنسا في إقصاء الانقلابي سانغو ورفاقه من تنازع السلطة مع الرئيس تراوري ، وبالتالي لن يعترض هذا الأخير ولا الحركة الوطنية لتحرير أزواد .

كما أن هذا الوضع سيؤدي حتما بالجزائر إلى تعزيز قوتها العسكرية في الجزائر على طول الحدود الجنوبي ، مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن هذه الميزانية ارتفعت سنة 2011 وتواصل الارتفاع سنتي 2012و[1] 2013 ماينعكس سلبا على مسار التنمية في الجزائر .

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 68 .

المطلب الثالث : التداعيات الإقتصادية للإرهاب الدولي .

الفرع الأول : تراجع النشاط السياحي .

تراجع النشاط السياحي في الجزئر أرجعه عدد من أصحاب الوكالات السياحية المهتمة بالسياحة الصحراوية ذلك إلى المشاكل التي تعرفها بعض دول الجوار خاصة ، فولاية أدرار المحادية للحدود المالية تأثرت السياحة فيها خاصة بما يحدث خلف الحدود ونفس الشيء ينطبق على السياحة في ولاية ايليزي التي تأثرت كثيرا بما يحدث بليبيا المجاورة هذا، بالإضافة إلى تنامي نشاط المجموعات الإرهابية و التي تصدت لها قوات الأمن المشتركة ، كما أثرت أيضا العمليات الإرهابية الأخيرة على الشريط الحدودي مع دولة مالي أين تعطلت وحولت أنظار الغرب إلى نظرة سلبية .[1]

الفرع الثاني : ظاهرة التهريب .

أولا : الحالة الأولى .

تعتمد على تهريب الوقود والسلع الجزائرية المدعمَة إلى دول الجوار هذه الظاهرة التي عرفت منذ الثمانينيات ولكن ازدادت حدَة حاليا بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الجوار ، ويتورط في هذه العملية شباب جزائري حسب تحريات مصالح الأمن - خاصة على مستوى الولايات الحدودية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة ، ومحاولة تحقيق الرفاهية عن طريق الربح السريع، واستغلال فرصة الربح نتيجة الأزمة الأمنية أين ركزت الدولة كلَ جهودها لمحاربة الإرهاب على المستوى الداخلي .

ثانيا الحالة الثانية .

تتعلق بظاهرة التهريب التي تقودها شبكات دولية تنشط بدول الجوار، ويمكن تقسيمها إلى فئتين :

1) الفئة الأولى : تدير عمليات تهريب السجائر والمخضرات من دول الجوار إلى داخل التراب الوطني وتنقسم بدورها إلى جهتين.

[1] بلقاسم بوسريفي ، تراجع النشاط السياحي بالجنوب ، على الموقع الالكتروني : www.altahrironline.com 04/04/2019 ; 17 :30

أ - **الجهة الأولى** : تقوم بتهريب الكوكايين والسجائر من دول الساحل الصحراوي إلى الحدود الجنوبية. للجزائر عبر مسالك وعرة يدركونها جيدا، بحيث يتم ترويج جزء والباقي يتم تهريبه إلى دول الخليج عبر ليبيا[1].

ب - الجهة الثانية تتولى عملية تهريب المخضرات المغربية إلى الجزائر ، لترويج جزء منها والباقي يتم تهريبه إلى دول الخليج العربي عن طريق ليبيا .

2) الفئة الثانية : تختص بتهريب الأسلحة من دول الساحل وليبيا إلى بقايا الجماعات المسلحة التي لا تزال تنشط ببعض المناطق الجبلية.

الفرع الثالث : الهجرة الغير نظامية العابرة للحدود .

تعد الجزائر أحد أكثر الدول المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غير شرعية و التسلل حيث تعتبر من المشكلات التي عانت منها على مر السنين ، خصوصا في رواقها الجنوبي مع كل من مالي و النيجر وليبيا و ذلك في ظل الأوضاع الدولاتية من الناحية الاقتصادية و الامنية و حتى البيئية منها ، و تتسم هده المشكلات العابرة للحدود الجزائرية بخصائص تنفرد بها و تميزها عن غيرها من الدول المغاربية مما يشكل تهديدا كبيرا للسيادة و تجاوز حدودها الإقليمية .

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 80 .

المبحث الثالث : الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي و انعكاساته على السيادة الوطنية .

تطرقنا في هذا المبحث الى الإستراتيجية التي انتهجها الجرائر في مواجهة الارهاب الدولي و طرق مكافحته ، حيث تناولنا بشكل رئيسي انعكاسات الارهاب الدولي على السيادة الوطنية أما في المطلب الثاني تم ادراج قضية تقنتورين وكيف تم احتواء الأزمة في المركب الغازي أما في المطلب الثالث ركزنا على التعاون الجزائري الغربي لمواجهة الإرهاب الدولي .

المطلب الأول : انعكاسات الارهاب الدولي على السيادة الوطنية .

تعد السيادة من المقومات الأساسية التي بني عليها صرح القانون الدولي المعاصر و يعد مفهومها من المفاهيم الهامة التي اهتم بها الفقهاء و باحثي السياسة على قدم المساواة و ذلك منذ ان جاء به المفكر جان بودان عام 1576، في كتابه الستة عن الدولة وقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور .[1]

تتجلى انعكاسات الإرهاب الدولي أو انعكاسات محاربته بشكل واضح على السيادة الدولية وتعد أولى المتأثرين به بعد الهدف المقصود من العمل الإرهابي حيث أصبحت ظاهرة الإرهاب التي تطورت بشكل كبير سواءا من حيث الانتشار أو من حيث الوسائل المستخدمة حيث تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الدول وسيادتها[2] خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث رفعت بعدها الولايات المتحدة الامريكية شعار مكافحة الارهاب الدولي و نصبت نفسها محامي العالم من هذه الظاهرة حيث وضعت بنفسها الأوصاف و الأفعال التي تعتبر في نظرها من قبل الأعمال الارهابية التي تتطلب المكافحة و شن الحرب عليها ، حيث ورد في تصريح لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001قال" نحن الآن القوة الأعظم ، نحن اللاعب الرئيس على المسرح الدولي و كل ما يجب أن نفكر به الآن مسؤوليتنا عن العالم بأسره ، و مصالحنا التي تشمل العالم كله[3].

---

[1] اميرة حناشي ، المرجع السابق ، ص ص 17 – 20 .

2 اسماعيل الغزال ، **الارهاب و القانون الدولي** ،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 1 ، 1990) ، ص 65 .

[3] زناتي محمد السعيد ، **أثر مكافحة الارهاب الدولي على سيادة الدول** ، (مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي تخصص حقوق) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013 – 2014 ، ص 19 .

يعتبر فقدان السيادة في حد ذاته تهديدا للأمن لأن ضعف الدول يؤدي إلى بروز تهديدات متعددة المصادر وهو ما يؤكد فرضية الدولة الفاشلة مصدر للتهديد الأمني ،لأنه كلما ضعفت الدولة وعجزت عن أداء وظائفها كلما سيطرت الجريمة المنظمة والتي تصنع منها دولة موازية للسوق السوداء يتم فيها التبادل الحر للأسلحة خاصة الخفيفة، وتجارة المخدرات و الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية ولضمان حماية واستمرار نشاطها غير الشرعي تقوم هذه العصابات بالتحالف مع المافيا الدولية والجماعات الإرهابية المتطرفة ، عن طريق إنشاء ميليشيات مسلحة خاصة لتغطية أنشطة التهريب، والقيام بالانقلابات و التمردات لوضع شبه أنظمة سياسية موالية وهو ما يؤدي إلى تواطؤ الأنظمة الهشة مع الجريمة المنظمة وبالتالي إنتاج تهديدات صلبة حيث تنشط في هذا المناخ الملوث و تخدم مصالحها الخاصة ، وهو ما يؤدي إلى التهام الجريمة المنظمة للثروة الوطنية وبالمقابل يتم تهميش شعوب المنطقة مما يزيد من حدة الفقر والبطالة والأمراض و انتهاكات حقوق الإنسان ، مما يؤدي إلى شعورهم بالإحباط والظلم .

وكردة فعل أمامهم يتمثل في الانخراط في الجريمة المنظمة والأنشطة غير الشرعية وبالتالي مضاعفة الجريمة مما يؤدي إلى زيادة هشاشة الدولة بتفكك مؤسساتها التي يتم انتخابها بأسلوب ديمقراطي صوري فريد من نوعه لا يوجد إلا في الدول التعيسة ، لأنه لا يعقل أن يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد انقلاب عسكري في دولة فاشلة وتحت إشراف جماعة الانقلاب ،[1] فالواقع أثبت أن الجماعة نفسها تصل للسلطة ولكن بأسلوب يختلف عن الانقلابات والتمردات عن طريق نزع البدلة العسكرية والترشح كأطراف مدنية ،ولكن لا يمكن لهذه الأطراف التي سيطرت على السلطة بالقوة العسكرية أن تصبح بعد ذلك تحكم بأسلوب ديمقراطي تحترم فيه القانون الذي انتهكته ، والأخطر من ذلك هو اعتراف الدول الغربية وحلفائها بنزاهة وشرعية عملية الانتخابات وبالتالي إعطاء نوع من الشرعية لنظام غيرشرعي وهي تدرك ذلك ، ولكن في العلاقات الدولية يتم تغليب لغة المصالح والمكاسب الاقتصادية و الجيواستراتيجية ولا مجال للتعاطف مع التعساء.

و في إطار عملية التدخل الخارجي تسعى معظم القوى الكبرى إلى تحقيق رهانين أساسيين ، فالأول الرهان الجيوسياسي إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الاستراتيجية فأغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية إذ أنه يتم الاحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الاقتصادية ، أما الرهان الثاني فهو جيوأمني حيث أن

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 75 .

طبيعة التهديدات المنبعثة من المجال الصحراوي تعتبر على أنها تحدي كبير يجتاح أمنهم الوطني[1] ، وهو ما يؤكد نظرية المؤامرة .

المطلب الثاني : قضية تيقنتورين و تطويق الأزمة .

شكل الإعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين في عام 2012 بالجزائر أبرز حدث أمني ، وتعود مجريات الأمور شهر جانفي والذي برز كمنعطف أمنيا تاريخي للجزائر، حيث دخلت مجموعة متكونة من 22 إرهابيا مسلحين بأسلحة ثقيلة ، و سيا رات رباعية الدفع ، تقدمت نحو المركب ، مستهدفة في البداية حافلة على متنها رعايا أجانب متوجهة للقاعدة ، و كانت النتيجته إغتيال رعيتين فرنسيتين و بريطاني ، بعدها توجهت المجموعة الإرهابية مباشرة نحو القاعدة وتم دخول المركب الغازي بعد إغتيال حارسها الأمني ، وأضحى المرّكب رهينة في أيدي المجموعة الإرهابية المسلحة ، وقد شارك في العملية مسلحون من ثماني جنسيات ":كندية – مصرية – ليبيّة - موريتانية – نيجيريّة - مالية – فرنسيّة – جزائرية[2] " ، وكان من مخططات القيادة القوات المسلحة الجزائرية .

بعد عملية الإحتجاز تم القيام بتطويق المنشأة وكان من الإجراءات المتخذة إعتبار حماية المنشئة من التفجير كأولوية قصوى ، ومنع الإرهابيين من الحصول على دعم سياسي وإعلامي و إعتبار العملية كعملية تستهدف الأمن الوطني.

الفرع الأول : تقسيم المهام .

أولا : العمل الإستخباراتي تم تكليف خلية الإستخبارات بجمع المعلومات والحصول عليها ، فتمت العملية بالتصوير الجوي إعتمادا على طائرات الإستطلاع ، إضافة إلى إختراق االإتصالات ، وإرسال فرق ميدانية لجمع المعلومات و الحصول على تسجيلات للإستفادة منها إعلاميا GIS .

ثانيا : التمركز و المهمات أهم عناصر العملية هي إشراك خمس مجموعات بشكل مباشر و ممنهج .

1 - الدعم المباشر: قدم سلاح الجو دعم مباشر من خلال الإستطلاع والمروحيات الهجومية ،إضافة إلى مروحيات للقناصة ، و قامت

[1] شعير أحمد ، المرجع السابق ، ص 76 .

[2] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، **المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب** ، (مدكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة 1436 – 1437 ، ص 104 .

الإستخبارات بتشكيل غرفة عمليات فورية لجمع المعلومات و إيصالها للعناصر[1] .

2- الدعم غير المباشر : وحدات ثقيلة كلفت بتأمين المخارج لمنع خروج أي شخص إضافة إلى عناصر من الدرك الوطني والجيش التي كلفت بتأمين الرهائن ، مع وجود فرق خاصة بالجيش الوطني الشعبي التي وضعت على إستعدادا للتدخل لإخماد النيران في حال تفجير المصنع ، مع تجهيز مستشفيات ميدانية تابعة للجيش.

ثالثا : التشكيلات الأمنية المشاركة .

1 - مجموعة التدخل الخاصة التابعة للإستعلامات و الأمن : كلفت بشكل مباشر بعملية جمع المعلومات داخل المنشأة وإقتحام مراكز إحتجاز حساسة خاصة أماكن إحتجاز الرهائن الأجنبية حيث يكون عدد الإرهابيين أكبر إضافة لنشر قناصةداخل المنشئة و في حوامات GIS .

2 - مفرزة التدخل الخاصة التابعة للدرك الوطني : كلفت بشكل مباشر بتأمين الرهائن الجزائريين ، وإقتحام مباني قاعدة الحياة حيث كان أغلبية الجزائريين محتجزين ،إضافة لتفكيك القنابل الموجودة و إغلاق الممرات بين قاعدة الحياة والمصنع ، وكان إختصاصها إقتحام أماكن ملغمة و قتال متلاحم و تكتيك.

3- **القوات الخاصة المظليين:** كلفت بدعم مباشر للقوات الموجودة بالميدان وتأمين المحيط والإشتباك المباشر وشارك بهذه المهمة سرايا من الفوج 18 مظليّين مغاوير، و السرية 45 لإقتحام و تحرير الرهائن الفوج 104 للمناورات العملياتية ،إضافة إلى دعم عمليات الإقتحام

و بهذا تم اعطاء الضوء الأخضر للقوات الخاصة و قوات التدخل السريع والمهمات الخاصة و الدرك الوطني بالقضاء على الإرهابيين المتواجدين داخل القاعدة ، فقد تفاجأ الكل بسرعة تحرك الجيش الجزائري وباشرت قوات الجيش الجزائري في عملية لنزع الألغام على مستوى المنشأة في عملية دامت أربعة أيام ، وأعلن عن مقتل 32 مهاجما في العملية من 06 جنسيات مختلفة ، وقال البيان أن القوات الج زائرية حررت 685 عاملا و 107 أجانب بينما قتل 23 رهينة خلال الهجوم 2 كان الحدث

[1] عملية تقنتورين درس جزائري لأرقى المعاهد العسكرية ، على الموقع الإلكتروني :
http://defense arab.com/vb/threads/645551 . 17/04/2019 ; 14:40

الإرهابي المسلح يحمل دلالات كثيرة ، و من أهمها البصمة الإج ا رمية متعددة الجنسيات، و قد وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي من حيث موقع العملية ذات الهجوم .[1]

رابعا : الآليات العسكرية المستجدّة في إطار تغير معطيات البيئة الأمنية الجزائرية .

الجزائر سبق وأن إتخذت مجموعة الإجراءات الأمنية العسكرية كان الهدف منها إستئصال الظاهرة الإرهابية التي عصفت بالبلاد خلال فترة العشرية السوداء و إستطاعت إلى حد كبير من إلحاق خسائر جسيمة في حربها ضد الإرهابيين والقضاء عليهم ، و هو ما أيضا أكسب قوات الأمن الجزائرية خبرة عسكرية ميدانية كبيرة أدت إلى تراجع العمليات الإرهابية و نسب إغتيالاتها ،التي كانت معظمها في الشمال ، و لكن مع تغيرات الأوضاع الأمنية بات الجنوب الجزائري مصدر قلق و تهديد أمني ، كونه منطقة ممتدة جغرافيا ذات طبيعة صحراوية وعرة ، يصعب ضبطه فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمني للعمليات الإرهابية المسلحة التي شنّها الإرهابيون في المناطق الجبليّة شمال ووسط الوطن ، مما إستلزم إعادة النظر في وضع إست راتيجيات تتناسب مع الواقع الأمني المستجد ، ونبرزه خلال النقاط التالية:

1 - إعادة تفعيل دور الجمارك:

تم تدريب عناصر من وحدات الجمارك الجزائرية العاملة بالجنوب على يد مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة ب:الأغواط – ورقلة ، على مختلف إستخدام الوسائل و المعدّات العسكرية ، و يدخل هذا البرنامج في إطار مخطط تحديث القطاع في تسطير إستراتيجية عمل مشتركة مع كل من الجيش والدرك و المديرية العامة للأمن الوطني التي قامت هي الأخرى بتكوين الفرق نفسها في سبيل محاربة تهريب الأسلحة و المتفجرات

وتتضمن الإستراتيجية خطط عمل في الميدان ، و هذا بصدد مواجهة الجريمة المنظمة ، و يكمن دور الجيش الوطني في العمل لزيادة فعالية الجمارك في الجانب القتالي على أساس تهريب الأسلحة عبر الحدود البريّة [2]

---

[1] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، المرجع السابق ، ص 105 .

[2] بوبيبة نبيل ، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ، (رسالة ماجيستير) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص 155 .

2 - القيام بمناورات في إطار مكافحة الإرهاب الدولي :

وهي مناروات جمعت قيادة الدرك الوطني و القيادة الجهوية الثانية لحرس الحدود حيث سمح هذا اللقاء بتنشيط مناورات في الولايات الحدودية في الجنوب الجزائري ،وهذا من أجل الرفع من مدى القدرات القتالية والكفاءة من أجل التصدي للجريمة المنظمة و الإرهاب.

3 - إعادة هيكلية إصلاحية في صفوف الأمن الوطني و التزويد بالمعدّات المتطورة:

وقد تمّ هذا الإصلاح بما يتناسب و مهمة مكافحة الجريمة المنظمة ،وحيث يكون الهدف الأساسي تغطية كامل الت ا رب الوطني بالمؤسسات الأمنية و تكوين إطارات مختصة في هذا مجال مكافحة الإرهاب ، مع الشروع في تجهيز المطارات الداخلية و الدولية و الموانئ و المعابر الحدودية بإمكانيات متطورة تعمل على إكتشاف المحاولات الرامية لإدخال الأسلحة أو المواد المتفجرة التي يحظر إدخالها ، مع العمل أيضا على توظيف عشرات الآلاف من المجندين الجدد ، و تزويد مصالح الأمن بالتجهيزات الحديثة [1]

4 - تأسيس المعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام :

أنشأ تحت إشراف قيادة الدرك الوطني وهو ما يعزز التكوين الفعّال لمكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب.

5 - تأسيس مركز عمليات و طني موحدّ:

وهو مركز مؤسس من قبل رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي لمكافحة الإرهاب ، و بناءا عليه تمّ وضع مخطط عمل أمني شهر جوان 2009 ، وهذا لتوسيع صلاحية القادة الميدانيين ، وتأسيس هيئات مختصة بعمليات التنسيق الميداني والأمني في الشمال و الجنوب الجزائري ، وقررت القوات المختصة في مكافحة الإرهاب المشتركة الخاضعة لرئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي إطلاق مخطط أمني وصف ب " الجديد والمرن "و هذا لمجابهة القاعدة في المنطقة ، مع تفعيل جانب العمل الإستخباراتي لتبادل المعلومات الأمنية المؤكدة ضدّ قيادات الإرهاب و رؤوس تنظيم القاعدة.

[1] بوبيية نبيل ، نفس المرجع ، ص 156 .

6 - إعادة ترسيم مهام قيادة العمليات الخاصة :

وهي تلك الفرق الخاصة لدائرة الإستعلامات و الأمن و التي نفذت الكثير من العمليات الناجحة ضد أمراء الجيا في التسعينات وأسندت لها مهام التحضير لعمليات نوعية ضد أمراء القاعدة [1] .

7 - تكوين حرس الحدود و العمل على تأهيله و دعمه:

يلتزم حرس الحدود بتأمين الشريط الحدودي لحماية التراب الوطني ، و بالأخص المناطق المعزولة و البعيدة عن المراقبة وهذا تحت قيادة الدرك الوطني.

8 - تفعيل مجال التنسيق بين مختلف المؤسسات الأمنية:

تجسد هذا التنسيق فعليا من خلال إتفاق تعاون بين الجمارك و الدرك الوطني شهر ماي 2008 ، في مجال مكافحة الإرهاب و هذا عبر تبادل المعلومات و العمل على التنسيق المشترك للإج ا رءات و الوسائل عبر مراكز المراقبة للجمارك ، و خصوصا على الحدود البريّة ، و لابدّ أن يتم تأسيس تلك المراكز في مواقع تخضع لشروط معينة مثل قربها من المواقع التي تتواجد بها وحدات الحرس الحدودي التابعة للدرك الوطني والعمل على تكوين عناصر الجمارك و عناصر الدرك الوطني في سبيل مكافحة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة[2] .

الفرع الثاني : الإستراتيجية الأمنية – العسكرية للجزائر في ظل التهديدات الخارجية الجديدة:

في إطار الدارسة التي جاءت تحت عنوان" تقييم الأخطار والرهانات الأمنية في منطقة الساحل " وأيضا حسب تقرير صادر عن مرصد دول الساحل و الصحراء للدراسات الجيواستراتيجية ، أن تركيز التنظيم الإرهابي لعمله في منطقة الساحل ، جاء هروبا من الضغط الممارس من قبل أجهزة الأمن الجزائرية في المناطق الشمالية وهذا بعد الضربات التي تلقتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، على يد قوات الأمن والجيش الوطني الشعبي.

أشارت الدراسة إلى أن منطقة الصحراء الكبرى خارج حدود الجزائر أصبحت ملاذا شبه آمن للنشاط الإرهابي بمثابة القاعدة اللوجيستيكية التي يحصل منها التنظيم الإرهابي، على المال والسلاح ومختلف المؤن فضلا عن

---

[1] بويبية نبيل ، المرجع السابق ، ص ص 157- 158 .

[2] بويبية نبيل ، المرجع نفسه ، ص ص 159 – 160 .

الحماية التي يوّفرها سكان هذه المنطقة ، و قد حصر التقرير مجال نفوذ الجماعات الإرهابية في المنطقة التي تنحصر مابين موريتانيا وتشاد ، مرورا بالجزائر و النيجر ومالي وهي المنطقة التي تحوّلت إلى معسكرات يتدرب فيها التنظيم الإرهابي في ظل غياب التنسيق الأمني بين دول الساحل والصحراء وفضلا عن تلاقي المصالح بين الإرهاب وعصابات المافيا المختصة في تهريب السلاح والمخدرات [1]

وشكل تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية – الجزائرية وترعرع الجماعات الإرهابية فيها وإمتلاكها أسلحة خطيرة ، أصبح هذا الوضع يشكل تهديدا أكبر على أمن الجزائر ومما يزيد الأمر سوءا أن الجزائر مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة [2]

فمن الناحية التقنية الإجرائية ، فقد إتخذت وزارة الدفاع الجزائرية إحتياطاتها لمكافحة الإرهاب عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى ، و ضبط الحدود الج زائرية - التونسية بأكثر من 81 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس ، وتم نشر ما يقارب 60000 جندي مع الحدود المشتركة مع دول الساحل الإفريقي . [3]

المطلب الثالث : التعاون الجزائري الغربي لمواجهة الإرهاب الدولي .

شهدت ظاهرة الإرهاب الدولي تطورات خطيرة في العقود القليلة الماضية جعلت منها خطرا حقيقيا تهدد المجتمع ككل وهذا ما عزز الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة ولاسيما بعد 11 سبتمبر ، وما تلاها من حرب عالمية ضد الإرهاب وبالنسبة للجزائر اعتبارا من تجربتها المهتمة في مكافحة الإرهاب ، لذا دخلت البلاد في تعاونيات أمنية مشتركة مع الدول الغربية الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وهذا سعيا للحفاظ على المصالح المشتركة من التهديدات الأمنية.

---

[1] محمد مسلم ، **ضربات الجيش الجزائري أرغمت الارهابين على التراجع و الفرار نحو الصحراء الكبرى ،**
على الموقع الالكتروني :
http//www .aljazairess.com 14/04/2019 ; 15 :50 .

[2] ياسين بودهان ، **دور الجزائر في حل الأزمة الليبية** ، على الموقع الإلكتروني :
http//www.wachingtoninstitue.or16/03/2019 ; 00 :45 .

[3] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، المرجع السابق ، ص 109 .

الفرع الأول : التعاون مع الجانب الأوربي .

لقد احتلت هذه الظاهرة مساحة واسعة و مهمة على الصعيد القانوني والأمني في أوروبا نظرا لاتساع خطورة العمليات الإرهابية والتي تفاقمت على مر السنوات القليلة الماضية ، وبالتالي اتخذت الدول الأروبية تدابير وقائية لتحمي نفسها من التهديد الإرهابي والتي تمس بالدرجة الأولى مبادئها واستقرارها الأمني.[1] ، وقد شهدت أوروبا و خاصة أثناء ظهور تنظيم القاعدة هجمات كبيرة نفذها أشخاص يعتنقون مبادئ تنظيم القاعدة .[2]

عقد المؤتمر السادس في برشلونة في جوان 2000 الذي دعى، إلى تعزيزالتعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط[3] ، وفي قمة الاتحاد الأوروبي عام 2002 باسبانيا ، أعلن انه سوف يرتكز على الحوار السياسي مع دولة ثالثة في الحرب على الإرهاب حتى يعزز القدرة على الاستجابة الفعلية لخطرالار هاب الدولي وقد إختار الإتحاد الأوروبي بالتشاور مع لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة تقديم المساعدات الفنية اللازمة وانطلاق بعثات التقييم نهاية عام 2002 وبداية 2003 وتم تضمين الفقرات المناهضة للإرهاب في إتفاقيات مع تشيلي والجزائر ومصر ولبنان بنهاية قمة الإتحاد الأوربي لسنة 2003 .[4]

الفرع الثاني : التعاون الجزائري – الفرنسي في مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية .

أصبحت ظاهرة انتشار وزيادة العمليات الإرهابية على المستوى الوطني والدولي دافعا للكثير من الدول الأ وروبية ومنها فرنسا لاتخاذ اجراءات معينة لتامين أمنها وامن مجتمعه[5] ، وقد وضعت الجزائر وفرنسا ورقة طريق طموحة تستجيب للإرادة المشتركة والمتمثلة في ترقية مستوى العلاقات وقدرات البلدين وجاء في البيان المشترك للدورة الأولى للجنة المشتركة رفيعة المستوى الجزائر- فرنسا والمنعقدة في الجزائر شهر ديسمبر 2013و هذا من أجل دراسة الأوضاع المشتركة بأبعادها الجيوأمنية و استخباراتية تعاونية[6] ولعل أبرز ما يمكن ذكره جراء هذا التعاون هو

---

[1] رنا مولود سبع ،" ماهية الإرهاب الدولي و تأثيره على واقع حقوق الإنسان ، فرنسا و بريطانيا نموذجا" **مجلة دراسات دولية** ، العدد 49 ، بغداد 2011 ، ص 155 .

[2] سكاي نيوز عربية ، أبو ظبي ، **هجمات دامية في أوربا الغربية** ، على الموقع الإلكتروني :
http/ www.skynew arabia.com/web/article /826816 03/03/2019 16:00 .

[3] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، المرجع السابق ، ص 145 .

[4] رونالد كريلينستن ، **مكافحة الإرهاب** ، ترجمة أحمد التيجاني (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2011) ، ص 214 .

[5] رنا مولود سبع ، المرجع السابق ، 179 .

[6] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، المرجع السابق ، ص 145 .

قرار الجزائر السماح للطيران الحربي الفرنسي بإختراق أجوائها سنة 2013 بهدف القضاء على سيطرة الجماعات الإرهابية في شمال مالي ، وتضمن القرار أيضا بالسماح للطائرات الجوية الفرنسية بحق التزود بالوقود في الحالات الطارئة والذي تم بعد مشاورات ومفاوضات تم التنسيق فيها في خريف 2012 [1].

الفرع الثالث :التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الأمني.

شكل يوم 11 سبتمبر 2001 طفرة نوعية في تطور الإرهاب و جهود مكافحته ، ففي هذا اليوم تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم إرهابي إستهدف العمق الأمريكي في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ أمريكا الحديث ، و قد تسبب هذا الهجوم الذي إتهام تنظيم القاعدة بتنفيذه في قتل أكثر من ثلاثة أضعاف في مجمل الهجمات الإرهابية خلال السنوات الثلاثين الماضية وقد مهدت هذه الهجمات الإرهابية لتحولات إستراتيجية كبيرة على الساحة الدولية ليس فقط على صعيد إستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية ،و لكن على صعيد تفاعلاتها أيضا كلها ، ورسم حركتها ، حيث كشفت هذه الهجمات عن مدى قوة التنظيمات الإرهابية وإنتشارها في العالم [2].

أولا : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ضمن النطاق الإقليمي للجزائر .

نظرت القيادة الأمريكية للإرهاب كبوابة للدخول بسياسات أمنية في إفريقيا وخاصة في الصحراء ، وفي المحاور الأساسية المحيطة بالمجال الإفريقي الصحراوي ،وقد تدخلت أمريكا في هذه المحاور بسياسات و برامج أمنية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 متعددة الأوجه ، طوال سنوات عدّة هدفها هزم التنظيمات الإرهابية عبر تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب و توثيق التعاون بين قوات الأمن و تعزيز الديمقراطية و تشويه صمعة الإرهاب ، و تقوية العلاقات الثنائية العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المنطقة .[3]

فقد جعلت الحرب الأمريكية على الإرهاب في المجال الإقليمي الإفريقي والمغاربي من بين المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم ، التي يجب التركيز عليها خاصة منطقة الصحراء و الساحل بعد تحولها ملاذا لتنظيم

---

[1] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، المكان نفسه .

[2] فتوح أبو الذهب ، **هيكل التدخل الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي و انعكاساته على السيادة الوطنية** ، (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط1 ، 2001) ، 36 .

[3] كريم مصلوح ، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا**،(أبوظبي: مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ط1 ، 2014) ص ص 233 – 235 .

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1] ،و قد تمّ تخصيص برنامج أمني و عسكري لمنطقة الساحل والصحراء و هو خطوة أمريكية في إتجاه إعادة تحديد الجغرافيا الأمنية في إفريقيا و أمركة المقاربات الأمنية فيها [2] .

وقد سارع الكونغرس الأمريكي عام 2003 و تحت رعاية مركز الإستراتيجية و الدراسات الدولية (csis) لتنظيم مؤتمر حول طبيعة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا و تلا هذا ،تقرير ثاني في شهر جويلية 2004 و الذي تحدث صراحة عن تعاظم التهديد الإرهابي في القارة الإفريقية ، وكانت هناك أيضا مباردة في جوان 2005 ، هدفت إلى مساعدة حكومات المنطقة لتحسين ،السيطرة على أراضيها إنطلاقا للطبيعة الصحراوية للإقليم حتى لا يصبح ملاذا للإرهابيين بناءا على تنمية القدرات المحلية والتعاون بين حكومات المنطقة .

لقد إمتدّ مجال المبادرة جغرافيا بضمّ دول من شمال و غرب إفريقيا : الجزائر – تشاد - مالي – المغرب - النيجر– السنغال- نيجيريا - تونس - ليبيا، و تم عقد اتفاق شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، وأعلن جورج بوش في 6 فيفري - 2007 رسميا عن إنشاء قيادة جهوية لإفريقيا يسمح للولايات المتحدة بتطوير مقاربة أكثر فعاّلية من خلال القوات الأميريكية أفريكوم على مستوى القارة .[3]

ولقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في تصنيف الحركات الإرهابية الأساسية في منطقة الصح ا رء ومنبينها تصنيف الجماعة السلفية للدعوة و القتال بعد العمليات التي قام بها زعيم هذه الجماعة عماري صيفي ، على أنها تمثّل تهديدا إقليميا و قاريا ،و يخول هذا التصنيف بأنه ذا تهديد إقليمي و قاري للسلطات الأمريكية التدخل لمحاربتها و إستهدافها و تفعيل حضورها الأمني[4] .

---

[1] ظريف شاكر ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية التحديات و الرهانات** ، (رسالة ماجيستير) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة 2008 – 2010 ، ص 151 .

[2] كريم مصلوح ، المرجع السابق ، ص 234 .

[3] ظريف شاكر ، المرجع السابق ، ص 153 .

[4] ظريف شاكر، المرجع نفسه ، ص 239 .

ثانيا : مظاهر التعاون الأمني الجزائري - الأمريكي:

لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتشر بشكل مباشر في المنطقة الصحراوية االصعبة ،و لكنها دعمت جهودها بالحضور في البحر الأبيض المتوسط و بالتعاون الأمني المباشر مع بلدان شمال إفريقيا من خلال لكنة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ،حيث تمّ إطلاق برنامجه في أكتوبر 2012 ،حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن شاركت في مناورات ثنائية في الجنوب الجزائري ، و قد إستفادت الجزائرمن دبلوماسيتها في المنطقة للمحافظة على مستوى الوضع القائم ، و المراهنة على حدوث تطورات أو أحداث غير محسوبة تصّب في صالحها . [1]

عكفت السلطات الأمريكية من خلال القيادة الإفريقية للجيش" أفريكوم " على دعم قدرات وحدات من الجيش الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب و الحرب اللامتوازية ، حيث أسندت مهمة التكوين و التأطير للمجموعة الثالثة للإتصالات المتخصصة في مجال الدفاع و الأسلحة ، و لاسيما المتفجرات ، أنشأت تفريغ مجموعة "لوكهيدمارتن" حيث وفرت دورات تكوين و تدريب متخصصة تهدف إلى دعم قدرات التحليل و الوقاية من العمليات الإرهابية لاسيما التي تستخدم المتفجرات التقليدية و تختص الشركة الأمريكية المختصة في القيادة المسيرة بالكمبيوتر والتحكم والإتصال ، والإستعلام العسكري و المراقبة والإستطلاع وهذه الآليات تسمح للوحدات العسكرية بتنسيق عملياتها بفعالية ، يندرج عملها في سياق التقارب العسكري الجزائري في مجال مكافحة الارهاب ، تم الإشراف من قبل خبراء من الجانبين على ورشات عمل في إطار برنامج المساعدة ضد الإرهاب (إي.تي.أي) لمساعدة أجهزة الأمن الجزائرية على تطوير إستراتيجيات وإجراءات مكافحة الإرهاب .

يمكننا القول أن هذا التوجه الأمريكي ينعكس لدعم القدرات العملياتية للجيش الوطني الشعبي ، و الرغبة في التعامل مع معطيات ميدانية لحروب الجيل الجديد خصوصا مع القلق الذّي إنتاب واشنطن من تداعيات الوضع في الساحل و الصحراء [2] لمكافحة الإرهاب يعتبر التنسيق بين الجزائر و دول الساحل الثلاث المجاورة لها من صميم الدعوة الأمريكية ، كتلك التي قدّمها الرئيس باراك أوباما في الإسترلتيجية القومية، إزاء ما يتعلق بمكافحة إرهاب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في يونيو 2011 ، و قد عرفت المساعدات الأمنية الموجهّة للجزائر إرتفاعا ملحوظا ، ففي عام 2000

---

[1] بن عيسى نصيرة و حديد نورة ، المرجع السابق ، ص 148 .

[2] حفيظ صوالحي ،" برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري يشمل مكافحة الارهاب و الحرب الآمتوازية "، **جريدة الخبرالجزائرية** ، ع 233 ، 2013.07.28 ، ص 03 .

بلغت 115000دولار أمريكي وفي عام 2010 بلغت 1.7 مليون دولار ،ضمن شراكة مكافحة الإرهاب عبرالصحراء المقدّمة من الولايات التحدة الأمريكية في اطار برنامج المساعدة الثنائية .[1]

وقد أسفر التعاون الثنائي الإستخباراتي المعلوماتي على تفكيك العديد من الشبكات الدولية للإرهاب ، و تجميد حسابات بنكية لتمويل الجماعات الإرهابية بقرارمن الخزينة الأمريكية و الذي تركز حول تجميد الأرصدة المالية لأربعة قياديين في تنظيم القاعدة من ضمنهم فرع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و ذلك بطلب من الجزائر[2] .

وقد باتت الولايات المتحدة الأمريكية حليفا تقليديا للجزائر في ملف مكافحة الإرهاب عبر اللقاءات الدولية المختلفة التي تعقد لدراسة مخاطر القاعدة وتهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم ، وتعمل الجزائر على تقوية دورها الإقليمي مع رفعها شعار رفض تدخل الأطراف الخارجية ، حيث رفضت الجزائر من جهتها بوضوح استضافة قيادة الأركان الأمريكية "أفريكوم"، رغم أنها حسب الرؤية الأمريكية تعتبر " دولة محورية "في القارة الإفريقية ولها دور كبير في الحرب العالمية ضدّ الإرهاب ، ولم تفلح الزيارات الرسمية ل :وزير الخارجية السابق كولن باول ، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ، و أيضا زيارة وروبرت مويلر مدير مكتب التحقيقات الأمريكية (FBI) ، و أيضا وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزارايس في إقناع الجزائر بقبول هذا المقترح [3]

تتجلى انعكاسات الإرهاب الدولي أو انعكاسات محاربته بشكل واضح على السيادة الدولية وتعد أولى المتأثرين به بعد الهدف المقصود من العمل الإرهابي حيث أصبحت ظاهرة الإرهاب التي تطورتبشكل كبير سواءا من حيث الانتشار أو من حيث الوسائل المستخدمة تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الدول وسيادتها .

أصبحت ظاهرة "الإرهاب" التي تطورت بشكل كبير سواء من حيث الانتشار أو من حيث الوسائل المستخدمة، تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الدول، وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001م، التي كتبت الأحرف الأولى لمستقبل جديد في العالم، وقد وضعت هذه الأحداث حجر الأساس لنظام عالمي جديد، يقوم على مبدأ الصراع ما بين قطبين: قطب ظاهر تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وقطب خفي وهو الإرهاب .

---

[1] كريم مصلوح ، المرجع السابق ، ص ص 124 – 125 .

[2] ياس حمدي ، تنظيم القاعدة ليس قويا و انما الضعف يكمن في مستوى التصدي له ، **يومية الخبر الجزائرية** ، ع 02 ، 2008.12.29 ص 02 .

[3] بوحنية قوى ، مرجع سابق ، ص 09 .

لقد شكلت أحداث الإعتداء بالمركب الغازي بتقنتورين الجزائرحيث أن الجزائر سبق وأن إتخذت مجموعة الإجراءات الأمنية العسكرية كان الهدف منها إستئصال الظاهرة الإرهابية التي عصفت بالبلاد خلال فترة العشرية السوداء ، و إستطاعت إلى حد كبير من إلحاق خسائر جسيمة في حربها ضد الإرهابيين و القضاء عليهم ،و هو ما أيضا أكسب قوات الأمن الجزائرية خبرة عسكرية ميدانية كبيرة أدت إلى تراجع العمليات الإرهابية و نسب إغتيالاتها ،التي كانت معظمها في الشمال ، و لكن مع تغيرات الأوضاع الأمنية بات الجنوب الجزائري مصدر قلق و تهديد أمني ، الا أن الجزائر أثبتت للعالم أجمع أنها قادرة على حماية اقليمها من أي اعتداء ارهابي من شأنه أن يخترق حدودها و يهدد سيادتها .

التعاون الجزائري الأمريكي في مواجهة الارهاب الدولي لهو دليل على قدرة الجزائر في مجال مكافحة الارهاب الدولي ، وتعمل الجزائر على تقوية دورها الإقليمي ، مع رفعها شعار رفض تدخل الأطراف الخارجية ، حيث رفضت الجزائر من جهتها بوضوح استضافة قيادة الأركان الأمريكية "أفريكوم" بإعتبارأن سيادتها خط أحمر ، رغم أنها حسب الرؤية الأمريكية تعتبر " دولة محورية "في القارة الإفريقية ولها دور كبير في الحرب العالمية ضدّ الإرهاب ,

خاتمة

لقد أصبح الإرهاب الدولي اليوم واقع ملموس أو شيء محسوس لا يستطيع احد إنكاره أو التغاضي عن نتائجه ، فهو حرب عمياء لم تشهد لها البشرية مثيلا ، أكلت الأخضر واليابس وحصدت الأرواح البريئة وشتت شمل العائلات الآمنة المطمئنة ودمرت نظم الحياة الاجتماعية وحطمت رتابة الحياة الاقتصادية وعصفت بالأنماط السياسية وأبادت مظاهر الإرهاب الدولي وهي جريمة من أبشع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين وتقويض المكتسبات الحضارية في كثير من بلدان العالم ، كما يهدد الإرهاب الدولي السلام العالمي ، والأمن الإقليمي للأمم ومصالحها الحيوية ، وهي ظاهرة لها تفسيراتها لدى كل دولة أو مجتمع.

و تجدر الإشارة إلى أن الإرهاب كظاهرة إجرامية وليد الظروف الصعبة التي تعيشها بعض المجتمعات و التي تدفع بأفراده نحو التطرف وقد يقع كذلك حتى في المجتمعات التي تعيش رخاء و ازدهار مثل الجماعات اليمينية المتطرفة في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية .

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال محاربة الإرهاب بكل أشكاله وذلك بالنظر إلى الأزمة التي عايشتها البلاد خلال العشرية السوداء بسبب هذه الظاهرة الإجرامية مما دفعها إلى إصدار ترسانة هامة من القوانين بغية مكافحة الإرهاب ، كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتعاون الدولي على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

وتهدف المتغيرات التي استجدت على مفهوم السيادة والمتمثلة أساسا في التدخل باسم مكافحة الإرهاب ، إلى السيطرة على الدولة الوطنية وإخضاع قوانينها لحركتها وحريتها في العمل ، و وذريعة مكافحة الإرهاب ، ما هي إلا وسيلة استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كسلم للوصول إلى أهدافها وتحقيق مآربها الإستراتيجية ، وهي في سبيل تحقيق ما تصبو إليه تدمر الدول وخاصة منها العربية والإسلامية والنامية عن طريق الانتقاص من سيادتها ، وجعلها محدودة.

فالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أقوى دولة في العالم في جميع المجالات تستغل هذه المتغيرات الدولية ، بدعوى نشر الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان ،

ومكافحة الإرهاب والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وغيرها من المبادئ السامية التي تصبو إليها .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي :

- لم تكن هجمات 11 سبتمبر مجرد عملية إرهابية عادية بل كانت نقطة بالغة الأهمية في أشكال وآليات الصراع الدولي و تسببت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للدول الكبرى بما يتضمنه ذلك من إعادة تعريف دور أدوات هذه السياسة ولاسيما الأداة العسكرية ومن أبرز نتائج التطورات أنها دفعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب و معاقبة الدول التي ترعاه ، و هي في حقيقة الأمر جاءت لتؤكد خطر التوجه الأمريكي على السلام العالمي خاصة وأن الولايات في ردها على هذه الاعتداءات ضربت بعرض الحائط ما استقر عليه المجتمع الدولي من قواعد قانونية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية و لجأت إلى الخيار العسكري ,

- ربط تلك الاعتداءات بالعرب و المسلمين واعتبارهم من تنظيم القاعدة مع أن التطرف و الإرهاب بشتى صوره ، ولهذا فإن الاتهامات الغير مبررة ضد الإسلام ظلم كبير لأن الإرهاب كما رأينا ظاهرة عالمية لا دين له فقد يرتكبه ممن ينتسبون إلى الديانة الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية أو إلى ديانة غير سماوية .

- رغم كل المحاولات المخالفة لوضع تعريف للإرهاب هناك شبه إجماع على صعوبة وضع تعريف له بالإضافة إلى سعي الدول العظمى إلى إبقائه غامضا لكي تبقى لهم الحرية المطلقة في إطلاق تهمة الإرهاب على الحركات التي تهدد سياستها كم هو الحال بالنسبة إلى إسرائيل التي تحاول إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الفلسطينية مستخدمة في نفس الوقت وسائل تتسم بالوحشية و البربرية لمهاجمة أهداف بريئة بشكل يمثل خرقا لأبسط القيم الإنسانية .

- تلعب الجزائر دورا رياديا في المنطقة المغاربية حيث أصبحت متمرسة في مكافحة الإرهاب الذي عانت من ويلاته لسنوات أضحت شريكا مهما في هذا المجال حيث تستشيرها العديد من الدول المجاورة الأفريقية و العربية و خاصة القوى العظمى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا التي أظهرت ارتياحها من

الموقف الجزائري إزاء الإرهاب ، وتم تصنيفها من بين الدول المؤثرة في العالم الإسلامي .

و فيما يلي مجموعة من الاقتراحات التي نأمل أن يكون لها صدى :

- تنمية التعاون الثنائي و متعدد الأطراف بين الدول من أجل مكافحة الارهاب عن طريق تبادل الخبرات تبادل المعلومات من خلال تطوير الاستعلامات الدولية و الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة و التعاون في مجال تسهيل تبادل و تسهيل عملية تسليم الإرهابيين إلى الجهات القضائية المختصة في محاكمتهم .

- على الصعيد العربي و الإسلامي فإنه يقع على عاتقنا تقديم مجموعة من الملتقيات والمحاضرات لكافة شرائح المجتمع على المستوى المحلي و الدولي من أجل توضيح الصورة الصحيحة للإسلام .

- انشاء محكمة جنائية دولية متخصصة في محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي .

- عقد مؤتمرات دولية للتعريف بالإرهاب وتمييزه عن الجرائم الأخرى ، و إيجاد اتفاقية دولية شارعة تكون ملزمة لكافة أعضاء المجتمع الدولي من أجل اتخاذ التدابير الآزمة لمكافحة هذه الظاهرة .

قائمة المصادر و المراجع

I. المصادر

– القرآن الكريم .

II. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1 - ابي الفاضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور . **لسان العرب** . (القاهرة : دار النهضة العربية .ط1 . 1995) .

2 - أحمد فلاح العموش . **مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرون** السعودية : مركز دراسات والبحوث . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ط1 . 2006.

3 - إسماعيل الغزال . **الإرهاب و القانون الدولي** . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، ط 1 1990 .

4 - اسماعيل الغزال ، **الارهاب و القانون الدولي** ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط 1 . 1990 .

5 - مام حسنين عطاء الله . **الإرهاب . البنيان القانوني للجريمة** .الاسكندرية : د.م . ج . المطبوعات الجامعية ب . ط 2004) .

6 - أنس الطالبي . **الارهاب و اثره على السلم و الامن العالمي** . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : ب ط . الرباط . 2014 .

7 - جاد عبد الرحمن واصل . **ارهاب الدولة** . دار الجامعة الجديدة : مصر . ب ط . 2008 .

8 - جمال عبد الناصر مانع ، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** . عنابة : دار النشر و التوزيع . 2004 .

9 - حسنين عطاء الله إمام ، **الإرهاب و البنيان القانوني للجريمة** الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية . 2004 .

10 - خالد تدمري . **واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية** . دمشق . ب . ط . 2010 .

11 - رونالد كريلينستن . مكافحة الإرهاب . ترجمة أحمد التيجاني أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية . ط 1 . 2011 .

12 - سامي جاد عبد الرحمن واصل . **إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام**. الإسكندرية :منشأة المعارف . 2003 .

13 - عـاطف عبـد الفتـاح عجـوة **البطالــة فــي العــالم العربــي و علاقتهــا بالجريمـــة** . الريـــاض:المركز العربـــي للدراســـات الامنيـــة و التـــدريب . 1986.
14 - عبـد الرحمـان أبـو بكـر ياسـين **. الارهــاب باســتخدام المتفجــرات** . الريـــاض : المركـــز العربـــي للدراســـات الأمنيـــة و التـــدريب ب ط . ســـنة 1991 .
15 - عبـد القـادر رزيـق المخـادمي . **النظـام الـدولي الجديـد :الثابـت والمتغير** الجزائر: د.م.ج . المطبوعات الجامعية ط3. 2006 .
16 - عبـد الله بـن عبـد العزيـز اليوسـف . **الأنسـاق الاجتماعيـة و دورهـا فـي مقاومـــة الإرهـــاب و التطـــرف .** الريـــاض : جامعـــة نـــايف العربيـــة للعلـــوم الأمنية ط 1. 2006.
17 - عبـد الناصـر جنـدلي . **تقنيـات و منـاهج البحـث فـي العلـوم السياسـية و الاجتماعية .** الجزائر : د. م. ج . ط 2. 2007.
18 - عبـد الناصـر حريـز . **النظـام السياسـي الإرهـابي . دراسـة مقارنـة مـع النازيـة والفاشـية و النظـام العنصـري فـي جنـوب إفريقيـا** . القـاهرة :مكتبـة مدبولي 1997 .
19 - عصـــام عبـــد الفتـــاح عبـــد الســـميع مطـــر . **الجريمـــة الارهابيـــة .** الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر . ط 2 . 2005 .
20 - علـــي بـــن فـــايز . **الارهـــاب الفهـــم المفـــروض للإرهـــاب المرفـــوض** . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . ط 1 . 2001 .
21 - علـــي يوســـف الشـــكري . **الإرهـــاب الـــدولي** . الأردن : دار أســـامة للنشر و التوزيع . ط 1 2008 .
22 - كـريم مصـلوح . **الأمـن فـي منطقـة السـاحل و الصـحراء فـي إفريقيـا** أبـــوظبي: مركـــز الامـــارات للبحـــوث و الدراســـات الاســـتراتيجية ط1 . 2014 .
23 - محمـد سـعيد الـدقاق . **القـانون الـدولي المصـادر-الأشـخاص** . بيـروت . الدار الجامعية للطباعة و النشر . 1983 .
24 - محمـد شـلبي . **المنهجيـة فـي التحليـل السياسـي المفـاهيم المنـاهج الإقترابات و الأدوات** . مصر : القاهرة 1997
25 - محمـد طـه بـدوي . **مـدخل الـى علـم العلاقـات الدوليـة** . بيـروت : دار النهضة العربية للطباعة و النشر .
26 - محمـد علـي دهـاش . دراسـات فـي الحركـات الوطنيـة و الاتجاهـات الوحدوية في المغرب العربي مشورات اتحاد الكتاب . دمشق . 2004 .
27 - محمـد عـوض الهزايمـة . **قضـايا دوليـة . تركـة قـرن مضـى وحمولـة قرن أتى** عمان : جامعة العلوم التطبيقية . ط 1 2005 .

28 - محمد فهيم درويش . **الجريمة في عصر العولمة** . القاهرة : الذهبي للطباعة والنشر . ط 2 . 2000 .
29 - محمد مؤنس محب الدين . **الإرهاب في القانون الجنائي** . دراسة قانونية مقارنة . مصر : مكتبة الانجلو مصرية . دن ط . 1983.
30 - محمد مقدم . **الأفغان الجزائريين من الجماعة الى القاعدة . ملفات تحقيقات إرهابية** . الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار 2002 –
31 - فتوح أبو الذهب . هيكل التدخل الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي و انعكاساته على السيادة الوطنية . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية . ط1 . 2001 .
32 - منتصر سعيد حمودة . **الإرهاب الدولي ،جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام و الفقه الإسلامي** . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة 2006 .
33 - نبيل أحمد حلمي . **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام** القاهرة : دار النهضة العربية . ط . 1 1998.
34 - هارون فرغلي . **الارهاب العولمي وانهيار الامراطورية الامريكية** . دار الوافي للطباعة و النشر ، 2006 .
35 - هايل عبد المولى . **الإرهاب حقيقته – معناه** ، الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع . ط1 2008 .
36 - وقاف العياشي . مكافحة الارهاب بين السياسة و القانون . الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع . القبة . 2006.
37 - يوسف كوران . جريمة الارهاب و المسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي و الدولي . العراق : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية . 2007 .
38 - حسنين المحمدي بوادي ، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب و سندان الغرب** . الاسكندرية : دار الجامعي 2004 .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

1- أحمد ابراهيم محمود . **الارهاب الجديد ، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية** . مجلة السياسة الدولية . ع 147 . الأهرام . 2002 .

2 - أمال بن صويلح . **التعاون الدولي وقوانين مكافحة الارهاب الدولي** . مذكرة لنيل شهادة الماجيسير في القانون الدولي العام تخصص العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية . كلية الحقوق و العلوم السياسية : جامعة منتوري قسنطينة . السنة الجامعية 2008 2009 .

3 - أميرة حناشي . **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة** . رسالة ماجيستير في القانون العام . فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية . كلية الحقوق . جامعة منتوري قسنطينة . 2007 _ 2008 .

4 - بن الشيخ محمد صلاح الدين. **السياسة الدفاعية للجزائر و أثرها في مكافحة الارهاب** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة سعيدة 2014 – 2015 .

5 - بن عيسى نصيرة و حديد نورة . **المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب** . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الساسية و العلاقات الدولية . تخصص دراسات مغاربية . جامعة سعيدة كلية الحقوق و العلوم السياسية . السنة الجامعية : 1436 – 1437 .

6 - بودن زكرياء ، **أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الجزائري و استراتيجيات مواجهتها .** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . تخصص علاقات دولية . كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة خيضر بسكرة . 2014 – 2015 .

7 - بويبية نبيل . المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى . رسالة ماجيستير . كلية العلوم السياسية و الإعلام . جامعة الجزائر . 2010 – 2011 .

8 - تاهي عبد القادر. الإرهاب الدولي و اليات مكافحته . دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية . جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة . السنة الجامعية 2015 - 2016 .

9 - مفيدة أوصايفية . جرائم الارهاب الدولي و حقوق الانسان . مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء . الدفعة الرابعة عشر . 2006 .

10 - نجيـة بلخيثـر . **التهديـدات الأمنيـة فـي منطقـة المغـرب العربـي.** شـهادة الماجيسـتير فـي العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة . كليـة الحقـوق و العلوم السياسية . جامعة تلمسان . 2012 ,
11 - زنـاتي محمـد السـعيد . **أثـر مكافحـة الارهـاب الـدولي علـى سـيادة الـدول** . مـذكرة مقدمـة لإسـتكمال متطلبـات شـهادة ليسـانس أكـاديمي تخصـص حقـوق . كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية . جامعـة قاصـدي مربـاح ورقلة . 2013 – 2014
12 - ناديـة بـن نعـوم. **جـرائم تبيـيض الأمـوال و علاقتهـا بتمويـل الارهـاب** . (مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماسـتر فـي الحقـوق . تخصـص علـم الاجـرام كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية : جامعـة سـعيدة السـنة الجامعيـة . 2014 – 2015).
13 - سـهيل حسـين الفـتلاوي **. مفهـوم الإرهـاب و تعريفـه و قـرارات مجلـس الأمـن بخصـوص 11 سـبتمبر** . قطـر : المجلـة القطريـة للعلـوم السياسية ع 2 . 2002 .
14 - شـاكري قويـدر . **التحـديات المتوسـطية للأمـن القـومي لـدول المنطقـة المغاربيـة** 2001 – 2011 رسـالة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجيسـتير فـي العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة . تخصـص دراسـات مغاربيـة . جامعـة الجزائر -3 - . كلية الحقوق و العلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية.

15 - شـعير أحمـد ، **أثـر الارهـاب الـدولي علـى الأمـن المغـاربي** ، دراسـة حالـة الجزائـر ، مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماسـتر فـي العلـوم السياسـية العلاقـات الدوليـة ، تخصـص دراسـات مغاربيـة ، جامعـة سـعيدة ، السـنة الجامعية 2015 – 2016 .
16 - ظريف شاكر . البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية التحديات و الرهانات . رسالة ماجيستير. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة 2008 – 2010 .
17 - عرابـي عاشـور . **التهديـدات الآتماثليـة و أثرهـا علـى مسـار التنميـة فـي المغـرب العربـي** . (مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماسـتر فـي العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة . تخصـص دراسـات مغاربيـة) . كليـة الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة . 2014 – 2015 .
18 - عـروش ريـم **. الـدور الأمنـي لحلـف الشـمال الأطلسـي لمكافحـة الارهـاب فـي المتوسـط** . (مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماسـتر فـي العلـوم السياسـية تخصـص دراسـات مغاربيـة . جامعـة سـعيدة . كليـة الحقـوق و العلوم السياسية . السنة الجامعية 2014- 2015) .

19 - عيـاش عائشـة . اشـكالية التنميـة السياسـية و الديمقراطيـة فـي دول المغـرب العربـي . رسـالة ماجيسـتير غيـر منشـورة . كليـة العلـوم السياسـية و الاعلام . جامعة الجزائر 2007 2008 .

20 - قريـب بـلال . **إلسياسـة الأمنيـة للإتحـاد الأوربـي مـن منظـور اقطابـه التحـديات و الرهانـات** مـذكرة لنيـل شـهادة الماجيسـتير فـي العلـوم السياسـية . تخصـص دبلوماسـية و علاقـات دوليـة . جامعـة الحـاج لخظـر كليـة الحقـوق و العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2010 . 2011 .

21 - لونيسـي علـي . **اليـات مكافحـة الإرهـاب الـدولي بـين فاعليـة القـانون الـدولي وواقـع الممارسـات الدوليـة الانفراديـة** رسـالة لنيـل شـهادة دكتـوراه فـي القـانون . كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية . جامعـة مولـود معمـري . تيزي وزو.

22 - محمد بوضياف . **مستقبل النظام السياسي الجزائري**رسالة ماجيستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر . 2008 .

23 - مـريم براهيمـي . التعـاون الأمنـي الامريكـي الجزائـري فـي الحـرب علـى الارهـاب و تـأثيره علـى المنطقـة المغاربيـة (مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماجيسـتير فـي العلـوم السياسـية و العلاقـات الدوليـة . تخصـص دراسـات مغاربيـة) . كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية جامعـة بسـكرة 2011 – 2012 .

24 - نـور الـدين فـوزي . **العنـف السياسـي و أزمـة الدولـة الحديثـة فـي الوطن العربي** مجلة العالم الاستراتيجي . ع 1 . مارس 2008 .

25 - هـداج رضـا . **مقاومـة الإرهـاب فـي القـانون الـدولي** مـذكرة لنيـل شـهادة ماجيسـتيرفي القـانون الـدولي و العلاقـات الدوليـة . 2009_ 2010 جامعة الجزائر (1) كلية الحقوق . بن عكنون .

26 - ويصـا صـالح، **العدوان المسلح فـي القـانون الـدولي** أطروحـة دكتوراه.كلية الحقوق . جامعة القاهرة . 1975 .

ثالثا : المقالات و المجلات .

1 - ابراهيم أبراش . العنف السياسي و الكفاح المشروع . (الرباط : مجلة الوحدة . ع 67 أفريل 1990) .

2 - أحمد ابراهيم محمود . **الارهاب الجديد . الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية** . مجلة السياسة الدولية . ع 147 . 2002 .

3 - اسماعيل زوقون . **المغرب العربي و الصراع الدولي**(غرداية : مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات . ع 09 . 2010) .

4 - الثقافة الأمنية ، سلسلة محاضرات . دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب . الرياض . 1990 .

5 - الجزائر . الأنتربول مجلة الأمن الوطني المدير العام السابق للأمن الوطني يعرض التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب نشر بتاريخ 03 . 11 . 2015 .
6 - جورج عزموني . **الإرهاب بين صيانة القانون و غياب الإصرار الدولي** . جريدة النهار . ع الصادر في 20 جويلية 1996 .
7 - حفيظ صوالحي . " برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري يشمل مكافحة الارهاب و الحرب الآمتوازية " . **جريدة الخبر الجزائرية** . ع 233 ، 2013.07.28 .
8 - خير الدين العايب . **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية** . مجلة شؤون الأوسط ع . 15 . 2004.
9 - رنا مولود سبع ،" ماهية الإرهاب الدولي و تأثيره على واقع حقوق الإنسان . فرنسا و بريطانيا نموذجا **مجلة دراسات دولية** . ع 49 . بغداد 2011 .
10 - شعباني مالك ، **دور التلفزيون في التنشئة الإجتماعية** . (مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية . جامعة محمد خيضر. ع 7 . جانفي 2012) .
صالح زياني . **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** (الجزائر : مجلة الفكر ع 05) .
11 - عاطف قدادرة . ندوة محاربة الإرهاب تعرض الإستراتيجية الأمنيت لبلدان المنطقة . الساحل الإفريقي مهدد إنفجار بسبب الوضع في ليبيا , (جريدة الخبر الجزائرية . ع 6469 بتاريخ 2011.08.09) .
12 - عبد الرحمان المرغني . **قراءة لمفهوم الإرهاب في ظل المغالطات و التناقضات الدولية .** (مجلة دراسات ع .18. 2004) .
13 - محمد الأمين ولد أحمد جدو . أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي . (مجلة المستقبل العربي ، بيرووت . ع 268 .
14 - محمد سعيد أبو عامود . الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر . (القاهرة : مجلة السياسة الدولية . مركز الأهرام و الدراسات السياسية و الإستراتيجية . ع 113 . 1993) .
15 - مقتطف من خطاب الرئيس الأمريكي حول استراتيجية الأمن القومي . البيت الأبيض . واشنطن 17 سبتمبر 2002 .
16 - نور الدين دخان . عيدون حامدي . مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية (دفاترالسياسة والقانون . الجزائر : جامعة محمد بوضياف . المسيلة ع 14 . جانفي 2016)
17 - ياس حمدي . تنظيم القاعدة ليس قويا و انما الضعف يكمن في مستوى التصدي له . يومية الخبر الجزائرية . ع 02 . 2008.12.29 .

رابعا : الوثائق الإلكترونية

1- بوحنية قوى . **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الأفريقي**

http /studies.aljazeera.net/reports/ 12/12/ 2019 ; 15 :12

2-جورج الراسي . **" ماذا تريد واشنطن من المغرب العربي "** . على الموقع الاكتروني :

http://www.almustaqbal.com//storiesv.aspx.storyid=1779113/04 2019 ; 11 :30

3-عمليـة تقنتـورين درس جزائـري لأرقـى المعاهـد العسـكرية . علـى الموقـع الإلكتروني :

http://defense arab.com/vb/threads/6455 17/04/2019 09:00

4-محمد مسلم . **ضربات الجيش الجزائري أرغمت الارهابين على التراجع و الفرار نحو الصحراء الكبرى** . على الموقع الالكتروني :

http//www .aljazairess.com 14/04/2019 15 :50

5- ياسين بودهان . **دور الجزائر في حل الأزمة الليبية** . على الموقع الإلكتروني :

http //www.wachingtoninstitue.or 16/03/2019 ; 00 :15 .

6-سكاي نيوز عربية . أبو ظبي . **هجمات دامية في أوربا الغربية** . على الموقع الإلكتروني :

http//www.skynewarabia.com/web/article/826816 03/032019 ; 16 :00

7-أحمـد برقـوق ، العولمـة و اشـكالية الأمـن الانسـاني . علـى الموقـع الالكتروني:

www. Politics- ar .com /index.php/permalink/ 3060.html 01/03/2019; 10: 14 .

8-جوزيف ناي . مكافحة الارهاب الجديد . على الموقع الالكتروني:

www. Project- syndicte .org/commentaires/ comentery-text.prp=1624.lang=m=ser. 13/01/2019 ; 09 :00 .

9-هند بطلموس . المغرب العربي رهان جيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية . على الموقع الالكتروني :

www . projecte- syndicte . org/ commentaires/ comrntry – text prp &-é' lang . 13/04/2019 ; 11 : 00 .

10-محمد بن أحمد . الحدود الجزائرية تتحول الى مناطق عسكرية على الموقع

www.elkhabark.com press article100755 19/02/2019 ; 00:00 .

11-أمحند برقوق . حل الأزمة في مالي . على الموقع الإلكتروني :

www.annasronline.com 10/04/ 2019 ; 15 ; 14

12-خالد ابراهيم المحجوبي . **الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي و الإسلام العسكري** . على الموقع الإلكتروني

www.ahewae.org/debat/show.art.aspaid. 18/04/2019 ; 14 :30 .

13-دنيا الوطن . الجماعة السلفية الجزائرية . تغيير إسمها إلى قاعدة الجهاد في المغرب العربي . على الموقع الإلكتروني :

www.alwatanvoice.com/arabic/news 25/03/ 2019 ; 17 : 00

14-عمر فرحاني . أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على أمن المغرب العربي . على الموقع الإلكتروني :

www.bouhania.com.news. 17/05/2019 ; 9 :00 .

15-بلقاسم بوسريفي . تراجع النشاط السياحي بالجنوب . على الموقع الالكتروني :

www.altahrironline.com 04/04/2019 ; 17 : 30 .

مراجع باللغة الأجنبية

1- Joseph Comlion and jim falk , << the end of soverei gnty >> , londn , elgar , ltd , 1991, p 28

الفهرس

• مقدمة	06
الفصل الأول الاطار المفاهيمي لأثر مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدول	
المبحث الاول : الارهاب الدولي ونشأته	12
- المطلب الاول : تعريف الارهاب الدولي.	13
- المطلب الثاني : التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب الدولي	21
- المطلب الثالث : أسباب الارهاب الدولي.	27
المبحث الثاني : أشكال الارهاب و تمييزه عن المفاهيم المشابهة له	30
- المطلب الاول : أشكال الإرهاب	30
- المطلب الثاني: الإرهاب والمصطلحات المشابه له.	32
- المطلب الثالث : أساليب الإرهاب الدولي.	36
المبحث الثالث : مفهوم السيادة و تأثرها بمكافحة الارهاب الدولي.	38
- المطلب الأول : مفهوم السيادة و المبادئ الدولية المرتبطة بها.	38
- المطلب الثاني : انعكاسات الارهاب الدولي على سيادة الدول.	40
- المطلب الثالث : المستجدات الدولية وأثرها على السيادة.	41
الفصل الثاني الإرهاب الدولي وانعكاساته على المنطقة المغاربية	
المبحث الأول : البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي.	46
- المطلب الأول : الموقع الجيوإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي.	46
- المطلب الثاني : الأمن الإقليمي المغاربي.	47
- المطلب الثالث : الركائز النظرية لنظام أمني يضمن السيادة المغاربية.	50
المبحث الثاني : التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.	51
- المطلب الأول : مصادر التهديدات الإقليمية في منطقة الساحل و تداعيات التدخل الفرنسي	51
- المطلب الثاني : مصادر التهديد الخارجية و انعكاسات العولمة.	53

- المطلب الثالث : تأثير التنافس الأوربي الأمريكي على المنطقة المغاربية	55
المبحث الثالث : التحولات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001 و انعكاساتها على المنطقة المغاربية	58
- المطلب الأول : أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للولايات المتحد الأمريكية.	58
- المطلب الثاني : تطور العلاقات الأمنية الأمريكية مع دول المنطقة المغاربية .	60
الفصل الثالث الارهاب الدولي وانعكاساته على السيادة الوطنية	
المبحث الأول : دراسة جيوسياسية للجزائر	66
- المطلب الأول : الجزائر و دول الجوار الجغرافي المغاربي	66
- المطلب الثاني : مكانة الجزائر في منطقة المغرب العربي.	69
- المطلب الثالث : مرتكزات العقيدة الأمنية و الإنفاق على التسلح.	70
المبحث الثاني : الإرهاب الدولي و تداعياته على السيادة.	78
- المطلب الأول : انعكاسات 11 سبتمبر 2001	78
- المطلب الثاني : مصادر تهديد السيادة الوطنية	80
- المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية للإرهاب الدولي.	82
المبحث الثالث : الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي و انعكاساته على السيادة الوطنية.	84
- المطلب الأول : انعكاسات الارهاب الدولي على السيادة الوطنية.	84
- المطلب الثاني : قضية " تيقنتورين "و تطويق الأزمة:	86
- المطلب الثالث : التعاون الجزائري الغربي لمواجهة الإرهاب الدولي .	91
• الخاتـمة	100
• قائمة المصادر والمراجع	102

ملخص :

يعد الارهاب جريمة من أبشع جرائم هذا العصر و أكثرها وحشية و يقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة و ترويع الآمنين و تقويض المكتسبات الحضارية في كثير من بلدان العالم ، و تهدف المتغيرات التي استجدت على مفهوم السيادة و المتمثلة أساسا في التدخل باسم مكافحة الارهاب ، الى السيطرة على الدولة الوطنية و إخضاع قوانينها لحركتها و حريتها في العمل و ذريعة مكافحة الارهاب ماهي إلا وسيلة استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كسلم للوصول الى أهدافها و تحقيق مآربها الاستراتيجية في سبيل ما تصبو إليه .

المنطقة المغاربية عامة و الجزائر خاصة كنموذج يعاني من تهديدات الإرهاب الدولي خاصة في الآونة الأخيرة ، يفرض علينا معرفة أهم تأثيرات الظاهرة الإرهابية على أمن الجزائر ، و كذا السياسات الأمنية المتخذة لمواجهة هذه الظاهرة و قد كان لأحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية ، حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة ، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية عامة و الجزائر خاصة مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني ، مهددة بذلك الأمن الجزائري و دول المنطقة المغربية ، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة .

أثر التنافس الأوربي الأمريكي في المنطقة المغاربية و هذا كون فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية مخترقة بذلك سيادة دول المنطقة المغاربية ضاربة عرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية الناصة على احترام السيادة الدولية .

Abstract :

Terrorism is one of the most brutal crimes of this age, the most savage and the destruction of public and private property, the intimidation of the safe and the undermining of the cultural gains in many countries of the world. The changes that have developed in the concept of sovereignty, On the national state and subjecting its laws to its movement and freedom of action and the pretext of combating terrorism is only a means used by the United States of America as a peace to reach its goals and achieve its strategic goals in the way it aspires to.

The Maghreb region in general and Algeria in particular as a model suffering from the threats of international terrorism, especially in recent times, obliges us to know the most important effects of the terrorist phenomenon on the security of Algeria and the security policies taken to confront this phenomenon. These developments have cast their effects on the Maghreb arena in general and Algeria in particular, creating a new type of security threat, thus threatening the Algerian security, the countries of the Moroccan region in particular, and the mother. In general.

The impact of the European-American competition in the Maghreb region. This is because France and the United States of America have become involved in internal

affairs, thereby violating the sovereignty of the countries of the Maghreb region, which violates all international laws and conventions that respect international sovereignty.